منهج نقد الحديث عند الإمام البخاري من خلال كتابه "التاريخ الأوسط"

إعداد

أحمد عبد الجبار احميد صنوبر

المشرف

الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الحديث النبوي

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

حزيران ، ٢٠٠٤

نوقشت هذه الرسالة " منهج نقد الحديث عند الإمام البخاري من خلال التاريخ الأوسط " وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٧م.

أعضاء لجنة المناقشة: التوقيع:

الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي (مشرفا)

أستاذ _ الحديث النبوي

الأستاذ الدكتور شرف القضاة (عضوا)

أستاذ _ الحديث النبوي

الدكتور سلطان العكايلة (عضوا)

أستاذ مساعد _ الحديث النبوي

الدكتور محمد سعيد حوى (جامعة مؤتة) (عضوا)

أستاذ مساعد _ الحديث النبوي

الإهداء

إلى من أنقذنا من ظلمات الجهل إلى سماء التوحيد : سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثم إلى من كان هذا البحث لخدمته ومحبته: الإمام البخاري رضي الله عنه.

ثم إلى روح والدي العزيز، سائلا الحق سبحانه أن يجعل هذا ثمرة من ثمار إحسانه.

وإلى المربية الفاضلة، مدرسة كتاب الله، القائمة على شؤون عيال الله، والدتي.

وإلى روح شيخنا وقدوتنا ومرشدنا سيدي أبي مصطفى حسن الرزوق، أسبغ الله عليه شآبيب رحمته.

وإلى أستاذي ومرشدي، الصالح الزاهد : أبي سهل الشيخ نوح كلر أدام الله بركته.

إليكم كلكم وفاء وعرفانا ومحبة وتعظيما.

الشكر والتقدير

عملا بما جاء في الحديث الصحيح "من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى"، فإني أتقدم بوافر الشكر وجميله إلى شيخنا المحدث الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي، مشرفي على هذه الرسالة لما أولاني به من اهتمام وعناية ومساعدة، مع تواضع جم، وأدب بالغ، وحسن تدقيق وتحرير، مع ضيق وقته وكثرة أشغاله، وقد وجدت فيه الأستاذ النشيط الباحث الذي يرشد الطالب مناقشا إياه متفهما لرأيه، فجزاه الله تعالى كل خير.

وأشكر أساتذتي لجنة المناقشة الأكارم، الأستاذ الدكتور شرف القضاة، والدكتور سلطان العكايلة، والدكتور محمد سعيد حوى، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

ولا أنسى شكر الأخ الكبير الباحث المتقن عبد السلام أبي سمحة إذ أرشدني إلى هذا الموضوع ودلني عليه، ولم يتوان عن إفادتي فيما أحتاج إليه فالشكر موصول له.

وكذلك الأستاذ الكبير أسعد سالم تيم الذي انتفعت بتوجيهاته، ونقداته الدقيقة في الرجال.

والشكر موصول لكل من ساعدني في إخراج هذا البحث على هذه الصورة، والحمد لله رب العلمين.

فهرس المحتويات التفصيلي

المبحث	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الأحاديث	ي
فهرس الرواة	م
الملخص	ع
مقدمة	١
الفصل التمهيدي: الإمام البخاري وكتابه التاريخ الأوسط	٨
المبحث الأول: ومضات في حياة الإمام البخاري	٩
المطلب الأول: عوامل تميز الإمام البخاري ونبوغه	٩
أولا: نشأته وصلاح أبويه	١٠
ثانيا: يتمه	١٠
ثالثا: التبكير في طلب العلم	١١
رابعا:ملكة الحفظ	١١
خامسا: كثرة الرحلات	١١
سادسا: أخذه عن أكابر شيوخ عصره	١٢

سابعا: كمال الأخلاق والمناقب	١٢
ثامنا: حدة الذكاء	١٣
تاسعا: قوة الشخصية	١٣
عاشرا: تحديد الهمة وتوجيهها إلى مقصود واحد	١٣
المطلب الثاني: مظاهر تفوق الإمام البخاري	١٤
أولا: تلاميذه	١٤
ثانيا: مصنفاته	١٤
ثالثا: ثناء العلماء عليه	١٦
رابعا: أثره في علوم الحديث والنقد والجرح والتعديل	١٧
خامسا: محنته ووفاته	٢٠
المبحث الثاني: كتاب التاريخ الأوسط	٢٢
المطلب الأول: تحقيق اسمه وعلاقته بالصغير	٢٢
أولا: تحقيق اسمه	٢٢
ثانيا: إشكال العلاقة بينه وبين الصغير	٢٤
ثالثا: ما هو التاريخ الصغير	٢٩
المطلب الثاني: منهجه العام	٣١
أولا: الترتيب العام	٣١
ثانيا: ترتيب الوحدة الزمنية	٣٢
ثالثا: محتويات الترجمة	٣٢

المطلب الثالث: عناية العلماء به ٣٦

المطلب الرابع: علاقته بالتاريخ الكبير ٣٦

المطلب الخامس: طبعاته ٣٨

الفصل الأول: نقد السند عند الإمام البخاري ٤١

المبحث الأول: منهجه في قضايا الاتصال والانقطاع ٤٤

المطلب الأول: المقولات النقدية عند الإمام البخاري للتعبير عن حالة الانقطاع ٤٦

أولا: الوصف بالإرسال ٤٦

ثانيا: نفي السماع ٤٨

ثالثا: نفي العلم بالسماع ٤٩

المطلب الثاني: الحكم النقدي على الحديث في هذه الحالة ٥٢

المطلب الثالث: وسائل الكشف عن الانقطاع في الأسانيد ٥٥

أولا: الوسيلة الظاهرة وهي عدم المعاصرة ٥٥

ثانيا: الوسائل الخفية ٥٩

القرينة الأولى: جهالة الراوي ٦٠

القرينة الثانية: قرينة إدخال الواسطة ٦٥

القرينة الثالثة: العنعنة ممن يرسل كثيرا ٦٨

القرينة الرابعة: العنعنة ممن يدلس ٦٩

القرينة الخامسة: ضعف الرواية مع قلتها أو استغراب سياق إسنادها ٧٢

المبحث الثاني: منهجه في اختلاف الروايات ٧٧

المطلب الأول: تعارض الموصول والمرسل ٨٠

المطلب الثاني: تعارض المرفوع والموقوف ٨٦

المطلب الثالث: تعارض المتصل مع المنقطع ٩١

المطلب الرابع: التعليل بإبدال السند كله أو بعضه ٩٦

المطلب الخامس: تعليل الزيادات في الإسناد ١٠٦

المطلب السادس: التعليل بالاضطراب ١٠٨

المبحث الثالث: منهجه في نقد الحديث ببيان أحوال الرواة ١١٣

المطلب الأول: نقد الحديث بجهالة الراوي ١١٣

المطلب الثاني: نقد الحديث بضعف الراوي ١٢١

المبحث الرابع: وسائل الكشف عن الخطأ في الرواية ١٢٦

المطلب الأول: المخالفة وقرائن الرد بها ١٢٦

أولا: هل كل مخالفة مردودة عند الإمام البخاري ١٢٧

ثانيا: قرائن رد المخالفة ١٣٠

المطلب الثاني: التفرد وقرائن الرد به ١٣٣

أولا: قرينة رد التفرد الوحيدة في هذا الكتاب ١٣٤

ثانيا: بعض أمثلة تفردات الضعفاء ١٣٥

ثالثا: هل إطلاق التفرد محل تسليم أم محل بحث ١٣٨

الفصل الثاني: نقد المتن عند الإمام البخاري ١٤٢

المبحث الأول: نقد المتن بمخالفة الثابت من الأحاديث ١٤٦

المبحث الثاني: نقد المتن بالعرض على التاريخ ١٦٣

المبحث الثالث: نقد المتن بمخالفة الثابت من واقع الصحابة ١٦٧

الخاتمة ١٧٢

المصادر والمراجع ١٧٤

الملخص بالانجليزية ١٨٢

فهرس الأحاديث

الراوي	لفظ الحديث	الصفحة
أبي بن كعب	قال المشركون للنبي صلى الله عليه وسلم انسب	٨٤
أنس	أهل الجنة من لا يموت حتى يملأ	١٠١
أنس	رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في نعليه	١٣٦
أنس	مررت بقوم تقرض شفاههم	١٣٦
بلال بن الحارث	إن أحدكم ليتكلم بالكلمة	٩٢
تميم الداري	الدين النصيحة	٩٦
ثعلبة بن الحكم	لا تحل النهبة	١٠٦
جرير	اللحد لنا والشق لغيرنا	١٣٦
حفصة	لا صيام لمن لم يجمع الصيام	١٠٨
الحكم	قلت لمقسم: إني أوتر بثلاث	١٥٥
الحكم	قلت لمقسم: إني أوتر بثلاث	٦٥
دغفل بن حنظلة النساب	أن النبي توفي وهو ابن خمس وستين	٦٩
دغفل بن حنظلة النساب	أن النبي توفي وهو ابن خمس وستين	٧٣
رجل من الأنصار	أمتي أمة مرحومة عذابها بأيديها	١٤٦
الزهري	لا نكاح إلا بولي	١٢١
زيد بن أبي أوفى	خرج علينا الرسول صلى الله عليه وسلم	٦١

زيد بن أبي أوفى	خرج علينا رسول الله	١١٩
سفينة	هؤلاء الخلفاء بعدي	١٣٤
أم سلمة	كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الوتر	١٠٠
سهل بن سعد	ارتج أحد وعليه النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٢
أم الطفيل	أنه رأى ربه في المنام	١١٧
أم الطفيل	أنه رأى ربه في المنام	٦٠
عائشة	طلاق الأمة تطليقتان	١٦٩
عبد الله بن رافع	أن النبي أمر بتأخير العصر	١٥٩
عبد الله بن عباس	لا ترموا الجمرة حتى تطلع	٥٦
عبد الله بن عباس	لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر	١٥٦
عبد الله بن عمر	الصلاة في الثوب	٨٦
عبد الله بن عمرو	لا يدخل الجنة ولد زنى	٦٢
عبد الله بن مسعود	كنت مع النبي ليلة الجن	١٥٢
عبد الله بن مسعود	نهى النبي عن كسر سكة المسلمين	١٦٦
عبد الله بن مغفل	من أحب أصحابي فبحبي	١١٧
عثمان بن محمد بن أبي سويد	خذ منها أربعا وفارق سائرهن	٨١
عمر بن الخطاب	البس جديدا	٥٨
عمر بن الخطاب	خير الناس قرني	٩١
عمر بن الخطاب	من غل فأحرقوا متاعه	١٥٨

مسروق	سألت أم رومان وهي أم عائشة عما قيل	١٦٤
أبو مسعود	أنه كان يشرب نبيذ الجر	١٠٣
معاذ بن جبل	كيف تقضي إذا عرض	١١٩
أبو موسى	كلكم راع	٨٠
أبو نضرة	إذا رأيتموه على المنبر فاقتلوه	٥٥
الوليد بن عقبة	لما فتح النبي صلى الله غليه وسلم مكة	١١٥
أبو هريرة	صلى لنا رسول الله	١٦٨
أبو هريرة	في تعليم الفرائض	١٢٤
أبو هريرة	بئس الشعب جياد تخرج منه الدابة	١٣٧
أبو هريرة	دخلت على رقية بنت رسول الله	١٦٣
أبو هريرة	دخلت على رقية بنت رسول الله	٦٨
أبو هريرة	دخلت على رقية بنت رسول الله	٧٤
أبو هريرة	من جلس فقال: سبحانك ربنا	٧٢
أبو هريرة	من جلس فقال: سبحانك ربنا	٨٩
أبو هريرة	يا فارسي أشكم درد	١٧٠

فهرس الرواة المترجم لهم

اسم الراوي	الصفحة
إبراهيم القرشي	٦١،١٢٠
إبراهيم بن بشار الرمادي	٨٠
إبراهيم بن بشير	٦١،١٢٠
أسباط بن نصر	١٠٧
الأعمش	٧٠
باذام بن صالح	١٠٥
بريد بن عبد الله	١٤٩
توبة العنبري	٨٨
جابان	٦٢
جميل بن زيد	٦٥
أبو جناب الكلبي	١٤١
الحارث بن عمرو	١١٩
الحجاج بن أرطأة	١٤٠
الحسن البصري	٧٠
الحسن بن عبد الله العرني	٥٦
حشرج بن نباتة	١٣٥
أبو حصين عثمان بن عاصم	١٤٩
حفص بن عمر	١٢٥
الحكم بن عتيبة	٧١
حميد بن هلال	١٤٩
دغفل بن حنظلة	٧٠،٧٣
ذواد بن علبة	١٧١
رباح بن عبيد الله العمري	١٣٧
رشدين بن كريب	١٥٧
رياح بن الحارث	١٤٩
زياد بن زاذان أبو الأشهب	٥٩
اسم الراوي	الصفحة

زياد بن ميمون	٦٤
سالم بن أبي الجعد	٥٨،٦٧
أبو سعد محمد بن ميسر	٨٤
سعيد بن أبي بردة	١٤٩
سعيد بن شراحيل	٦١،١٢٠
سليمان بن موسى	١٢٣
سهيل بن أبي صالح	٧٢
صالح بن محمد بن زائدة	١٥٨
طلحة بن عبد الله بن عوف	١٥٤
عبد الرزاق بن همام الصنعاني	٩٥،١٠٣
عبد السلام أبو الظفر	١٠١
عبد العزيز بن عقبة بن سلمة	٦٣
عبد الله أبو موسى الهمداني	١١٦
عبد الله بن عبد الرحمن	١١٨
عبد الملك بن عمير	١٤٩
عبد الواحد بن نافع	١٦٠
عبيدة بن أبي رائطة	١١٨
علي بن زيد بن جدعان	١٦٥
عمارة بن عامر	١١٧
عمارة بن عامر	٦٠
عمر بن نبهان	١٣٧
عمرو البكالي	١٥٤
عمرو بن مرة	١٥٣
مجالد	١٢٤
محمد بن السائب الكلبي	١٠٥
محمد بن سوقة	٩١
محمد بن عبد الله بن عمرو	٧٥
اسم الراوي	الصفحة
محمد بن عجلان	٩٨

محمد بن فضاء	١٦٦
محمد بن مسلم الطائفي	٩٨
المطلب بن عبد الله بن حنطب	٦٨
مظاهر بن أسلم	١٧٠
معاذ بن معاذ	٨٨
معمر بن راشد	٨٣
مقسم بن بجرة	٦٦
موسى بن عقبة	٧٢
ميمون بن موسى	١٠٠
أبو نضرة	٥٦
وهيب بن خالد الباهلي	٨٩
يحيى بن معن	٦١،١٢٠
يحيى بن يمان	١٠٤
يزيد بن عبد الله بن الهاد	٩١

"منهج نقد الحديث عند الإمام البخاري من خلال كتابه التاريخ الأوسط"

إعداد

أحمد عبد الجبار صنوبر

المشرف

الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي

ملخص

تناولت هذه الدراسة إبراز منهج الإمام البخاري في " التاريخ الأوسط" من حيث النقد الحديثي، هادفة إلى إيضاح الكلام المختصر المعقب به على الأحاديث، وشرحه ببيان موضع الخطأ في الرواية وسببه، ثم استخلاص المنهج النقدي في طريقة تضعيف الأحاديث .

ولأجل ذلك فقد خرجت الأحاديث وترجمت للرجال فيها، ثم قارنت كلام الإمام البخاري في التاريخ الأوسط بكلامه في غيره من كتبه، ثم بكلام الأئمة الآخرين، ليتضح النقد ووسائله زيادة.

ومن خلال دراسة الأحاديث فقد وجدت أن الإمام البخاري تعرض للرواية بجزأيها، سندها ومتنها، فأفردت لكل فصلا، وكان لنقد السند النصيب الأوفر من ذلك، فقد بحثت فيه السند من حيث الاتصال والانقطاع ومن حيث التعارض مع الأسانيد الأخرى، ومن حيث أحوال رواته، ثم وسائل الكشف عن الخطأ فيه.

وأما المتن فقد بحثته من حيث مخالفته للثابت أو للتاريخ أو لواقع الصحابة رضي الله عنهم.

والنتائج التي خرجت بها متعددة، منها: التأكيد على علو كعب الإمام البخاري في هذا المجال بحيث سلم لأحكامه الأئمة بعده ونهلوا من علومه في النقد كثيرا، ومنها دقته البالغة في قضايا الاتصال

والانقطاع، واستخدامه المقولات النقدية المختلفة للتعبير عن أكثر من حالة للانقطاع، ومنها أن مسألة زيادة الثقة عند التعارض دائرة مع القرائن وليس فيها حكم مطرد كما اشتهر عنه في بعض كتب المصطلح، وأن من وسائل كشف الخطأ عنده: المخالفة والتفرد، ولكل منهما قرائن، وأن نقده للمتن مقترن بنقد السند، وأنه قد ينقد المتن لمخالفة الثابت أو التاريخ أو واقع الصحابة رضي الله عنهم.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات منها: أهمية إكمال مسيرة دراسة منهج الإمام البخاري من خلال كتبه، وإعادة تحقيق التاريخ الأوسط بما يخدم أهداف الكتاب ويبرز فوائده، وتحرير مسائل السماع عند الإمام البخاري لما لها من أهمية في الأحكام النقدية.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن لعلم الحديث النبوي الشريف في علوم الشريعة مكانة عظيمة، إذ به فسر كتاب الله تعالى، فبين مجمله، وقيد مطلقه، ووضح مبهمه، بله كونه مصدرا للتشريع مستقلا بذاته، مبينا لأحكام جديدة لا تعرف إلا به.

ولما كان هذا العلم ينظر إليه من جهتين: من حيث فهم الحديث وفقهه، ومن حيث ثبوته وصحته، كان أن اعتنى علماء هذه الأمة بهذا كله، فأبانوا عن غوامض معانيه ودقائق مشكله، ووضحوا ما لم يفهم منه، وكذلك دققوا في طرق ثبوته وصحته، ودرسوا رواته ورجاله، وقعدوا قواعد لا زالت هذه الأمة تفخر بها على مر السنين والأيام.

وإنهم لأجل خدمة هذه الغاية النبيلة أفنوا أعمارهم في طلبه ودراسته ونقده، فركبوا الصعب، وتحملوا المشقة، فسافروا ورحلوا أياما وليالي، بل أشهرا وسنين، وأعرضوا عن ملذات كثيرة في هذه الدنيا طالبين خدمة هذا العلم الشريف، فرضي الله تعالى عنهم وأكرمهم.

وإن في تلك القواعد التي قعدوها وذلك المنهج الذي أصلوه بعد ذلك الجهد الجهيد، لعلوما غزيرة، ومناحي نقدية عظيمة، أوجبت على من بعدهم كمال التسليم لهم، فعكفوا على دراسة مصطلحاتهم، وتعبيراتهم، وبيان مداركهم وتعليلاتهم، لينشأ من بعد ذلك علم "مصطلح الحديث" المرسخ لتلك القواعد والمناهج في أبواب خاصة دقيقة.

ولا زال هذا العلم ينهل من معين مناهج أولئك الكبار إلى يومنا هذا، بل إننا نجد في أيامنا من كثرة التدقيق في علوم المتقدمين الأوائل ما ينسر به الخاطر ويفرح له الراغب.

وإن هذا التدقيق لمنتج نظرات هامة في بيان تمام الدقة في مناهجهم والتنبيه على علو كعبهم ورسوخ قدمهم في هذه الفنون، بله كونه عودة إلى المنابع والأصول، ورجوعا إلى أهل الفن والخبرة.

ولما كان الإمام البخاري شيخ أولئك النقاد ومقدم هذه الصناعة وابن بجدتها، تسابق الحفاظ بعده إلى خدمة كلامه وتوضيح مناهجه، وشرح إشاراته، فكانت مصنفات عظيمة القدر جليلة المكانة.

ولزيادة البيان في ذلك والمساهمة بشي ولو قليل في الكشف عن جهوده كانت هذه الدراسة الموسومة بـ" منهج نقد الحديث عند الإمام البخاري من خلال التاريخ الأوسط" أسأل الله تعالى أن تكون وافية بمضمون عنوانها.

فإن دراسة كتب هذا الإمام الجهبذ تنير الطريق أمام الباحثين في علوم المتقدمين الأوائل من أهل هذا الفن، إذ هو صاحب المنهج الدقيق والنظر الثاقب في علوم الحديث والرجال المنتج أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وهو نفسه الذي أقر الحفاظ بعده بفضله وقوة نقده حتى وصفوه بأمير المؤمنين في الحديث، مسلمين له بأنه شيخ هذه الصناعة وصاحب اليد الطولى فيها.

فدراسة منهجه يجب أن تكون من أهم ما يعتنى به لإبراز مناهج المتقدمين أهل هذه الصناعة، وهو الدافع الأول لي لهذا البحث.

وثم دافع آخر، وهو كثرة الأحكام النقدية على الأحاديث في كتاب التاريخ الأوسط، وهذه الأحكام لم تشرح من قبل، ولم يوازن بينها وبين أقوال هذا الإمام في كتبه الأخرى، أو بين أقواله وأقوال غيره من النقاد، ولم يبرز المنهج المتبع لهذا الإمام من خلال تلك الأحكام.

فضلا عن أهمية كتاب التاريخ الأوسط وتداوله بين طلبة العلم والعلماء، مع ما هو مشهور من (إشارات) الإمام البخاري، وعدم تصريحه بمواطن الخطأ وشرحه لذلك، فيبقى الأمر على الغموض، فاحتاج إلى دراسة تشرح طريقته وتوضح ما أبهم من أسلوبه.

هذه هي الدوافع التي دفعتني إلى البحث في هذا الكتاب.

ومن هذا وغيره تظهر أهمية هذه الدراسة:

١. فهي تبحث في مناهج أئمة هذه الصناعة من المتقدمين، وتظهر منهجا واضحا عندهم، لا سيما أن أغلبهم لم يدونوا هذا المنهج من حيث الناحية النظرية، وإنما جعلوه في ثنايا إشاراتهم على الأحاديث.
٢. وهي تبرز منهج شيخ النقاد، وإمام الصناعة الإمام البخاري، وتقارن بين أقواله في كتبه المختلفة، مع التوفيق بينها إن دعت الحاجة.
٣. وتبين مدى التشابه والاختلاف بين أقوال الإمام البخاري وغيره من النقاد المتقدمين، وذلك ببيان موافقاتهم ومخالفاتهم له عند كل حديث.
٤. وتخدم كتابا مهما من كتب الإمام البخاري وهو التاريخ الأوسط بتخريج أكثر أحاديثه المرفوعة تخريجا علميا.
٥. وتشرح كثيرا من الإشارات المقتضبة من كلام الإمام البخاري في نقد الأحاديث.

٦. وإنها لتسير في مسيرة استقراء جميع كتب الإمام البخاري ومحاولة إبراز منهجه من خلال حكمه على الأحاديث، وقد ابتدأت هذه المسيرة بالأستاذ أبي بكر كافي الجزائري في كتابه" منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح"، وتأتي دراستي مكملة لها، ويعقبها دراسة للباحث أحمد عبد الله ستقدم إلى جامعة اليرموك في منهج الإمام البخاري في تعليل الأحاديث من خلال التاريخ الكبير.

أما عن خطوات العمل في هذه الرسالة فكانت على النحو الآتي:

١. استقرأت جميع الأحاديث التي صرح الإمام البخاري بنقدها في هذا الكتاب.

٢. ثم خرجتها بعزو أسانيدها إلى كتب الرواية محاولا شرح إشارات الإمام البخاري وتحديد نوع الخطأ وسببه.

٣. رتبتها بعد ذلك حسب نوع الخطأ في مباحث مستقاة من ذلك.

٤. ثم استخلصت المنهج وقدمته في أول كل مبحث وباب.

وأما المنهج الذي اتبعته في هذه الرسالة فيمكن تلخيصه بالآتي:

١. حصرت دراستي في الأحاديث المرفوعة التي صرح الإمام البخاري نفسه بنقدها، وعليه فإنني لم أدرس الأخبار التاريخية التي نقدها وهي غير مرفوعة، وكذا الأحاديث التي ينقل نقدها عمن سبقه، أو يذكرها هو ولا يصرح بشيء في نقدها، وكذا لم أتعرض للرواة في هذا الكتاب.

٢. خرجت الأحاديث التي يذكرها الإمام البخاري متصلة أو معلقة: في ثنايا نصه، ولم أفرد التخريج بعنوان مستقل لئلا يطول الكلام عليه، لكون مقصد هذا الكتاب غير التخريج وإنما هو وسيلة. وحاولت الاختصار في التخريج ما أمكن، لا سيما إن كان البخاري يروي الرواية بإسناده، إذ التاريخ الأوسط كتاب أصيل.

٣. قارنت بين أحكام الإمام البخاري في كتبه الأخرى وبين حكمه هنا، ووفقت بينهما إن كانت هناك فائدة من ذلك.

٤. شرحت حال الراوي المخطئ في الحديث بالرجوع إلى كتب الإمام البخاري وغيره من النقاد، ولم أشرح حال غيره _ وإن كان في الرواية نفسها _ إذا لم يكن الخطأ منه.

٥. ميزت نص الإمام البخاري بخط مائل بين قوسين هكذا (( )) لئلا يختلط بغيره من أقوال النقاد أو الشرح.

٦. قد أكرر الحديث إذا كانت فيه أكثر من علة، فأذكر كل علة في موضعها المناسب.

الدراسات السابقة:

تعرضت دراسات كثيرة للإمام البخاري، ومنهجه في النقد والرجال، وألصقها بالموضوع دراسة الباحث "موسى الحارث" همام سعيد، بعنوان "منهج الإمام البخاري في التاريخ الصغير" ومراده الأوسط إذ كان الكتاب مطبوعا باسم التاريخ الصغير كما بينه الباحث.

وكانت دراسته لكتاب التاريخ الأوسط بشكل عام، فبدأ بتحقيق اسم الكتاب ثم قسمه خمسة فصول:

الأول: الإمام البخاري وجهوده في علم تاريخ الرجال.

الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل ومصطلحاته في كتابه.

الثالث: منهج البخاري في الجرح والتعديل.

الرابع: العلل في التاريخ.

الخامس: علاقة التاريخ بغيره من كتب الإمام البخاري.

ويتبين بهذا أنها تبحث في المنهج العام للكتاب وموضوعه الرئيس تواريخ الرواة، فلذا كانت في أغلب فصولها تبين منهجه في الرواة كما يظهر من الفصل الأول والثاني والثالث، ولم يكن نصيب العلل إلا فصلا واحدا فقط، جاء في ١٦ صفحة، أورد فيها شيئا قليلا من أحاديث الكتاب، من غير شرح تفصيلي ولا استخراج منهج، وإنما رتبها ترتيبا جيدا.

فلذا كان موضوع دراستي مختلفا، فهو مقتصر على نقد الأحاديث دون التعرض لتواريخ الرواة وجرحهم وتعديلهم، ومتعرض لشرح التعليقات المختصرة التي يذكرها الإمام عقب الحديث، مستخرجا منهجه في طريقة تضعيف الأحاديث عنده.

وقد قسمت هذه الرسالة فصولا:

الفصل التمهيدي: الإمام البخاري وكتابه التاريخ الأوسط.

وفيه مبحثان:

الأول: ومضات في شخصية الإمام البخاري.

الثاني: كتاب التاريخ الأوسط.

الفصل الأول: نقد السند عند الإمام البخاري، وفيه مباحث:

المبحث الأول:منهجه في قضايا الاتصال والانقطاع.

المبحث الثاني: منهجه في اختلاف الروايات.

المبحث الثالث: منهجه في نقد الحديث بأحوال الرواة.

المبحث الرابع: وسائل الكشف عن الخطأ في الرواية.

الفصل الثاني: نقد المتن عند الإمام البخاري:

وفيه مباحث:

المبحث الأول: نقد المتن بمخالفة الثابت من الأحاديث.

المبحث الثاني: نقد المتن بالعرض على التاريخ.

المبحث الثالث: نقد المتن بمخالفة الثابت من واقع الصحابة رضي الله عنهم.

ثم الخاتمة.

وأسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل عنده، ويجعله في ميزان أعمالي، وهو الموفق لكل خير والحمد لله رب العالمين.

الباحث

الفصل التمهيدي

الإمام البخاري وكتابه التاريخ الأوسط

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ومضات في حياة الإمام البخاري.

المبحث الثاني: كتاب التاريخ الأوسط.

المبحث الأول: ومضات في حياة الإمام البخاري:

لست في الكتابة عن الإمام البخاري بمستحدث أشياء جديدة لم تعرف من قبل، إذ شخصية مثل هذا الإمام مع هذا التميز والنبوغ ألزمت كثيرا من ذوي التخصص الاعتناء بها، فجاءت الدراسات الكثيرة عنه، فكان منها الأبحاث المفردة في التعريف به وبعلمه ونقده وفقهه، وكان منها الترجمة الوافية له ضمن الكتب الموسوعية في التراجم.

فلذا أحببت أن أدرس _ باختصار بالغ _ الأسباب التي أهلت هذا الإمام لأن يتصدر هذه المكانة العظيمة في علوم هذا الدين، وفي قلوب أهله، ثم أدرس مظاهر هذا التميز وأثره في حياة الإمام البخاري وغيره، إذ بهذا أكون قد ألممت بكثير من جوانب حياته التقليدية، مع التنبيه إلى مثل تلك الأسباب لعل الله سبحانه يكرم بها قارئا فينتفع ويعتبر في سير وحياة العظماء.

ولذا فقد جعلته في مطلبين:

الأول: عوامل التميز في شخصية الإمام البخاري.

الثاني: مظاهر التميز.

المطلب الأول: عوامل تميز الإمام البخاري ونبوغه:

إن البحث في عوامل تميز الإمام (أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه[١] الجعفي[٢] البخاري[٣]) بالتدقيق والتفصيل يحتاج إلى رسالة مفردة، لكني ذاكر طرفا من ذلك فأقول:

أولا: نشأته و صلاح أبويه:

فإن الأبوين الصالحين من أكبر النعم وأجلها على العبد بعد إيمانه بالله، وليس أدل على عظم أثرهما على الولد من تنبيه النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا على عظم التربية الصالحة وأهميتها.

وقد ولد الإمام البخاري سنة أربع وتسعين ومائة، لأبوين صالحين، فقد كان والده طالبا للعلم، محبا للحديث وأهله، قال ابنه فيه حين ترجمه:" سمع أبي من مالك بن أنس ورأى حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه."[٤]

---

[1] قال الحافظ ابن حجر: "هذا هو المشهور في ضبطه وبه جزم ابن ماكولا". انظر: ابن حجر، هدي الساري ص ٤٧٧.

[2] نسبة إلى اليمان الجعفي إذ أسلم أبو جده (المغيرة) على يده. انظر: المرجع السابق ص٤٧٧.

[3] نسبة إلى بخارى، البلد المعروف بما وراء النهر.

[4] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣٩٢/١٢.

و أمه كانت كذلك من الصالحات، وخبرها في كثرة الدعاء والتضرع حين ذهبت عينا ابنها في صغره، فرأت الخليل إبراهيم في المنام فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، وكان كذلك: مشهور معروف[١].

ثانياً: يتمه:

ولا يخفى ما في اليتم من تحمل لملمات الحياة ولِمَا في الدهر من مصاعب، في ظل غياب الأب المعين الراعي لأهل بيته والقائم على شؤونهم.

وقد توفي والد الإمام البخاري وهو صغير فنشأ في حجر أمه يتيما[٢]، شأنه في ذلك شأن أكابر من هذه الأمة كالشافعي والغزالي وغيرهم، فبدأ حياته متحملا المتاعب صابرا عليها، بل قد علمه ذلك قوة الاعتماد على نفسه، فتراه وهو لم يتجاوز السادسة عشرة، يفارق أمه وأخاه، طالبا للعلم في الحجاز.

ثالثا: التبكير في طلب العلم وفي التصنيف:

فقد توجه الإمام البخاري إلى طلب العلم ولم تتجاوز سنه العاشرة، وكان يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأه، فلما بلغ ستة عشر سنة كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي[٣].

وبدأ تصنيف الكتب مبكرا، فاسمعه يقول: "فلما طعنت في ثماني عشرة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين، ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة"[٤].

والتصنيف المبكر يجعل طالب العلم أدق في نظرته، وأشمل في معرفته.

رابعا: ملكة الحفظ:

وقصصه في كمال الحفظ ودقته مشهورة معروفة، ليس أدل عليها من قصته مع أهل بغداد حين امتحنوه[٥]، وهذا قوله عن نفسه:" كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ماعندي حديث إلا أذكر إسناده"[٦].

---

[1] انظر: ابن حجر، هدي الساري ص٤٧٨.
[2] انظر: ابن حجر، هدي الساري ص٤٧٧.
[3] انظر: المزي، تهذيب الكمال ٦/٢٣٠، أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري ص٤٤.
[4] انظر: ابن حجر، هدي الساري ص٤٧٨.
[5] انظر: الذهبي، السير ١٢/٤٠٨.
[6] الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٧

خامسا: كثرة الرحلات:

كان إمامنا كثير الترحال والسفر، ولا شك أن لهذه الرحلات أثرا عظيما في شخصيته وتميزه.

فقد رحل إلى مكة ولما يتجاوز عمره السادسة عشرة فأخذ عن علمائها، ورحل إلى المدينة ورتب هناك مسودة تاريخه الكبير، ثم إلى البصرة فالكوفة وبخارى والشام ومصر والجزيرة ومرو وبلخ وهراة ونيسابور والري وغيرها من الأمصار الإسلامية التي كانت تقصد للطلب أيامها[١].

والرحلة فيها من صقل النفس والجلد والصبر الكثير كما لا يخفى.

سادسا: أخذه عن أكابر شيوخ عصره:

يسر الله تعالى للإمام البخاري شيوخا من أكابر علماء النقد والحديث، فانتفع منهم، ونهل من علومهم، حتى أقروا له بالفضل والتميز، فمن أجل هؤلاء إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، وأئمة النقد وشيوخه علي بن المديني ويحيى بن معين، وإمام الفقه والحديث: إسحق بن راهويه وغيرهم.

وهؤلاء من أكابرهم، وإلا فهم كثر جدا فقد نقل عنه قوله:"كتبت عن ألف وثمانين نفسا ليس فيهم إلا صاحب حديث."[٢]

سابعا: كمال الأخلاق والمناقب:

فقد رزق الله تعالى الإمام البخاري أخلاقا رفيعة، وخلالا حسنة، وهو من أهم أسباب التميز والتفوق، ومن أبرز تلك الخصال شدة التقوى والورع، والأخبار في هذا ضافية كثيرة دالة على ما منحه الله إياه من الكمال، فاسمع يقول مثلا: ما اغتبت أحدا منذ علمت أن الغيبة تضر أهلها[٣].

وها هو أيام المحنة وقد أخرج من موطنه وأوذي بغير حق لا ينتصر لنفسه وإنما يوكل أموره لله تعالى مسلما له أمره، وكان أن نصره الله تعالى برفع ذكره وتمام الانتفاع به على عكس حاسديه[٤].

---

[1] انظر: المباركفوري، سيرة الإمام البخاري٥٦_٦٠.

[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣٩٦/١٢، وابن حجر، هدي الساري ص٤٧٩.

[3] الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤٤١/١٢.

[4] انظر في هذا: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤٥٣ -٤٦٦ ، ومحمد عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير ٦٠/١ - ٧٤.

ثامنا: حدة الذكاء:

والإمام البخاري مشهور في هذا الباب كثيرا، فقد قال فيه الإمام الذهبي: "كان رأسا في الذكاء ورأسا في العلم"[1].

تاسعا: قوة الشخصية:

ومن ذلك ما روي من قول محمد بن سلام عن الإمام البخاري وهو في الطلب: كلما دخل علي هذا الصبي تحيرت، وألبس علي أمر الحديث وغيره، ولا أزال خائفا حتى يخرج[2].

ويظهر ذلك أيضا من موقفه أيام محنته _ وستأتي _ حيث لم يضعف أمام حاسديه وينزل لهم عن رأيه، بل بقي ثابتا لا يداهن في دين الله أحدا.

عاشرا: توجيه الهمة إلى مقصود واحد:

وهو سبب مهم من أسباب التميز، إذ إن الانشغال وتفريق الهمة مضيع للوقت والعمر من غير فائدة، ومن الأمثلة اللطيفة عليه ما روي أن تلميذه محمد بن أبي حاتم سأله يوما: هل من دواء يشربه الرجل فينتفع به للحفظ؟ فقال: لا أعلم، ثم أقبل علي وقال: لا أعلم شيئا أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر.

قال: وذلك أني كنت بنيسابور مقيما، فكان ترد إلي من بخارى كتب، وكن قرابات لي يقرئن سلامهن في الكتب، فكنت أكتب كتابا إلى بخارى وأردت أن أقرئهن سلامي، فذهب علي أساميهن حين كتبت كتابي ، ولم أقرئهن سلامي، وما أقل ما يذهب عني من العلم[3].

هذا ما اجتمع لدي من أسباب التميز عند هذا الإمام، وإليك مظاهر التفوق عنده:

---

[1] انظر: المباركفوري، سيرة الإمام البخاري ص٨٦.
[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٧.
[3] الذهبي، السير ١٢/٤٠٦.

المطلب الثاني: مظاهر تفوق الإمام البخاري:

بعد أن ذكرت أهم عوامل تفوق الإمام البخاري، أتطرق لمظاهر هذا التفوق وما خط على صفحة علم الحديث:

أولا: تلاميذه:

من أبلغ مظاهر تقدم الإمام البخاري هو نبوغ تلاميذه وريادتهم في هذا العلم، حتى أصبح بعضهم كبار الأئمة فيه، وجاروا الإمام البخاري في بعض المناحي، فمنهم: الإمام النقاد صاحب الصحيح المشهور مسلم بن الحجاج النيسابوري، والإمام أبو عيسى الترمذي، وإمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة، وإبراهيم بن إسحق الحربي، ومحمد بن يوسف الفربري، راوي الصحيح، وغيرهم الكثير[1].

ثانيا: مصنفاته:

فغزارة علمه وسعة نقده ظاهرة كل الظهور من مصنفاته التي كان لها الأثر العظيم فيمن بعده نقادا ومحدثين وطلابا، وهذا استعراض لأهمها لتتم الفائدة:

١. "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"[2] المعروف بصحيح البخاري، وهو أشهر من أن يعرف، فشهرته بلغت الآفاق، إذ يعد أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وقد تتابع العلماء على خدمته والعناية به، وله طبعات متقنة جيدة.

٢. "التاريخ الكبير" وقد صنفه البخاري في سن مبكرة، كما تقدم، وهو كتاب في تراجم الرواة ومروياتهم، يعتني فيه بإثبات السماع وعدمه، وفيه الكثير من الجرح والتعديل وعلل الروايات.

وقد طبع طبعتين:

الأولى: قامت بها الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف بحيدر أباد بالهند، بتحقيق العلامة المعلمي اليماني، وساعده في ذلك جماعة من العلماء، إلا في الجزئين الخامس والسادس، فلم يحققهما المعلمي، إذ صدرا بعد طباعة الأجزاء الباقية بأربع عشرة سنة، وفيهما كثير من الأخطاء والتصحيف[3].

---

[1] النووي، تهذيب الأسماء واللغات ٧٣/١.
[2] انظر في تحقيق اسمه: أبو غدة، تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي ٩- ١٢.
[3] انظر: الزرقي، تاريخ البخاري ص٤٣.

الثانية: صدرت عام ١٤٢٢ بتحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا، اعتمد فيها على الطبعة القديمة، ولم يأت فيها بشي جديد في التحقيق إلا ذكر مصادر الترجمة في الحاشية.

وسيأتي كلام عليه في المبحث الثاني، إن شاء الله تعالى.

٣.التاريخ الأوسط: والكلام عليه طويل في المبحث الثاني.

٤. التاريخ الصغير: ولم يعثر عليه للآن.

٥. الضعفاء الكبير: ذكره ابن النديم في الفهرست وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي وذكر أنه يوجد مخطوطا في مكتبة بتنة بالهند تحت رقم (٣٩٣٧)[1].

٦. الضعفاء الصغير: وهو كتاب مختصر في الضعفاء، طبع بحلب سنة ١٣٩٦.

٧. الكنى: وهو كتاب مستقل، ذكره أبو أحمد الحاكم ونقل منه كما قال الحافظ ابن حجر[2]، خلافا للشيخ اليماني إذ رأى أنه جزء من التاريخ الكبير أو متمم له[3]. وقد طبع بنهاية التاريخ الكبير، مشتملا على (٩٩٣) ترجمة.

٨.الأدب المفرد: وهو كتاب في أحاديث الآداب والأخلاق، لم يشترط فيه البخاري الصحة، طبع مرارا وشرحه الشيخ فضل الله الجيلاني بكتابه "فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد".

٩. خلق أفعال العباد: وموضوعه الرد على المعتزلة والقدرية القائلين بأن العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه، وهو مطبوع متداول.

١٠. جزء رفع اليدين في الصلاة: وهو في إثبات سنية رفع اليدين في الصلاة والرد على المخالفين، وهو مطبوع مرارا، وعليه تخريجات للشيخ بديع الدين السندي، سماها قرة العين في تخريج أحاديث رفع اليدين.

١١. جزء القراءة خلف الإمام: وهو في إثبات وجوب القراءة في الصلوات كلها، وهو مطبوع.

هذا ما اشتهر من كتب الإمام البخاري، وأكثر ما يذكره المؤرخون بعدها، لا يكاد يوجد له عين ولا أثر.

---

[1] انظر: أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري ص٦٥.
[2] ابن حجر، هذي الساري، ص٤٩٢.
[3] المعلمي، البحث عن كتاب الكنى للإمام البخاري (المطبوع بذيل التاريخ الكبير) ص٩٤.

ثالثا: ثناء العلماء عليه:

وهذا باب لا يكاد يحصر، والحق أن الناس يقاسون بثناء البخاري عليهم لا العكس، لكني أذكر جملة من ذلك ممن أثنى عليه من كبار شيوخه وأقرانه وتلاميذه، كالإمام أحمد حيث يقول: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وكعمرو بن علي الفلاس في قوله: حديث لا يعرفه البخاري فليس بحديث.

والدارمي حيث يقول: رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من أبي عبد الله البخاري.

والترمذي في قوله: لم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل

وقال عبد الله بن حماد الآملي: وددت أني شعرة في صدر محمد بن إسماعيل[1].

وقصة الإمام مسلم مع البخاري مشهورة ثابتة عند الحافظ ابن حجر وغيره[2].

وغير هذا كثير جدا .

رابعا: أثره في علوم الحديث والنقد والجرح والتعديل:

إن الشخصية النقدية المتكاملة عند الإمام البخاري أهلته لأن يتصدر علوم النقد تصدرا جليا واضحا، فإننا إذا أنعمنا النظر في هذه الشخصية النقدية وجدناها متنوعة المعارف متعددة العلوم:

١. شخصيته من حيث النقد الحديثي:

وهذا كتابه الصحيح خير شاهد على هذا، فقد بلغ الغاية في الدقة في منهج تصحيح الأحاديث، فسلمت له الأمة واعترفت بفضله، ومعلوم رأي العلماء في تقديمه على صحيح مسلم، ولم تزد انتقادات الحفاظ كالدارقطني وغيره هذا الكتاب الصحيح إلا رفعة وبيانا لفضله ودقته[3].

وفي هذه الدراسة من الأمثلة على علو كعب هذا الإمام في هذا الباب الكثير كما ستجده إن شاء الله تعالى.

---

[1] انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات ١/٦٩-٧٠. الذهبي، السير ١٢/٤٤٢ والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٢٠.

[2] انظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٢/٧١٥.

[3] انظر شرح هذا المعنى عند: المليباري، عبقرية الإمام مسلم ٤٨_٥٠.

٢.شخصيته من حيث الحكم على الرواة:

وفي هذا الباب كانت له الكتب المصنفة الشهيرة، كالتاريخ الكبير والأوسط والصغير والضعفاء، أبان فيها عن معرفة واسعة بأحوال الرواة وبيان درجاتهم في منزلة سلم النقد الحديثي، وقد عده الحافظ الذهبي من المعتدلين المنصفين من المتكلمين في الرجال[1].

وهذا واضح، من حيث دقته في الكلام على الرواة فإن تعبير الإمام البخاري من أضبط التعابير، فحين تجد ابن حبان والجوزجاني مثلا قد وصفا الراوي بأشد الأوصاف تجد الاعتدال في الحكم عند هذا الإمام. ثم هو واضح من حيث اعتداله في منهج الحكم على الراوي، فلا تجده "متعنتا في الجرح، يغمز الراوي بالغلطة والغلطتين، ويلين حديثه بذلك.[2]"، بل تجده متوسطا قد قبل بعض أحاديث المبتدعة مثلا ولم يردها كليا، وينبه إلى خطأ الثقة، دون غمز كل حديثه ، كما سيظهر معنا إن شاء الله تعالى.

٣. من حيث دقته في أخبار الرواة:

ولا سيما في مسألة السماع، والوفيات، فإنك تجد عند هذا الإمام دقة في بيان طبقة الراوي، وتحديد من سمع منه ممن لم يسمع، بل تجده يفرق في الترجمة بين من روى عنه ومن سمع منه، وتجده يصرح بعبارات التشكيك بالسماع، وتجد عنده القرائن على ذلك مصرحا بها.

كل هذا فضلا عن دقته في تحديد أنساب الرواة، وأسمائهم.

٤.من حيث أثره في تلاميذه:

فقد تخرج على يد هذا الإمام أمثال أبي عيسى الترمذي وابن خزيمة وأخذ عنه الإمام مسلم، وهؤلاء أئمة الدنيا بعده، وليس بخاف ما أودعه الترمذي بطون كتبه مما استفاده من الإمام البخاري، وأقل نظرة في العلل الكبير له تجلي هذه الحقيقة بوضوح، وعلى تلك الأقوال عول الترمذي وغيره من علماء النقد.

٥. من حيث أثره فيمن جاء بعده من النقاد:

إن المتأمل في كتاب الضعفاء للعقيلي والكامل لابن عدي يجد أن الإمام البخاري قد أثر فيهما أكبر الأثر، فكثير من تراجمهم مستقاة من كتب الإمام البخاري، وتجدهم يشرحون ما أبهم من كلامه مسلمين له نقده معترفين بعلو كعبه، وفي هذه الرسالة من الأمثلة الكثير.

وتجد كذلك البيهقي والدارقطني قد نهلا من علوم البخاري كثير.

وقد بنى ابن أبي حاتم ثلاثة كتب على كتاب التاريخ الكبير للبخاري:

---

1 الذهبي، الموقظة ص٨٣.

2 الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧١. وانظر: اللكنوي، الرفع والتكميل ص٢٨٢.

" الجرح والتعديل" وإن كان هذا الكتاب أوسع من كتاب البخاري في الجرح والتعديل[1].

"العلل" وكثير من العلل في هذه الدراسة تجدها مبسوطة عند ابن أبي حاتم.

"المراسيل" وتجد تقاربا واضحا بين ما يذكره البخاري وما في هذا الكتاب.

٦. من حيث فقه الحديث:

فقد أودع البخاري في تراجم أبواب كتابه الصحيح فقهه وفهمه للأحاديث بخصوصها، وللشريعة بعمومها.

وقد تقرر أن هذه الأبواب والتراجم من أدق البحوث والمطالب ومن أعمقها غورا، فقد اعتنى العلماء بتراجم الأبواب في الجامع الصحيح فتناوله كل من شرح الصحيح أو علق عليه أو عكف على تدريسه، وأفرد بعضهم له تأليفات منها: "المتواري على تراجم البخاري" للإمام ناصر الدين ابن المنير الإسكندري، و"ترجمان التراجم" لابن رشيد الفهري، و"حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" لأبي عبد الله السلجماسي، وكان آخرها "الأبواب والتراجم لصحيح البخاري" للعلامة محمد زكريا الكاندهلوي[2].

وقد تفنن الإمام أي تفنن في هذه التراجم والأبواب فتجده "لا يكاد يشبع من استخراج المسائل واستنباط الفوائد والنزول إلى أعماق الحديث والتقاط الدرر منه والخروج على قرائنه بها، حتى يذكر حديثا واحدا أكثر من عشرين مرة، وقد روى حديث بريرة عن عائشة أكثر من اثنتين وعشرين مرة، واستخرج أحكاما وفوائد جديدة.

وروى حديث جمل جابر أكثر من عشرين مرة . . ."[3]

والإمام البخاري إمام مجتهد في الفقه، قال فيه محمد بن بشار بندار : هو أفقه أهل زماننا، ووصفه غيره بسيد الفقهاء[4].

خامسا: محنته ووفاته:

والمحنة من مظاهر التميز والنبوغ، إذ لا يكون الحسد والإيذاء به إلا لمن تميز وتفوق.

وحاصل محنة الإمام البخاري أنه عندما ورد نيسابور استقبله الناس استقبالا عظيما واجتمعوا على مجلسه فحسده بعض أهل العلم هناك، فدسوا عليه من يسأله مسألة اللفظ _ وهي قولهم: لفظي بالقرآن مخلوق _ فأجاب البخاري بأن أفعال العباد مخلوقة، فشغبوا عليه وامتحنوه حتى خشي على نفسه واضطر إلى الخروج من نيسابور إلى بخارى.

---

1 انظر: المعلمي، مقدمة الجرح والتعديل ص ط وما بعدها.

2 انظر: الندوي، مقدمة كتاب الأبواب والتراجم ص ب.

3 الندوي، مقدمة كتاب الأبواب والتراجم للكاندهلوي ص د.

4 انظر: المباركفوري، سيرة الإمام البخاري ص٣٣٥، والحسيني هاشم، الإمام البخاري محدثا وفقيها ص١٧٣.

ولم يكتف الحسدة بذلك بل أرسلوا إلى أمير بخارى يحرضونه على الإمـــام البخـــاري، فاضطر للخروج منها أيضا، خاصة لما وقع بينه وبين الوالي من منافرة بسبب عدم قبول الإمام البخاري من حمل العلم الشريف إلى الأبواب السلطانية.

وبقيت المحن تنزل بهذا الإمام حتى جاء عن عبد القدوس السمرقندي عنه أنه قال:" اللهم إنه قد ضاقت علي الأرض بما رحبت فاقبضني إليك."

قال الراوي: فما تم الشهر حتى مات[1].

ولست أقرأ هذه الحكاية إلا معتبرا، فها هي الدنيا كلها تلهج باسمه وتترحم عليـــه ليـــل نهار، وأما حسدته فقد أخمد الله تعالى ذكرهم، فلا تكاد تجد لهم صيتا، وإن وجدته فمقرونا بهذه الحكاية.

رحم الله تعالى الإمام البخاري ورضي عنه.

[1] انظر في هذا: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤٥٣ -٤٦٦ ، ومحمد عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير ١/٦٠ - ٧٤.

المبحث الثاني

كتاب التاريخ الأوسط

لا بد في دراسة عن منهج النقد في التاريخ الأوسط أن تقدم دراسة عن هذا الكتاب من حيث منهجه واسمه واهتمام العلماء به ومكانته وعلاقته بالتاريخ الكبير والصغير وطبعاته، وهذا ما أقوم به في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحقيق اسمه وعلاقته بالتاريخ الصغير:

أولا: تحقيق اسمه:

قد صار مشهورا معلوما أن ما طبع باسم "التاريخ الصغير" هو في الحقيقة "التاريخ الأوسط"، وقد نبه على ذلك كثير من الباحثين أخص بالذكر منهم: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر في كتابه "توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين"[١]، وأبو عبد الله الحداد في "فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"[٢]، والدكتور محمد سعيد حوى في أطروحته "منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل"[٣]، والدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد في "تخريج الأحاديث المسندة في كتاب التاريخ الكبير"[٤] ، والأستاذ أسعد سالم تيم في "علم طبقات المحدثين"[٥] والباحث "موسى الحارث" همام سعيد في دراسته "منهج الإمام البخاري في التاريخ الصغير"[٦].

وقد وجدت نصوصا كثيرة جدا من خلال دراستي ينسبها الأئمة إلى الأوسط للبخاري وهي بعينها في الصغير. وهذا من الأدلة على خطأ تسمية المطبوع باسم "التاريخ الصغير".

وإليك مثالين فقط مما وجدته من خلال هذه الدراسة:

نسب الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب نصا إلى "التاريخ الأوسط" فقال: "وروى البخاري في "التاريخ الأوسط" من طريق عامر الشعبي أن عبد الرحمن بن أبزى أخبره: أنه صلى مع عمر على زينب بنت جحش، وكانت أول نساء النبي ﷺ ماتت بعده."[٧]

وهو بعينه في المطبوع باسم الصغير[١].

---

[١] موفق بن عبد الله، توثيق النصوص ص ٨٥ – ٩٢.

[٢] الحداد، فهرس مصنفات الإمام ص٢٨ – ٣٠.

[٣] حوى، محمد سعيد، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل ص٢٣٤ – ٢٣٧.

[4] محمد عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة ١/٨١.

[5] تيم، علم طبقات المحدثين ص ١٩٢

[6] موسى الحارث، منهج الإمام البخاري في التاريخ الصغير ص٩-١٤.

[7] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦/ ٥٤٣.

وقال الحافظ في "تعجيل المنفعة" في ترجمة عبد الواحد بن نافع أو ابن نفيع:" وقال في التاريخ الأوسط: لم يتبين أمره."[٢]

وانظره في المطبوع باسم الصغير[٣].

ومن الأدلة على خطأ تسمية المطبوع باسم الصغير: أن التاريخ الصغير من رواية أبي القاسم الأشقر كما بينه الذهبي وابن حجر[٤]، والمطبوع إنما هو من رواية أبي محمد زنجويه بن محمد النيسابوري عن البخاري، وهو أحد روايتي التاريخ الأوسط عنه كما ذكره ابن خير وابن حجر وغيرهما[٥].

ومن الأدلة على ذلك أيضا ترتيب التاريخ الأوسط، إذ نص العلماء في نقولهم بأن البخاري قد رتبه على الوحدات الزمنية، فيقولون مثلا: ذكره البخاري في الأوسط في فصل من مات ما بين الستين والسبعين[٦] أو في فصل من مات بين الخمسين إلى الستين ومائة[٧]، وهو ما نجده في المطبوع باسم الصغير، إذ هو مرتب على الوحدات الزمنية.

وغير ذلك من الأدلة الواضحة، التي تبين خطأ تلك الطبعة، وقد طبع باسمه الصحيح حديثا من رواية الخفاف بتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان[٨]،وبين المحقق الخطأ أيضا فجزاه الله تعالى خيرا.

ثانيا: إشكال في العلاقة بينه وبين الصغير:

لقد أشكل علي جدا بعد أن قدمت ما قدمت: أن الحفاظ قديما ينقلون من التاريخ الصغير نصوصا هي بعينها في الأوسط أو فيما طبع باسم الصغير، فهل يعني هذا أن الخلط قد وقع قديما؟! أو أنه يعني كثرة التشابه بين التاريخين؟! وهذه أمثلة على ذلك:

قال الحافظ البوصيري وابن حجر في ترجمة سالم بن أبي الجعد: قال البخاري في التاريخ الصغير: لم يسمع سالم بن أبي الجعد من زياد بن لبيد[٩].

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "أخرج المصنف في "التاريخ الصغير" من طريق علي بن زيد قال: كان أبو طالب يقول:

---

[1] البخاري، التاريخ الصغير ٤٩/١ وانظر: التاريخ الأوسط ١٣٢/١.
[2] ابن حجر، تعجيل المنفعة ٢٦٧/١
[3] البخاري، التاريخ الصغير ٦٥/٢.
[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣٠٣/١٤ و ٩٩/١٧-١٠٠، وابن حجر، هدي الساري ص٤٩٢.
[٥] ابن خير، الفهرست ، ص٢٠٥ وابن حجر، هدي الساري ص٤٩٢. والرواية الثانية من طريق عبد الله بن أحمد الخفاف.
[٦] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب،٦١٠/٥ ترجمة نضلة بن عبيد، وترجمة حسام بن مصك٥٣٠/١ وغيرها.
[٧] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٧٨/٢ ترجمة الحارث بن نبهان
[٨] طبعته دار الصميعي سنة ١٩٩٨، وعلى هذه الطبعة أيضا ملاحظات كثيرة تأتي إن شاء الله تعالى.
[٩] البوصيري، مصباح الزجاجة ١٩٤/٤.

وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد "[١]

وهذا النص بعينه في "التاريخ الأوسط"[٢].

وقال الحافظ في الفتح :" زهير بن محمد هو أبو المنذر التميمي، وقد تكلموا في حفظه لكن قال البخاري في "التاريخ الصغير": ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح، قلت: وقال أحمد بن حنبل كأن زهير بن محمد الذي يروي عنه الشاميون آخر لكثرة المناكير. انتهى"[٣]

وهذا النص بعينه موجود في التاريخ الأوسط[٤].

وقال في "تهذيب التهذيب" في ترجمة مقسم :" وقال البخاري في "التاريخ الصغير": لا يعرف لمقسم سماع من أم سلمة ولا ميمونة ولا عائشة".[٥]

وهو في الأوسط بحروفه[٦].

وقال في الإصابة:" رواه البخاري في "التاريخ الصغير" أيضا عن عبد الله بن بسر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: يعيش هذا الغلام قرنا فعاش مائة سنة."[٧]

وهو كذلك في الأوسط[٨].

ووجدته عند من هو أقدم من ابن حجر، فقد قال المزي في "تهذيب الكمال" في ترجمة خارجة بن زيد:" قال البخاري في "التاريخ الصغير": حدثنا عمرو بن محمد قال: حدثنا يعقوب قال: حدثنا أبي عن ابن إسحاق قال: حدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري قال: سمعت خارجة بن زيد بن ثابت قال: رأيتني ونحن غلمان شباب زمن عثمان، وإن أشدنا وثبة الذي يثب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه.

قال البخاري: فإن صح قول موسى بن عقبة أن يزيد بن ثابت قتل أيام اليمامة في عهد أبي بكر فإن خارجة لم يدرك يزيد يعني عمه."[٩]

وهو بعينه في الأوسط[١٠].

---

[١] ابن حجر، فتح الباري ٥٥٥/٦.
[٢] البخاري، التاريخ الأوسط ٨٢/١ لحيدان.
[٣] ابن حجر، فتح الباري ١٠٦/١٠.
[٤] البخاري، التاريخ الأوسط ١١٢/٢.
[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥٠٩/٥.
[6] البخاري، التاريخ الأوسط ٤٣٨/١
[7] ابن حجر، الإصابة ٢٣/٤
[8] البخاري، التاريخ الأوسط ٣٢٢/١. وقارن كذلك ما جاء عند ابن حجر في الإصابة ٧١١/٥، بما جاء في الأوسط ٣٨٤/١.
[9] المزي، تهذيب الكمال ٣٣٢/٢
[10] البخاري، التاريخ الأوسط ١٢٢/١

وقال الحافظ ابن نقطة (ت٦٢٩ هـ)في "تكملة الإكمال" في ترجمة أبي العلاء الجريري:" قال البخاري في "التاريخ الصغير": وكنية حيان بن عمير أبو العلاء الجريري البصري سمع ابن عباس وسمرة روى عنه قتادة والجريري."[١]

وهو بحروفه في الأوسط[٢].

وقال ابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ) في الإكمال:" أسيد بن سعية، ذكره البخاري في "التاريخ الصغير" وقال: توفي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم."[٣]

وهو كذلك في الأوسط ١/١٠٠.

بل وجدته عند من هو أقدم من هؤلاء كلهم، فقد وجدت نصا للكلاباذي (ت٣٩٨ هـ) في كتابه "رجال صحيح البخاري" في ترجمة مكي بن إبراهيم، يقول فيه :" قال البخاري في "التاريخ الصغير": مات سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائتين. وقال في "الكبير": مات سنة أربع عشرة ومائتين ولم يشك فيه."[٤]

وهو في الأوسط[٥].

فاحتملت بعدها أن الخلط بين الكتابين قديم، ولذا كثر العزو إلى الصغير والمراد به الأوسط، إلا أن نصوصا استوقفتني عند الحافظ ابن حجر، يذكر فيها التاريخين في نفس السياق ويفرق بينهما:

قال في فتح الباري:" وقد أشار البخاري إلى رد ذلك في "**تاريخه الأوسط**"، و"**الصغير**" فقال بعد أن ذكر أم رومان في فصل من مات في خلافة عثمان: روى علي بن يزيد عن القاسم قال: ماتت أم رومان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست.

قال البخاري: وفيه نظر، وحديث مسروق أسند _ أي أقوى إسنادا _ و أبين _اتصالا_ انتهى"[٦].

قلت: وهذا النص موجود في الأوسط[٧]، ويفهم من هذا أن الحافظ ابن حجر يفرق بينهما فرقا واضحا، وأن هناك تشابها كبيرا بين نصوصهما.

---

[1] ابن نقطة، تكملة الإكمال ١٢٥/٢

[2] البخاري، التاريخ الأوسط ٣٨٢/١.

[3] ابن ماكولا، الإكمال ٧٠/١

[4] الكلاباذي، رجال صحيح البخاري ٧٤٢/٢

[5] البخاري، التاريخ الأوسط ٢٣٥/٢

[6] ابن حجر، فتح الباري ٤٣٨/٧

[7] البخاري، التاريخ الأوسط ١١٧/١.

وقال في الفتح:" لكن أخرج البخاري في **التاريخ الأوسط**[1] من طريق حماد عن يحيى بن عتيق:" سمعت يحيى بن سيرين ومحمد بن سيرين يتذاكران الساعة التي في الجمعة." نقله بعد موت أنس بن مالك. أراد أن يحيى بن سيرين مات بعد أنس بن مالك فيكون حديث حفصة خطأ. انتهى

وتخريجه لحديث حفصة في الصحيح يقتضي أنه ظهر له أن حديث يحيى بن عتيق خطأ، وقد قال في "**التاريخ الصغير**": حديث يحيى بن عتيق عن حفصة خطأ.

فإذا جوز عليه الخطأ في حديثه عن حفصة جاز تجويزه عليه في قوله يحيى بن سيرين فلعله كان أنس بن سيرين والله أعلم" [2]

قلت: والنص في الأوسط كما بينت، ولم أجد نص الصغير في المطبوع بين يدي من الأوسط، وهو دال على تفريق الحافظ بينهما تفريقا واضحا.

وقال في "التهذيب" في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود:" وروى البخاري في "**التاريخ الصغير**" بإسناد لا بأس به، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: لما حضر عبد الله الوفاة قال له ابنه عبد الرحمن: يا أبت أوصني. قال: ابك من خطيئتك.

قلت: وروى البخاري في "**التاريخ الكبير**" وفي "**الأوسط**"من طريق ابن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال: إني مع أبي. فذكر الحديث في تأخير الصلاة. وزاد في **الأوسط**: قال شعبة يقولون: لم يسمع من أبيه. وحديث ابن خثيم أولى عندي "[3]

قلت: وهو واضح في التفريق وبيان مواضع الزيادات في كل كتاب منها.

فتحصل عندي: أن أقرب احتمال لذلك، هو كثرة التشابه بين نصوص الكتابين، وأن الصغير أحد مراحل كتابة التاريخ الأوسط.

ويستبعد احتمال الخلط أكثر إذا علمنا أن بعض هؤلاء الحفاظ الذين قدمت ذكرهم، قد عزوا للصغير نصوصا غير موجودة في الأوسط، وعليه فإنهم قد عرفوا الكتابين وميزوا بينها، وهذه أمثلة:

نقل الكلاباذي في "رجال صحيح البخاري" في ترجمة معلى بن منصور قول البخاري في "التاريخ الصغير": دخلنا عليه سنة عشر ومائتين[4].

ونقله كذلك أبو الوليد الباجي (ت٤٧٤ هـ) في "التعديل والتجريح"[1].

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط١/٣٦٥

[2] ابن حجر، فتح الباري ١٩٢/١٠

[3] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٦٧/٣.

[4] الكلاباذي، رجال صحيح البخاري ٧٢٤/٢.

وهو غير موجود في المطبوع.

وانظر النصوص في تهذيب التهذيب في تراجم بسر بن أرطاة والحكم بن سنان وطريف بن مجالد ويحيى بن عتيق.

ومما يشكل جدا قول الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٢٣٥/٢ :" حديث آخر: قال البخاري رحمه الله في "تاريخه الوسط" **في باب العين المهملة** في ترجمة عبد الله: قال ابن إسماعيل: ثنا حماد عن الجريري وداود بن عون عن أبي سعيد عن وراد مولى المغيرة عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يدعو في دبر كل صلاة. انتهى"

وله نظائر في نصب الراية، ولعل الخلط في نسخته، فلم أجد غيره يذكر ترتيب الأوسط على حروف المعجم.

ثالثا: ما هو التاريخ الصغير:

لم أستطع أن أتبين حال هذا الكتاب للآن، وقد ذكر الروداني أنه خاص بالصحابة[٢]، وذكر ابن خير أنه كتاب الضعفاء والمتروكين، فقال:" كتاب الضعفاء والمتروكين للبخاري، وهو التاريخ الصغير."[٣] وتبعه على ذلك الأستاذ أسعد تيم[٤].

وكلا القولين عندي غير صحيح، فقد قدمت لك قبل نقولا كثيرة من المتقدمين عن التاريخ الصغير في تراجم غير الصحابة، فكيف يكون خاصا بالصحابة كما ذكر الروداني.

وأما أنه الضعفاء الصغير فإن سند الرواية يختلف فقد روي الضعفاء من طريق أبي بشر الدولابي، وأبي جعفر شيخ بن سعيد، وآدم بن موسى الخواري، وروي الصغير من طريق عبد الله بن محمد الأشقر[٥]. فاحتمال كونهما واحدا بعيد.

ثم إن الكلاباذي وأبا الوليد الباجي نقلا في ترجمة معلى بن منصور قول البخاري فيه: دخلنا عليه سنة عشر ومائتين. ومعلى بن منصور ثقة من رجال البخاري كما تعلم من تلك المصادر ومن التهذيب[٦]، فكيف يكون التاريخ الصغير هو الضعفاء حينئذ.

ولعل التاريخ الصغير هو أحد مراحل كتابة التاريخ الأوسط كما قدمت، فلما زاد عليه البخاري كثيرا جعله الأوسط، وقد جاء هذا الاحتمال من وجوه:

الأول: كثرة النقولات التي تعزى إلى الصغير وهي بعينها في الأوسط.

---

[1] الباجي، التعديل والتجريح ٧٣٩/٢

[2] الروداني، صلة الخلف ص١٥٥.

[3] ابن خير، الفهرست ص٢٠٦.

[4] تيم، علم طبقات المحدثين ص١٩٢.

[5] انظر: ابن حجر، هدي الساري ص٤٩٢.

[6] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٧٨/٥.

الثاني: قول البخاري: "صنفت كتبي ثلاث مرات"، قال العلامة المعلمي: "يعني والله أعلم، أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ يزيد في نسخته ويصلح ثم يخرجه مرة ثانية، ثم يعود يزيد ويصلح حتى يخرجه الثالثة"[1].

الثالث:عدم وجود فروق واضحة بين الصغير والأوسط.

الرابع: الخلط الذي وقع في النسخ المطبوعة، ويحتمل أن له مصدرا قديما، والله تعالى أعلم.

[1] المعلمي، مقدمة كتاب موضح أوهام الجمع والتفريق (للخطيب البغدادي) ١/١١.

المطلب الثاني: منهجه العام:

أولا: الترتيب العام:

رتب الإمام البخاري كتابه هذا على الطبقات فقد قال في أوله:" كتاب المختصر من تاريخ هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين بإحسان، ومن بعدهم، ووفاتهم، وبعض نسبهم، وكناهم، ومن يرغب عن حديثه."[١]

وهو واضح من ترتيبه، فقد بدأ بذكر أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر من مات في عهده صلى الله عليه وسلم، ثم وفاته صلى الله عليه وسلم، ثم من مات في عهد أبي بكر فعمر فعثمان فعلي رضي الله عنهم، ثم بدأ بذكر الوفيات ورتبها على السنوات، وجعل عشرة سنوات هي الوحدة الزمنية للترتيب. فذكر من مات في سنة أربعين إلى الخمسين، ثم من مات بعد الخمسين إلى الستين . . . وهكذا.

وعلى هذا فهل هو من كتب الطبقات أم لا؟ محل نظر:

فقد عده الأستاذ أسعد تيم من الكتب الشبيهة بالطبقات، إذ هذا التقسيم لا يخدم علم الطبقات، وإنما يخدم علم وفيات المحدثين، فيساعد في تقريب تاريخ وفاة من لم تقيد وفاته[٢].

وقد يقال إنه من كتب الطبقات إن نظرنا إلى الطبقة بمعنى أعم وهو ما عليه نص البخاري، والله أعلم.

ثانيا: ترتيب الوحدة الزمنية الواحدة:

يهتم الإمام البخاري بترتيب من في الطبقة الواحدة (وهي وحدة زمنية من عشر سنين) على سني الوفيات غالبا، فيقدم من توفي في سنة ١٥١ هـ ، ثم من توفي في سنة ١٥٢هـ وهكذا.

وتجد هذا الترتيب واضحا في الطبقات المتأخرة، إذ إن تحديد سنة الوفاة كان أكثر وأيسر، أما الطبقات المتقدمة فقد يخالف الترتيب، فيذكر وفاة المترجم وأخباره في أكثر من موضع[٣]،لأكثر من مناسبة، لا سيما أن اعتماده في تحديد التواريخ في الطبقات المتقدمة على الروايات التي تبين وفاة الراوي، أو التي يفهم منها ذلك.

ويستطرد خلال الطبقة بذكر رواة مقدرا لوفياتهم فيها دون تحديد لذلك[٤].

ويذكر في آخر الطبقة الضعفاء من تلك الطبقة والمتروكين[١].

---

[١] البخاري، التاريخ الأوسط ٦٨/١.
[2] انظر: تيم، علم طبقات المحدثين ص١٢٦ و١٩٢.
[3] انظر ذكر عبد الله بن عمر رضي الله عنه في : البخاري، التاريخ الأوسط ٢٨٤/١، ٢٧٩٢٨١.
[4] انظر: البخاري، التاريخ الأوسط ٩٨/٢ -٩٩

ثالثا: محتويات الترجمة:

يمكننا القول إن تحديد وفيات المترجمين هي عمدة الترجمة في التاريخ الأوسط، فهو كتاب وفيات بالدرجة الأولى.

فتراه يذكر خلال الترجمة اسم الراوي واسم أبيه ونسبه، وكنيته ووفاته ويستطرد في الأخيرة أحيانا فيذكر روايات دالة على تاريخ الوفاة بالتحديد، وقد يذكر الاختلاف في ذلك ويستطرد، كما تجده في ترجمة أنس بن مالك رضي الله عنه[٢].

ويعتني الإمام البخاري جدا بذكر الروايات التي يفهم منها الإشارة إلى أن الراوي كان حيا في تلك السنة، كقوله : حدثني أحمد قال حدثنا بشر بن بكر قال: ثنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: حدثني سالم مولى دوس: شهدنا جنازة سعد بن أبي وقاص، وانصرفت أنا وعبد الرحمن بن أبي بكر إلى عائشة[٣].

مما يفهم منه أن وفاة عائشة رضي الله عنها كانت متأخرة عن وفاة سعد رضي الله عنه.

ويذكر أحيانا سن المترجم له حين الوفاة كقوله: "وتوفي أزهر زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ابن نيف ومائة."[٤] أو يذكر زمن ولادته كقوله : "حدثني عبد الله بن أبي الأسود عن حميد بن الأسود قال: سألت مالكا وسفيان؟ فاتفقا أنهما ولدا في خلافة سليمان بن عبد الملك."[٥]

وقد يذكر بعض شيوخ الراوي وبعض تلاميذه، وقد يذكر قبيلته، وقد يبين شيئا من فضائله كقوله في ترجمة عبد الله بن عون:" حدثنا المقرئ قال: سمعت ابن المبارك يقول: ما رأيت أحدا أفضل من ابن عون."[٦]

وهو ناقد في كل ذلك، فتجده يتعقب الأقوال بنظر ثاقب دقيق كنقده بعض الأخبار لما فيها من مخالفة لما استقر عنده من علم الطبقات، ومثاله قوله في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد:" قال لي بعض آل أبي رواد: مات عبد العزيز قريبا من خمسين. ولا أراه أنا إلا بعد، لأن أبا نعيم وخلادا سمعا منه، ولم يسمعا من ابن جريج."[٧]

فقد نقد رواية عن بعض أهل المترجَم، باستخدام نظر دقيق في علم الطبقات.

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط٢/١١٠ – ١١٣.
[2] البخاري، التاريخ الأوسط ١/٣٥٠.
[3] البخاري، التاريخ الأوسط ١/٢٠٤.
[4] البخاري، التاريخ الأوسط ١/٢٤١.
[5] البخاري، التاريخ الأوسط ٢/١١٣.
[6] البخاري، التاريخ الأوسط ٢/٨٧.
[7] البخاري، التاريخ الأوسط ٢/٨٧.

وليس يخلو هذا الكتاب _ كالتاريخ الكبير _ من روايات يوردهـا الإمـام البخـاري أثنـاء الترجمة، ويعقبها ببيان عللها ونكارتها. وهذا محل دراستي هذه.

وتجد فيه أيضا قواعد منثورة في كلامه كقوله: "هؤلاء الذين قيل فيهم: منكر الحديث، لست أرى الرواية عنهم، إذا قالوا: سكتوا عنه، فكذلك لا أروي عنهم."[١]

وبالجملة " فالنماذج التي تبين مقدار عناية الإمام البخاري بتواريخ الوفيات وأماكنها وأسبابها بما يكشف للناقد حقيقة السماع والاتصال ويبين الإرسال والتدليس _ إن وجد _ أكثر من أن تحصى، وقد رأيناه إن كان ثمة اختلاف ذكر الدليل على صحة ما يقول، وإلا سردها سردا، وإذا أورد أقوالا في المسألة الواحدة دون أن يصرح بالراجح فإن الرأي الذي يذكره أولا هو الراجح لديه، وإنما كان التاريخ الأوسط لبيان مثل هذه الدقائق والتفاصيل المتصلة بتاريخ الرواة ولادة ووفاة وسماعا."[٢]

[1] البخاري، التاريخ الأوسط ٢/٢٠٧.
[2] محمد حوى، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل ص٢٤٧.

المطلب الثالث: عناية العلماء به:

تبرز عناية العلماء بهذا الكتاب من ناحيتين:

الأولى: عنايتهم بروايته جيلا عن جيل.

فقد روى هذا الكتاب عن البخاري كما قدمت عالمان ثقتان هما:

١.أبو محمد الخفاف، عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النيسابوري الخفاف، الحافظ العالم الثقة، نزيل مصر، لازم الإمام البخاري وأخذ عن طبقته، حدث عنه النسائي وأبو جعفر العقيلي وغيرهم، توفي بمصر سنة (٢٩٤ هـ)[١].

ورواه عنه أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن الورد البغدادي[٢].

٢. وأبو محمد زنجويه بن محمد اللباد، الشيخ القدوة الثقة الزاهد، سمع أحمد بن منصور الرمادي، وغيره، وحدث عنه أبو الفضل بن إبراهيم وغيره، توفي سنة (٣١٨ هـ)[٣].

ورواه عنه أبو علي زاهر بن أحمد السرخسي[٤].

وبقيت الرواة تتناقل هذا الكتاب وترويه، لما له من فضل وأهمية، كما هو مبين في كتب الفهارس والتراجم.

والثانية: كثرة أخذهم منه واستفادتهم من مواده، سواء كانت من حيث الرواة وتواريخهم، أو من حيث بعض الروايات التي فيه.

ومما يهتم به هنا أنهم أكثرو من النقل عنه فيمن لم تعرف وفاته ولم تحدد بوقت معين، وكان الإمام البخاري قد أدخل هذا الراوي في إحدى الوحدات الزمنية في هذا الكتاب فيقولون: ذكره البخاري في الأوسط في فصل من مات بين كذا وكذا[٥].

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء ٨٨/١٤.
[٢] انظر: ابن خير، الفهرست ص٢٠٥.
[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥٢٢/١٤.
[٤] انظر: ابن خير، الفهرست ص٢٠٥.
[٥] تقدم شيء من هذا قبل، وانظر في ذلك: ابن حجر، التهذيب، ترجمة أسلم العدوي، وجعفر بن الزبير الحنفي، وجويبر بن سعيد الأزدي، والحارث بن نبهان، ودرست بن زياد وغيرهم الكثير.

المطلب الرابع: علاقته بالتاريخ الكبير:

ولا بد من التعريج شيئا ما على التعريف بالتاريخ الكبير ليتميز المنهج في التاريخ الأوسط:

- التاريخ الكبير:

وهو أحد كتب الرجال الأصول، التي عولت الكتب بعده عليه وأخذت منه، ذكر فيه ما يقرب من ثلاثة عشر ألف راو مرتبين على حروف المعجم، مبتدأ بمن اسمه محمد.

ويذكر في ترجمة الراوي اسمه واسم أبيه ونسبه وكنيته وموطنه، ويأتي على شيوخه وتلاميذه، ويعتني جدا بقضايا السماع والانقطاع ، فيبين سماع الراوي من شيوخه أو عدم سماعه منهم، ويشير إلى الطبقة التي سمع منها بإشارات ذكية.

وقد يذكر جرحا وتعديلا في الرواي، ناقلا إياه عمن سبقه أو من تلقاء نفسه.

ويورد نموذجا من مرويات الراوي في كثير من الأحيان، فتطول الترجمة أو تقصر، وقد يتكلم على الروايات فينقدها ويعلها في ذلك الموضع.

ويتفق التاريخ الأوسط مع الكبير من وجوه ويتميز عنه من وجوه:

فأما ما يتفق فيه:

١. يذكر الكتابان اسم الراوي واسم أبيه ونسبه وكنيته، وشيئا من أحواله.
٢. يهتم الكتابان بقضايا السماع والانقطاع جدا.
٣. الكلام في الجرح والتعديل ليس كثيرا .
٤. نجد فيهما بعض مرويات الراوي وأحاديثه، وقد ينقد البخاري تلك الروايات.

أما ما يتميز فيه الأوسط عن الكبير:

١. كون التاريخ الأوسط كتابا مرتبا على الوحدات الزمنية والطبقات بخلاف التاريخ الكبير، فإنه مرتب على حروف المعجم، وهذا الترتيب مكن الإمام البخاري من إدخال كثير من الرواة في وحدة زمنية مقدرا زمن وفاتهم دون تصريح بذلك، وهذا مما لا يمكن في الكبير.
٢. الروايات التي تتعلق بتواريخ الرواة من حيث وفياتهم ولقاؤهم شيوخهم وغير ذلك في الأوسط أكثر منها في الكبير.
٣. في الأوسط بعض الرواة الذين لم يتعرض لهم البخاري في الكبير، ففيه زيادة تراجم[1].

---

[1] انظر: حوى، محمد سعيد، منهج الإمام البخاري ص٢٥٢-٢٥٣.

٤. قد يذكر في الأوسط جرحا في الراوي ولا يكون قد ذكره في الكبير[1].

ومما يميز الكبير كونه أعم وأشمل في الرواة وهذا يتبين من عدد الرواة في الكتابين وقد تقدم ذكر ذلك قبل، وهذا يقتضي أن فيه كلاما على الرجال ورواياتهم أوسع مما عليه في الأوسط.

---

[1] المرجع السابق.

المطلب الخامس: طبعاته:

طبع هذا الكتاب ثلاث طبعات:

الأولى: بعنوان التاريخ الصغير، وهي طبعة هندية، بتعليق محمد شمس الحق العظيم أبادي، ومحمد محيي الدين أبادي،، من مطبوعات إدارة ترجمان السنة بلاهور، وهو من رواية زنجويه بن محمد النيسابوري، ولم يذكر محقق الكتاب النسخ التي اعتمد عليها.

الثانية: بعنوان التاريخ الصغير، وهي بتحقيق محمود إبراهيم زايد طبعته دار الوعي بحلب سنة ١٩٧٧م، وهو معتمد فيها اعتمادا كليا على الطبعة الهندية، فلم يرجع إلى أصل موثوق، ولم يذكر في مقدمة التحقيق ما يشير إلى ذلك.

الثالثة: بعنوان التاريخ الأوسط، بتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، طبعته دار الصميعي في الرياض سنة ١٩٩٨، تقع في مجلدين، وهي من رواية الخفاف عن الإمام البخاري.

وكل هذه الطبعات لا تسلم من نقد:

فطبعة محمود زايد المأخوذة عن الطبعة الهندية فيها أخطاء كثيرة تعرض لها محقق الطبعة الجديدة[1]، وتعرض لها الباحث "موسى الحارث" همام سعيد[2].

ويكفي في بيان مثال لذلك أن مقدمة البخاري المعرفة بمنهجه في الكتاب قد جاء فيها الخلل، ففي طبعة محمود إبراهيم زايد جاء في الكتاب:" كتاب مختصر في تاريخ هجرة النبي صلى الله عليه وسلم . . . ومن يرغب في حديثه"[3]

والصحيح كما في المطبوعة الجديدة :" ومن يرغب عن حديثه"[4]. وبين (رغب في) و (رغب عن) فرق كبير.

وأما المطبوعة الجديدة بتحقيق اللحيدان ففيها أخطاء كثيرة أيضا، على الرغم من أن محققها قد أكثر من انتقاد الطبعة القديمة وسوء التحقيق فيها، فمن أمثلة الخطأ:

- جاء فيها في حديث ابن عباس في رمي الجمرة بعد طلوع الشمس قول النبي صلى الله عليه وسلم:" بني أفيضوا ولا ترموا الجمرة . . ."، وقال المحقق في الحاشية: في (ط): "أبَيْنِيّ"![5].

---

[1] انظر: اللحيدان، مقدمة التاريخ الأوسط ص٦٣-٦٤.
[2] انظر: موسى الحارث، منهج الإمام البخاري في التاريخ الصغير ص٢١.
[3] انظر: البخاري، التاريخ الصغير ٢٧/١.
[4] انظر: البخاري، التاريخ الأوسط ٦٨/١.
[5] البخاري، التاريخ الأوسط ٤٣٩/١،

قلت: وما في طبعة زايد هو الصحيح، إذ كذلك جاء الحديث في مصادره الأصلية فقد أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم[١]، وذكر السيوطي الخلاف في بناء الكلمة هذه في شرحه على سنن النسائي[٢].

- جاء فيها :" قال ابن جريج: وكان سليمان يفتي في الفُضل"[٣].

قلت: وما في طبعة زايد هو الصحيح، إذ فيها: يفتي في العَضْل، وهو ما في التاريخ الكبير[٤]، وهو الموافق للنص إذ الكلام عن حديث "لا نكاح إلا بولي."

- وجاء فيها قول البخاري: "حدثنا محمد بن يوسف" وقال المحقق في الحاشية :" في (ط) محمد بن حوشب"![5]

قلت: والعجب من المحقق لا من الطبعة القديمة، إذ هو محمد بن حوشب كما في التاريخ الكبير أيضا، وهو محمد بن عبد الله بن حوشب، فلست أدري لم يغير نصوص الكتب من غير حجة؟!

- وجاء فيها: وقال الليث: عن هشام بن سعد عن أبي حازم وزيد بن أسلم: أن سعيد بن زيد . . .[6]

قلت: ونقص منها هنا قوله بعد زيد بن أسلم: أخبراه. وهي في طبعة زايد.

وبالجملة فالكتاب يحتاج إعادة تحقيق يظهر فيها أسلوب التحقيق العلمي، وبيان كثير من القضايا النقدية عند الإمام البخاري التي تحتاج شرحا وتوضيحا، فأسأل الله تعالى أن ييسر ذلك لهذا الكتاب .

---

[1] أبو داود، السنن (١٩٤٠)، النسائي، السنن ٥/٢٧١، ابن ماجه، السنن (٣٠٢٥).
[2] السيوطي، شرح سنن النسائي ٥/٢٧١.
[3] البخاري، التاريخ الأوسط ١/٤٤٨.
[4] البخاري، التاريخ الكبير ٤/٣٩.
[5] البخاري، التاريخ الأوسط ١/٣٩٦.
[6] البخاري، التاريخ الأوسط ٢/٣٦.

الفصل الأول

نقد السند عند الإمام البخاري

وفيه مباحث:

المبحث الأول: منهجه في قضايا الاتصال والانقطاع

المبحث الثاني: منهجه في اختلاف الروايات.

المبحث الثالث: منهجه في نقد الحديث ببيان أحوال الرواة.

المبحث الرابع: وسائل الكشف عن الخطأ في الرواية

الفصل الأول

نقد السند عند الإمام البخاري

لما كانت الأسانيد هي الطرق الموصلة للأحاديث والأخبار فقد اعتنى الأئمة النقاد بها أي عناية، واشتغلوا بنقدها وتمحيصها أي تمحيص، وانصب جهد واضح جلي منهم في هذا الجانب_ وإن لم يهملوا جانب المتن_ حتى صنعوا به منهجا لا زالت الأمة تفخر به وتعظمه ما دامت الأيام.

وهذا الجهد المتقن منهم قد تنوعت فيه حيثيات أنظارهم، فكان لكل عنصر من عناصر الإسناد بحث وتمحيص ونقد وتدقيق:

فقد رأينا عنايتهم بالرواة ضبطهم وعدالتهم، ورأينا العناية بحكاية الإسناد وما يتعلق بالاتصال والانقطاع، وطرق التحمل والأداء.

ثم وجدناهم بعد ذلك يعقدون المقارنات بين الأسانيد المختلفة، للوقوف على حالات التفرد والمخالفة والمتابعة.

كل هذا كان النقاد يضعونه أمام أعينهم عند البحث ليصلوا إلى الحكم النقدي الصحيح على الحديث.

وقد حاز الإمام البخاري القدح المعلى في التفنن في النقد والإتقان فيه، فكانت أنظاره النقدية محل تسليم وقبول من كثير من النقاد والحفاظ[١]، وليس أدل على ذلك من تلقي هذه الأمة لصحيحه بالقبول والتسليم والتعظيم.

وسوف أعرض بعون الله تعالى في هذا الفصل منهجه في نقد السند من حيث اتصاله وانقطاعه، ثم أعرج على نقده للسند من حيث تعارضه مع الأسانيد الأخرى، ثم نقده له من حيث أحوال الرواة فيه، وأختم بوسائل كشف الخطأ في الرواية.

---

[١] رأيت كثيرا من الأئمة من خلال رسالتي هذه يسلمون للإمام نقده للأحاديث، ويبنون عليه كلامهم، وكان أكثرهم في ذلك العقيلي في "الضعفاء" وابن عدي في "الكامل"، وستأتي أمثلة كثيرة في هذا البحث على ذلك إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: منهجه في قضايا الاتصال والانقطاع:

اتصال السند يعني: سلامته من السقط في كل طبقاته، بأن يكون كل راو قد أخذه عمن فوقه بطريقة من طرق التحمل المعتبرة.

وضده الانقطاع، أي وجود سقط في إحدى طبقات السند أو يكون الراوي قد أخذ الحديث عمن فوقه بطريقة غير معتبرة من طرق التحمل.

ولمسألة الاتصال والانقطاع أهمية كبيرة في الحكم على الأحاديث، وكتب العلل خير شاهد على ذلك، فقد كثر فيها التعليل بعدم الاتصال، فتجدهم يقولون:لم يسمع فلان من فلان، وفي هذا الحديث إرسال أو تدليس، أو ما ماثل ذلك، بل قد صنفت في هذه المباحث المصنفات كمراسيل ابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للحافظ العلائي وغيرها.

وفي هذا المبحث أريد أن أُوضِح البيان عن ثلاثة أسئلة في منهج الإمام البخاري من خلال التاريخ الأوسط:

١.ما هي المقولات النقدية التي يعبر بها الإمام البخاري عن حالة الانقطاع؟

٢.هل يعني التعبير بهذه المقولات النقدية تضعيفا للسند؟

٣.ما هي وسائل الكشف عن الانقطاع في السند عند الإمام البخاري؟

وجعلت ذلك في ثلاثة مطالب، وقدمت قبلها هنا وسائل النقاد في إثبات الاتصال ذاكرا ما تيسر من أمثلة عند الإمام البخاري اتماما للبحث، فأقول:

للنقاد في إثبات الاتصال في الأسانيد طرق ووسائل منها[1]:

١. تصريح الرواة بالسماع أو التحديث:

وعليها المعول غالبا عندهم في إثبات الاتصال، فهي أكثر الطرق استخداما، ومن أمثلتها عند البخاري: قوله حين سأله الإمام الترمذي : محمد بن المنكدر سمع من عائشة؟ فأجاب: "نعم روى مخرمة بن بكير عن أبيه عن محمد بن المنكدر قال: سمعت عائشة.[2]"

ويشترط هنا صحة السند، وانتفاء وهم الراوي بذكر التحديث أو السماع، قال ابن رجب: وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ. يعني ذكر السماع.

ثم قال: وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعا.[1]

---

[1] انظر: الدريس، خالد منصور، موقف الإمامين البخاري ومسلم، ص١١٤_١١٧.

[2] الترمذي، العلل الكبير ص١٢٨.

٢. أن يثبت اللقاء في قصة أو حادثة:

فقد لا يصرح الراوي بالسماع من شيخه، لكن قصة أو حادثة تدل على ذلك المعنى، فيحتج بها النقاد على ثبوت الاتصال، ومثاله عند الإمام البخاري ما رواه بسنده إلى:" أبي عثمان عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه: أخّر الوليد بن عقبة الصلاة بالكوفة، فانكفأ ابن مسعود إلى مجلسه وأنا مع أبي. . .

قال شعبة: لم يسمع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه.

[قال البخاري:]وحديث ابن خثيم أولى عندي.[٢]"

فتأمل كيف أثبت الإمام سماع عبد الرحمن من أبيه، وخالف في ذلك شعبة لوجود قصة تدل على اللقاء والسماع.

٣. وجود قرائن قوية على اللقاء :

فقد لا يصرح الراوي بالسماع، ولا يثبت لقاؤه لشيخه في قصة، لكن المعاصرة الطويلة، مع كونه بلديّه، وأخذ أقرانه عنه، قرائن قوية يثبت بها اللقاء عند الأئمة النقاد، وكذلك العنعنة من غير المدلس، عند الإمام مسلم وكثير من النقاد المتأخرين.

وبعد هذا فالظاهر الجلي: أن مباحث انقطاع الأسانيد وتعليل الإمام البخاري بذلك من أكثر المباحث أهمية وتوسعا، وللعلماء والمحدثين أبحاث طويلة في شروطه ومعاني تعبيراته، وهذا شيء منها:

---

[1] انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي ٥٩٣/٢_٥٩٤.
[2] البخاري، التاريخ الأوسط ٧٤/١.

المطلب الأول: المقولات النقدية عند الإمام البخاري للتعبير عن حالة الانقطاع:

وجدت الإمام البخاري في هذا الكتاب يعبر عن حالة الانقطاع في الإسناد بمقولات ثلاثة:

أولا: الوصف بالإرسال:

فقد وجدته يعبر بقوله في نقد الحديث (مرسل) عند أربعة أحاديث هي:

١. حديث أبي نضرة: أن معاوية لما خطب على المنبر قام رجل فقال _قال ورفعه_ :إذا رأيتموه على المنبر فاقتلوه. وقال آخر: اكتبوا إلى عمر، فكتبوا ،فإذا عمر قد قتل.

قال الإمام البخاري: وهو مرسل، لم يشهد أبو نضرة تلك الأيام[١].

٢. وحديث سالم بن أبي الجعد: أن زياد بن لبيد قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم...الحديث.

قال الإمام البخاري: وهو مرسل لا يصح[٢].

٣. حديث أبي الأشهب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه :" البس جديدا...الحديث.

قال الإمام البخاري: وهو مرسل لا يصح[٣].

٤. حديث الصُوْر من طريق محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن رجل، عن محمد بن كعب.

قال الإمام البخاري: مرسل لا يصح[٤].

فهل يعني الإمام بهذه المقولة (مرسل) ما اشتهر عند جمهور المحدثين من استخدامها فيما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم[٥]؟ أم يريد بها المعنى الذي ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية وهو: ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه[٦]؟

وعند التأمل في المثال الأول والثاني يتبين أن الانقطاع فيهما ليس بين التابعي والنبي صلى الله عليه وسلم.

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط (١/٢٥٥لحيدان، ١/١٣٥ زايد)
[٢] البخاري، التاريخ الأوسط (١/١٢٠ لحيدان، ١/٤١زايد).
[3] البخاري، التاريخ الأوسط(٢/٣٢_٣٣لحيدان،٢/٣٨زايد)
[4] البخاري، التاريخ الأوسط (٢/٤٩لحيدان،٢/٦٣زايد).
[5] انظر: ابن عبد البر، التمهيد ١/١٩، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٢/٥٤٢.
[6] الخطيب البغدادي، الكفاية ص٢١.

فالأول: من رواية أبي نضرة (وهو تابعي)[١] عن زمان عمر رضي الله عنه، ولم يدركه كما بين الإمام البخاري، فالانقطاع بين تابعي ومعاوية أيام عمر رضي الله عنه.

والثاني: الانقطاع حاصل فيه بين سالم بن أبي الجعد وزياد بن لبيد، فإن صحبة زياد بن لبيد للنبي صلى الله عليه وسلم ثابتة[٢]، وقد عبر عن هذا الانقطاع الإمام البخاري في التاريخ الكبير فقال: ولا أرى سالما سمع من زياد[٣].

فتحصل أنه يريد بهذه المقولة عنده الانقطاع الحاصل في أي حلقة من حلقات السند، وهو أعم مما عليه جمهور المحدثين.

وقد يريد بها معنى آخر وهو وجود راو مبهم في السند، كما في المثال الرابع إذ ليس فيه أي انقطاع أو إرسال، فمحمد بن كعب يروي عن أبي هريرة، والراوي عنه مجهول فلا يدرك الانقطاع وكذا الحال فيما بعده ورواية إسماعيل عن محمد بن يزيد حاصلة، فهو يروي عن محمد بن كعب القرظي!![٤] شيخ شيخ شيخه في هذا الحديث.

فالإرسال[٥] الذي يقصده الإمام البخاري هنا هو وجود راو مبهم في السند، وإلى ذلك أشار ابن عدي في الكامل فوجه تعليل البخاري للحديث بكون الراوي مبهما[٦].

وبقي المثال الثالث: والذي يظهر أنه ينطبق على ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم[٧].

وعلى هذا كله فالمراد بالإرسال عند الإمام البخاري: الانقطاع بعمومه، وقد يطلقه لوجود مبهم في السند.

ثانيا: نفي السماع:

وقد عبر البخاري بقوله(لم يسمع فلان من فلان) أو شبهها في هذا الكتاب حين نقد ثلاثة أحاديث، وهي:

١.حديث الحسن العُرَني، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال لضعفة أهله: "لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس".

---

[١] انظر: المزي، تهذيب الكمال ٢٢٦/٧،وابن حجر، تهذيب التهذيب ٥١٩/٥ .
[٢] انظر: ابن حجر، التهذيب ٢٢٨/٢.
[٣]البخاري، التاريخ الكبير ٣٤٤/٣ .
[٤] انظر: المزي، تهذيب الكمال ٢٣٠/١ وذكروا أن وفاته كانت بين ١١٠ و١٢٠ وكذلك محمد بن كعب.
[٥] وليست هي تصحيفا فقد عبر البخاري بذلك أيضا في الكبير ٢٦٠/١
[٦] ابن عدي، الكامل ٢٦٦/٦.
[٧] وانظر ما سيأتي في المطلب الثالث عند دراسة هذا الحديث.

قال الإمام البخاري: ولم يسمع الحسن من ابن عباس[١].

٢. حديث سالم، عن ثوبان رفعه في قصته. قال البخاري: وسالم لم يسمع من ثوبان[٢] .

٣. حديث دغفل بن حنظلة النساب: أن النبي ﷺ توفى وهو ابن خمس وستين. قال الإمام البخاري:ولم يصح لدغفل إدراك النبي ﷺ [٣].

والجزم بالانقطاع في هذا التعبير واضح، وغالبا ما يكون لأجل عدم الإدراك أصلا، وهو يساوي قوله: مرسل، منقطع.

ثالثا: نفي العلم بالسماع:

وقد عبر الإمام البخاري به في مواضع متعددة، تأتيك جميعها عند الدراسة التطبيقية في المطلب الثالث، ومنها:

حديث الحكم: قلت لمقسم: إني أوتر بثلاث ،فقال: لا إلا بخمس أو سبع .فقلت :عمن؟ قال: عن الثقة عن عائشة وميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال سفيان، عن منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الإمام البخاري: ولا يعرف لمقسم سماع من أم سلمة ولا ميمونة ولا عائشة[٤].

وقد يعبر بتعبيرات قريبة منها، كقوله في حديث يزيد بن عمرو الأسلمي، عن عبد العزيز عن عقبة بن سلمة بن الأكوع قال: صليت مع عبد الله بن رافع بن خديج العصر . . . الحديث.

قال البخاري: يزيد هذا غير معروف سماعه من عبد العزيز.[٥]

وكقوله في حديث الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، في النهي عن رمي الجمرة حتى تطلع الشمس : ولا ندري الحكم سمع هذا من مقسم أم لا[٦].

وكل هذه التعبيرات دالة على عدم الجزم بالانقطاع من الإمام البخاري، فهي مختلفة عن المقولة الأولى التي يظهر منها الجزم التام.

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٤٠/١ لحيدان،٢٩٦/١ زايد).
[2] البخاري، التاريخ الأوسط (٢٥٥/١ لحيدان،١٣٦/١ زايد)
[3] البخاري، التاريخ الأوسط (٨٠/١الحيدان،٣١/١ زايد).
[4] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٣٨/١لحيدان، ٢٩٣/١ زايد).
[5] البخاري، التاريخ الأوسط (٥١/٢لحيدان،٤٦/٢ زايد).
[6] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٤٠/١ لحيدان،٢٩٥/١ زايد).

ويظهر هذا زيادة إذا عرفنا أن هذه المقولة متضمنة للمعاصرة بين الراويين عند الإمام البخاري، فلا تجده يطلقها مع عدم المعاصرة[1]. فالفرق بينها وبين المقولة الأولى واضح.

وهذه المقولة النقدية هي التي فهم منها الحفاظ أن الإمام البخاري يشترط العلم باللقاء في صحة الحديث، ولا يكتفي بالمعاصرة مع إمكان اللقاء كما هو مذهب مسلم.

ووجه الفهم هذا أن تعبيره بنفي العلم بالسماع دال على أنه يشترط العلم بالسماع، وإلا لعبر بنفي السماع صراحة.

وقد اعترض على هذا الفهم الذي سارت عليه جماهير العلماء: بعض المعاصرين[2]، نافين أن يكون للإمام البخاري شرط كهذا، واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أن هذه المقولة لا تكفي في بيان هذا المدعى، إذ قد يعبر الإمام البخاري بها وتكون مساوية في المعنى لقوله: لم يسمع فلان من فلان.

ومنها: أن مسلما نقل إجماع المحدثين على عدم اشتراط ذلك، فكيف لا يكون على علم بمذهب شيخه.

ومنها: أن الإمام البخاري لم يصرح بهذا الشرط وإنما نسبه إليه القاضي عياض وتبعه عليه من بعده.

وغير ذلك من الأدلة.

وأرى أن المسألة هذه تحتاج مزيد تدقيق وتحرير _ليس هذا موضعه فليست هي من صلب البحث_ إذ هي مسألة عملية ينبني عليها منهج في التصحيح والتضعيف للأحاديث.

إلا أن بعض ما ذكروه من الأدلة واه، كالمساواة بين المقولتين (نفي السماع، ونفي العلم به) إذ إن وجود بعض الأمثلة على ذلك، لا يعني انطباقها على الجميع[1]، وظاهر العربية ينبئك

---

[1] خلافا للشريف حاتم العوني في كتابه "إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين" ص٤٦ حيث ذكر أمثلة على أن النقاد قد ينفون العلم بالسماع للشك في المعاصرة، أو مع العلم بعدم حصول المعاصرة، وهذا غير صحيح والأمثلة التي ذكرها الشريف حاتم لا تسلم من نقد، ومنها المثال الأول وهو قول البخاري: إبراهيم بن محمد بن طلحة قديم، ولا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا.
أقول: وبيان عدم الدقة في هذا المثال: أن المعاصرة حاصلة دون شك ، فوفاة إبراهيم بن محمد _ وهو مدني _ كانت عام ١١٠ . ووفاة عبد الله بن محمد بن عقيل_ وهو أيضا مدني_ قبل ١٤٥ ، ويروي عن ابن عمر (ت٧٣) وجابر (ت٧٨) ومحمد بن الحنفية (ت٨٠) وسعيد بن المسيب (ت٩٣) . فكيف لا يكون معاصرا لإبراهيم بن محمد أو كيف يشكك في ذلك ؟ !
بل إن تمام نص الإمام البخاري يشير إلى ذلك فهو يحسن الحديث (حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة إذ الكلام عليه) وينقل عنه الترمذي في الجامع قوله : حديث حسن صحيح ، وينقل تصحيحه أيضا عن الإمام أحمد .
والأمثلة الباقية أيضا لا تسلم من نقد.

[2] وهو الشريف حاتم العوني في كتابه "إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين" وأثنى على بحثه الدكتور حمزة المليباري في كتابه "علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد" ص٤٥.

أن مقولة نفي العلم بالسماع ليست كمقولة نفي السماع، بل إن بينهما فرقا من حيث الجزم والتيقن. وقد قدمت أن نفي العلم بالسماع يستلزم المعاصرة بخلاف نفي السماع،والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: الحكم النقدي على الحديث في هذه الحالة:

والمراد بهذا المبحث هل إطلاق مثل هذه المقولات النقدية الثلاث يعني عند الإمام البخاري ضعف الحديث وعدم الاحتجاج به؟ أو هل يقال إن بين تلك المقولات فرقا؟

والذي يظهر أن نفيه للسماع مطابق لوصفه الحديث بالإرسال من حيث أن كليهما يقضي بوجود واسطة بين الراويين وهذه الواسطة (وهي الراوي) يحتمل أن يكون ضعيفا ويحتمل أن يكون قويا، لكن احتياط الإمام البخاري كغيره من النقاد جعله يرفض مثل هذه الصورة ويدخلها في الأحاديث المنتقدة.

ويظهر ذلك في دراستي هنا من قوله في أكثر من موضع:"مرسل لا يصح"[2]، ولم يعبر بـ(مرسل ولا يصح) للدلالة على أن عدم الصحة وصف للإرسال، ليست مغايرة له.

وعلى هذا فالحكم النقدي على هذه الأحاديث التي جاء فيها نفي السماع أو الإرسال هو عدم الصحة والضعف عند الإمام البخاري.

لكن هل يشترك معها في هذا الحكم مقولة نفي العلم بالسماع؟ أم إن غاية ما يريده الإمام البخاري بهذه المقولة هو التوقف في صحة الحديث لا غير؟

هذان احتمالان واردان، ومن ثم اختلف الحفاظ في مؤدى هذه المقولة:

فذهب ابن القطان الفاسي إلى أن لازم مقولة نفي العلم بالسماع هو التوقف، إذ لا تدل إلا على عدم العلم باللقاء من وجه يقيني، وعليه فيبقى احتمال اللقاء واردا، فالتوقف لازم.

قال ابن القطان:" فإن الحكم فيه أن يحكم له بالاتصال له عند الجمهور، وشرط البخاري وعلي ابن المديني أن يعلم اجتماعهما ولو مرة واحدة، فهما _ أعني البخاري وابن المديني _ إذا لم يعلما لقاء أحدهما للآخر لا يقولان في حديث أحدهما عن الآخر: منقطع، وإنما يقولان: لا يثبت سماع فلان من فلان.

فإذن ليس في حديث المتعاصرين إلا رأيان: أحدهما: محمول على الاتصال، والآخر: لم يعلم اتصال ما بينهما. فأما الثالث: وهو منقطع فلا، فاعلم ذلك والله الموفق."[1]

---

[1] من توجيهات المشرف جزاه الله خيرا.

[2] انظر الأمثلة المتقدمة عند مقولة المرسل.

وذهب فريق آخر منهم: الحافظ الذهبي إلى أنها دالة على الانقطاع باعتبار أن السند إما متصل أو غير متصل، وما ليس بمتصل فهو منقطع.

فقد قال متعقبا ابن القطان في مقولته السابقة :"قلت: بل رأيهما دال على الانقطاع."[٢]

ويفهم هذا من صنيع الحافظ ابن حجر حيث قال في ترجمة عبدالله بن مرة أو ابن أبي مرة الزّوفي: " أشار البخاري إلى أن في روايته انقطاعًا"[٣].

والبخاري إنما قال: "لا يعرف سماع بعضهم من بعض"[٤]يعني عبدالله بن راشد عن عبدالله بن مرة عن خارجة.

والذي أذهب إليه أن هذه المقولة دالة على الانقطاع عند الإمام البخاري، كما ذهب إليه الحافظان الذهبي وابن حجر، وقد وجدت ما يؤيد رأيهما من دراستي هذه:

١.قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ويزيد هذا غير معروف سماعه من عبد العزيز[٥]. وعبر عن هذه الحالة نفسها في التاريخ الكبير بقوله: لا يصح حديثه، منقطع[٦].

٢. وقال في التاريخ الكبير : ولا أرى سالما سمع من زياد[٧]. لكنه عبر في الأوسط بقوله: مرسل، لا يصح[٨].

فهذا مثالان ظاهران من نصوص الإمام البخاري نفسه دالان على أنه يرى أن الحديث إما متصل أو منقطع، وليس عنده توقف فيما يقول فيه "لا أعلم لفلان سماعا من فلان" بل هذه المقولة دالة على الانقطاع أيضا عنده، والله تعالى أعلم.

---

[1] ابن القطان، بيان الوهم والإيهام ٥٧٦/٢.
[2] الذهبي، نقد بيان الوهم والإيهام ص٨٤.
[3] ابن حجر، تقريب التهذيب (٣٦٠٩).
[4] البخاري، التاريخ الكبير (١٩٢/٥-١٩٣).
[5] البخاري، التاريخ الأوسط (٥١/٢لحيدان،٤٦/٢ زايد).
[6] البخاري، التاريخ الكبير ٢٤/٦.
[٧] البخاري، التاريخ الكبير ٣٤٤/٣ .
[٨] البخاري، التاريخ الأوسط (١٢٠/١ لحيدان، ٤١/١زايد).

المطلب الثالث:وسائل الكشف عن الانقطاع في الأسانيد عند الإمام البخاري:

من أهم ما يعتنى به في هذه المباحث: التدقيق في الوسائل التي بها كشف الإمام البخاري عن الانقطاع في الأسانيد، إذ بهذا التدقيق تدرك مناهج الأئمة النقاد في تطبيقاتهم العملية في نقد الأحاديث.

ونرى بهذا التدقيق موقع تلك المقولات النقدية، وهل وسائل الكشف عنها كلها واحدة؟ أو هي متميزة؟

وليس يخفى أن الإمام البخاري لا يصرح بوسائله غالبا، وإنما يكتفي بالإشارات والتنبيهات، فلذا كان لزاما علي أن أجتهد في محاولة معرفة هذه الوسائل، بمقارنة أحكامه في هذا الكتاب بأحكامه في كتبه الأخرى، وبمقارنة أقواله بأقوال النقاد، أو ألجأ إلى التنقيب عن ذلك من قبل نفسي، وقد توصلت من كل ذلك إلى جملة صالحة منها، فأقول:

انقسمت وسائل الكشف عن الانقطاع عند الإمام البخاري إلى وسيلتين: ظاهرة وخفية.

فأما الظاهرة: فهي عدم المعاصرة أصلا، ويعرف ذلك باستخدام التواريخ وعلم الطبقات.

وأما الخفية: فهي وجود قرائن تدل على عدم السماع مع وجود المعاصرة.

وإليك التفصيل:

أولا: الوسيلة الظاهرة في كشف الانقطاع، وهي عدم المعاصرة أصلا:

يمكن إدراك عدم المعاصرة باستخدام التواريخ كأن يصرح النقاد بأن الراوي لم يدرك من روى عنه مستخدمين علم الطبقات في ذلك، وهذه أمثلة تطبيقية من التاريخ الأوسط:

الحديث الأول : قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((وروى حماد بن سلمة، عن علي ابن زيد، عن أبي نضرة: أن معاوية لما خطب على المنبر فقام رجل فقال _قال ورفعه_: إذا رأيتموه على المنبر فاقتلوه. وقال آخر: اكتبوا إلى عمر، فكتبوا ،فإذا عمر قد قتل.* ***وهذا مرسل لم يشهد أبو نضرة تلك الأيام))***[1].

قلت: لأن طبقة أبي نضرة لا تكاد تصل إلى زمان استشهاد عمر رضي الله عنه عام ٢٣هـ وقد أشار البخاري إلى ذلك في التاريخ الكبير حيث نقل عنه قوله :خرج إلينا طلحة بن

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط (٢٥٥/١الحيدان، ١٣٥/١ زايد)

عبيد الله في ثوبين ممصرين.[1] وتوفي طلحة عام ٣٦ هـ ، وقد فهم المحدثون من ذلك أن هذا من أعلى ما أدرك أبو نضرة فخصوه بالذكر[2].

ثم إن طبقة شيوخه من الصحابة تصغر عن ذلك فإنه يروي عن أبي هريرة (ت ٥٨ هـ) وابن عباس (ت٦٨ هـ) وأبي سعيد (ت ٧٤ هـ) وغيرهم .وأين ذلك وزمان استشهاد عمر رضي الله عنه ؟!

وعليه فلم يشهد أبو نضرة تلك الأيام ويكون تقرير الإمام البخاري دقيقا.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*ورواه سفيان، عن سلمة، عن الحسن العُرَني، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال لضعفة أهله: "لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس"*[3].

ولم يسمع الحسن من ابن عباس))[4].

قلت: الحسن هو ابن عبد الله العُرَني البجلي الكوفي وثقه الأئمة وأثنوا عليه[5]، يروي عن عمرو ابن حريث (ت ٨٥ هـ) عند البخاري، ويحيى بن الجزار وطبقته متأخرة فإنه يروي عن ابن أبي ليلى ت٨٣ هـ) عند مسلم، وسعيد بن جبير (ت٩٥ هـ) ،وعنه الحكم بن عتيبة (ت ١١٣ هـ) وسلمة بن كهيل (ت ١٢١ هـ).

وقد وجدت في سؤالات الآجري : قال أبو داود : قال أبو معلى العطار : سني وسن الحسن العرني واحد[6].

قلت: وأبو معلى هو يحيى بن ميمون (ت١٣٢ هـ) .

وعليه فطبقته في الحقيقة متأخرة عن طبقة ابن عباس(ت ٦٨ هـ)، وهو كوفي وابن عباس مكي، فالسماع بعيد والله تعالى أعلم.

وقد نص عل ذلك الأئمة فقال أحمد : الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس شيئا[7].

وجاء في تهذيب التهذيب: قال أبو حاتم: إنه لم يدركه.

---

[1] البخاري، التاريخ الكبير ٣٥٥/٧ .

[2] انظر: المزي، تهذيب الكمال ٢٢٦/٧،وابن حجر، تهذيب التهذيب ٥١٩/٥ .

[3] أخرجه أبو داود، السنن (١٩٤٠) كتاب المناسك، باب التعجيل من جمع، والنسائي، المجتبى ٢٧٠/٥ كتاب منسك الحج، باب ما يحل للمحرم بعد رمي الجمار، وابن ماجه، السنن (٣٠٢٥) كتاب المناسك باب من تقدم من جمع، وأحمد، المسند ٢٣٤/١ وغيرهم من طرق عن سفيان به.

[4] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٤٠/١ لحيدان،٢٩٦/١ زايد).

[5] انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤٥/٣، وابن حجر، تهذيب التهذيب ٥٥٧/١.

[6] الآجري، سؤالات أبي داود ٢٦٠/١.

[7] عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١٤٣/١.

قلت: وهو موافق لما قررته إن صح النقل عن أبي حاتم، فإني رأيت في ترجمته في "الجرح والتعديل" قول أبي حاتم: لم يدرك عليا. ولم يتعرض لإدراكه ابن عباس[١].

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((وروى سالم بن أبي الجعد: أن زياد بن لبيد قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم. . .*[٢]

قال وكيع: عن الأعمش، عن سالم، عن زياد.

وهو مرسل لا يصح)) [٣].

قلت: يريد به الانقطاع الحاصل بين سالم وزياد كما بينه في الكبير فقال: ولا أرى سالما سمع من زياد.[٤]

وسالم بن أبي الجعد كثير الإرسال عن كبار الصحابة كعمر وعلي وعائشة وابن مسعود[٥]، وقد نص النقاد على عدم سماعه منهم[٦]، وأشار البخاري إلى تأخر طبقة سماعه في التاريخ الكبير فذكر أنه سمع عبد الله بن عمرو (ت ٦٣ هـ) وجابرا (ت ٧٨ هـ) وغيرهم ، وبه يكون سماعه من زياد بن لبيد (ت ٤١ هـ) مستبعدا كما هو الحال عند الإمام البخاري في الكبير[٧]، بل مجزوما به كما هو الحال هنا.

الحديث الرابع: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*حدثني إسماعيل بن عرعرة قال: سمعت ابن إدريس قال: ذهبت مع ابن أبي خالد إلى أبي الأشهب زياد بن زاذان فحدث* بحديث عمر: *أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: البس جديدا*[٨]. *وزياد مولى بني هلال فخذ من النخع الكوفة.*

---

[١] ابن أبي حاتم، المراسيل ص ٤٦ ونقله عنه العلائي في جامع التحصيل ص ١٦٦.

[٢] وهو حديث ابن ماجه، السنن (٤٠٤٨) كتاب الفتن، باب ذهاب القرآن والعلم، وأحمد، المسند ٢١٩/٤ وغيرهم عن لبيد قال: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فقال ذاك عند أوان ذهاب العلم. قلت: يا رسول الله وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونقرئه أبناءنا ويقرئه أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة. قال: ثكلتك أمك زياد إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة، أوليس هذه اليهود والنصارى يقرءون التوراة والإنجيل لا يعملون بشيء مما فيهما.

[٣] البخاري، التاريخ الأوسط (١٢٠/١ لحيدان، ٤١/١زايد).

[٤] البخاري، التاريخ الكبير ٣٤٤/٣ .

[٥] انظر: العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص١٧٨.

[٦] المصدر السابق ، و ابن حجر، التهذيب ٢٥٧/٢.

[٧] البخاري، التاريخ الكبير ٣٤٤/٣ .

[٨] رواية أبي الأشهب هذه رواها عنه ابن إدريس وإسماعيل ابن أبي خالد كما سيأتي وهي عند ابن سعد في الطبقات ٣٩٢/٣، وابن أبي شيبة ١٨٩/٥ بزيادة (رجل من مزينة) .

. . .حدثنا أبو نعيم عن سفيان عن إسماعيل عن أبي الأشهب عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا مرسل لا يصح))[1].

قلت: أبو الأشهب هو زياد بن زاذان كما ذكر البخاري هنا ، ولم أر في ترجمته عند النقاد سوى أن الرواة عنه هم ابن إدريس وإسماعيل بن أبي خالد[٢]، ولم يذكروا عن حاله غير ذلك، لكن يمكننا استجلاء طبقته بمعرفة طبقة تلاميذه ،فابن إدريس وهو عبد الله[٣] ولد سنة ١١٥هـ وقيل ١٢٠هـ والأول هو المحفوظ وعليه أحمد ويعقوب بن شيبة[٤]، وعليه فتكون وفاة أبي الأشهب بعد ذلك بزمن، قدر البخاري أنها بين ١٣٠ و١٤٠ هـ، وبه تكون ولادته متأخرة غالبا عن زمن كبار الصحابة، ويتحقق إرساله الحديث.

وقد اتفقت كلمة النقاد على أن أبا الأشهب متأخر عن إدراك طبقة عمر رضي الله عنه ، ومنهم أبو حاتم[٥] والدارقطني[٦]وغيرهم .

هذا ما بين يدي من أمثلة على هذه الوسيلة، ومما ينبغي ذكره هنا لزوم التنبه إلى أن الأمثلة هذه كلها من مقولة نفي السماع ومقولة الإرسال، ولم يأت مثال هنا على مقولة نفي العلم بالسماع، إذ نفي العلم بالسماع يتضمن المعاصرة كما بينت قبل، وهذه وسيلة ظاهرة في عدم المعاصرة أصلا.

ثانيا: الوسائل الخفية:

قد يدرك النقاد الانقطاع في الأسانيد وإن كان بين الراويين معاصرة، ولهم في ذلك وسائل وطرق دقيقة، يحكمون بها أن فلانا عن فلان منقطع ولا يعرف له سماع، لكن لا على سبيل الجزم غالبا، وهذا ما يطلقون عليه القرائن الدالة على عدم السماع، وقد تنوعت هذه القرائن هنا كثيرا أحاول أن أوجزها بما يلي[٧]:

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط(٣٢/٢_٣٣الحيدان،٣٨/٢زايد)

[٢] انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٣٢/٣ ، ابن حبان، الثقات ٢٥٤/٤.

[٣] كما في رواية ابن سعد، الطبقات ٣٢٩/٣ وابن أبي شيبة، المصنف ١٨٩/٥ وكما عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٣٢/٣.

[٤] المزي، تهذيب الكمال ٨٧/٤.

[٥] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٣٢/٣.

[٦] الدراقطني، العلل ٢٠١/٢.

[7] وقد تحفظ شيخنا الأستاذ الدكتور شرف القضاة على ما ذكرته من قرائن هنا خلال مناقشته لهذه الأطروحة، وذلك لأن الإمام البخاري لم يصرح بها، وقد تحتمل غير ذلك، أقول: وهذا له وجهه من حيث عدم تصريح

القرينة الأولى :قرينة جهالة الراوي:

وهي أكثر القرائن التي وجدت الإمام البخاري يعبر بمقولة نفي العلم بالسماع عنها في هذا الكتاب، فجهالة الراوي تعني عدم معرفتنا به فضلا عن معرفتنا بتواريخه وسماعه من شيوخه، فلذا اختار الإمام التعبير بنفي العلم بالسماع، وإليك الأمثلة:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثني يحيى بن سليمان، عن ابن وهب قال: حدثنا عمرو بن الحارث، أن سعيد بن أبي هلال حدثه: أن مروان بن عثمان حدثه عن عمارة بن عامر، عن أم الطفيل _امرأة أبيّ _مرفوعا : انه رأى ربه في المنام*[1]*.*

***ولا يعرف عمارة، ولا سماعه من أم الطفيل*[2]*))*[3].**

قلت: عمارة بن عامر هذا مجهول، كما ذكر البخاري وأحمد، وتبعهما الذهبي وابن حجر[4]، وليس يروي عنه إلا مروان بن عثمان، وبيان أن الإمام البخاري يطلق عدم معرفته بالسماع لقرينة الجهالة واضح من هذا المثال.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثنا حسان بن حسان قال: حدثنا ابراهيم بن بشر أبو عمرو، عن يحيى بن معين*[5] *المدني قال: حدثني ابراهيم القرشي، عن سعيد بن شرحبيل، عن زيد بن أبي أوفى قال: "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخى بين أصحابه"*[6].

الإمام البخاري بها، إلا أنني بعد أن اجتهدت في فهم مدارك هذه المقولات النقدية مقارنا إياها بأقوال النقاد استطعت _مجتهدا_ أن أضعها في هذه القرائن، فإنما هي من اجتهادي في فهم كلام الإمام البخاري لا بتصريحه، والله أعلم.

[1] وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير ٢٥/(٣٤٦) وابن أبي عاصم، السنة ٢٠٥/١ والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣١١/١٣ وفيه :" عن أم الطفيل امرأة أبي أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر أنه رأى ربه تعالى في المنام في أحسن صورة شابا موفرا رجلاه في خف عليه نعلان من ذهب على وجهه فراش من ذهب "

[2] وانظر: البخاري، التاريخ الكبير ٥٠٠/٦ .

[3] البخاري، التاريخ الأوسط(٤٣٥/١ لحيدان،٢٩١/١ زايد).

[4] ابن الجوزي ، العلل المتناهية٣٠/١ وابن حجر ، لسان الميزان ٢٧٨/٤ والذهبي ، المغني في الضعفاء ٤٦١/٢

[5] كذا في المطبوعتين، واستقرب العلامة المعلمي أن الصواب : ابن معن في حاشيته على التاريخ الكبير ٣٨٦/٣ والجرح والتعديل ٩٠/٢ . وقد ترجم لابن معن الذهبيُ في الميزان٢٢١/٧ والمغني ٧٤٤/٢ وتبعه ابن حجر في اللسان ٢٧٨/٦ وذكرا أنه مجهول وهو الذي يروي عن سعيد بن شراحيل ،فاستقراب المعلمي صواب وغيره تصحيف والله تعالى أعلم.

[6] وأخرجه البخاري في الكبير ٣٨٦/٣. في ترجمة زيد بن أبي أوفى وقال بعد أن أورد الإسناد: لا يتابع عليه.
وهنا فائدة مهمة: هذه العبارة قد يفهم منها أن الضمير يرجع إلى الصحابي، ومن ثم يفهم أن الإمام البخاري يتكلم في انفرادات الصحابة وحفظهم، وهذا فهم غير صحيح أبان عن ذلك ابن عدي إذ قال في الكامل ٢٠٧/٣: وزيد بن أبي أوفى يعرف بهذا الحديث حديث المؤاخاة بهذا الإسناد وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا

*وهذا إسناد مجهول لا يتابع عليه، **ولا يعرف سماع بعضهم من بعض))**[١].*

قلت: وهذا مثال واضح أيضا لذكر الإمام البخاري عدم معرفة السماع لقرينة جهالة الرواة، فقد بين الإمام البخاري الجهالة ثم ذكر عدم معرفته بالسماع، وههنا أربعة رواة مجهولين، وهم: سعيد بن شرحبيل وإبراهيم القرشي وابن معن وإبراهيم بن بشير فقد وصفهم أبو حاتم بالجهالة وتبعه النقاد على ذلك[٢].

وأعل النقاد هذا الحديث أيضا فقال أبو حاتم: هذا حديث منكر، في إسناده مجهولون[٣].

فهي سلسلة من الرواة المجاهيل الذين لا يعرفون .

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثني الجعفي قال: حدثنا وهب قال: حدثنا شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نبيط، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو رفعه: لا يدخل الجنة ولد زنا.*[٤]

وتابعه غندر، عن شعبة.

ولم يقل جرير والثوري فيه نبيطا [٥].

حدثنا عبدان، عن أبيه، عن شعبة، عن يزيد، عن سالم، عن عبد الله بن عمرو قوله.

ولا يعلم لجابان سماع من عبد الله ولا لسالم سماع من جابان ولا لنبيط[٦]))[٧].

قلت : هذا نقد واضح من الإمام البخاري لهذا الحديث بأنه لا يعرف لجابان سماع من عبد الله ولا لسالم أو نبيط سماع من جابان .

الكتاب فانما تكلم البخاري في ذلك الإسناد الذي انتهى فيه الى الصحابي أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ وفيه نظر لا إنه يتكلم في الصحابة فإن أصحاب رسول الله ﷺ لحق صحبتهم وتقادم قدمهم في الإسلام لكل واحد منهم في نفسه حق وحرمة للصحبة فهم أجل من أن يتكلم أحد فيهم.

[1] البخاري، التاريخ الأوسط (٣٥٨/١ لحيدان،٢١٧/١ زايد).

[٢] انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٥٠/٢و ٩٠/٢ و٣٣/٤ وابن حجر، لسان الميزان ١٢٧/١ و٣٣/٣ ثم انظر: ابن أبي حاتم، العلل ٣٦١/٢

[3] ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣٦١/٢.

[٤] أخرج طريق شعبة البخاريُّ أيضا في الكبير ٢٥٧/٢ ، وأحمد ٢٠١/٢ والدارمي ١٥٢/٢ كتاب الأشربة، باب في مدمن الخمر، وابن حبان ١٧٨/٨ كتاب البر والإحسان، باب إفشاء السلام،وغيرهم .

[٥] أخرج طريقَ الثوري أحمد ٢٠٣/٢ ، والدارمي ١٥٢/٢ كتاب الأشربة باب في مدمن الخمر، وابن حبان ١٧٦/٨ وغيرهم.

وأخرج طريق جرير النسائي في الكبرى ١٧٥/٣ وابن خزيمة في التوحيد ص٣٣٦ .

وروي أيضا من طريق شيبان عن منصور عند الطحاوي في "مشكل الآثار " (٩١٤) ، ومن طريق همام عند أحمد ١٦٤/٢ .

[٦] وهذا النص أيضا موجود عند البخاري، التاريخ الكبير ٢٥٧/٢ .

[7] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٠٨/١ لحيدان،٢٦٢/١زايد).

وقد اتفقت كلمة النقاد على تجهيل جابان، فقد قال الإمام أحمد :لا أعرفه[١]. وقال ابن خزيمة عند هذا الحديث : ليس هذا الخبر من شرطنا ، ولا خبر نبيط عن جابان، لأن جابان مجهول[٢]. وقال أبو حاتم : شيخ[٣]. وقال ابن الجوزي : مجهول[٤]، وقال الذهبي :لا يدرى من هو[٥].

وعليه فالقرينة التي لأجلها نفى الإمام البخاري علمه بالسماع هي جهالة جابان.

الحديث الرابع: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثني عبد الرحمن بن يونس قال: حدثنا حاتم قال: حدثنا يزيد بن عمرو الأسلمي، عن عبد العزيز عن عقبة بن سلمة بن الأكوع قال: صليت مع عبد الله بن رافع بن خديج العصر بالضرية[٦] وأهل البادية يؤخرون، فأخرها جدا فقلت له. فقال: مالي وللبدع؟! هذه صلاة آبائي مع النبي ﷺ.*

ويزيد هذا غير معروف سماعه من عبد العزيز))[٧].

قلت: لم أجد ليزيد ولا لعبد العزيز أي رواية أخرى غير هذه[٨]، وعبد العزيز فيه جهالة إذ لم يذكر في الرواة عنه إلا يزيد في هذا الحديث الضعيف، وقد قال ابن عدي: "وعبد العزيز هذا غير معروف ولا أعرف له إلا شيئا يسيرا"[٩].

فالظن أن هذا الحديث يدخل في الانقطاع بسبب الجهالة والله أعلم.

وفي هذا الحديث فوائد عدة مهمة:

١. تعبير الإمام البخاري هنا بقوله:" ويزيد هذا غير معروف سماعه من عبد العزيز"، لكنه عبر في الكبير بقوله:"لا يصح حديثه، منقطع"[١٠]. وللجزم هنا فائدة مهمة، فقد بينت مراده من عدم معرفة السماع وأنها تعني الانقطاع[١١].

---

[١] انظر: ابن عبد الهادي، "بحر الدم " ص٥٢٣ .
[٢] ابن خزيمة، التوحيد ص ٣٦٥
[٣] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٤٦/٢، وقد قال ابن القطان في تفسير مصطلح (شيخ) عند أبي حاتم وأبي زرعة الرازيان: يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية. انظر: اللكنوي، الرفع والتكميل ص١٥٠.
[٤] ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ١٦٣/١ .
[٥] الذهبي، الميزان ١٠٠/٢ .
[٦] الضرية: قرية لبني كلاب على طريق البصرة إلى مكة وهي إلى مكة أقرب، انظر: ابن منظور،لسان العرب، مادة(ضري).
[7] البخاري، التاريخ الأوسط (٥١/٢لحيدان،٤٦/٢ زايد).
[8] انظر ترجمتهما عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣٩٠/٥ و٢٨١/٩ والبخاري، التاريخ الكبير ٣٥٠/٨ و٢٣/٦ وابن حجر، لسان الميزان ٣٦/٤ و٢٩٢/٦ .
[9] ابن عدي، الكامل ٢٨٩/٥.
[10] البخاري، التاريخ الكبير ٢٤/٦.
[11] وهذه الفائدة من شيخي المشرف جزاه الله تعالى خيرا.

٢. في ترجمة يزيد بن عمرو الأسلمي قال: "سمع عبد العزيز بن عقبة بن سلمة روى عنه حاتم"[١]

قلت: فإذا كان الإمام البخاري قد نص في موضعين من كتبه على عدم سماعه من عبد العزيز، فكيف ينص في ترجمته على سماعه؟!!

وهذا محل نظر، فقد يكون خلطا من النساخ[٢]، أو أن يعني ادعاء الراوي السماع من شيخه وهذا الادعاء غير صحيح، ونعرف ذلك بمقارنة نصوص الإمام البخاري ببعضها، وعندي هنا مثالان:

الأول: قوله في الكبير مثلا:" زياد بن ميمون أبو عمارة البصري الثقفي صاحب الفاكهة، **سمع أنسا**، تركوه، قال علي بن نصر: أخبرنا بشر بن عمر: سألت زياد بن ميمون أبا عمارة عن حديث رواه عن أنس فقال: ويحكم احسبوا كنت يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا، قد رجعت عما كنت أحدث به عن أنس، **لم أسمع من أنس شيئا**"[٣].

الثاني: قوله في الكبير :" جميل بن زيد الطائي: **سمع ابن عمر** روى عنه الثوري وعباد بن العوام، قال أحمد: عن أبي بكر بن عياش عن جميل: هذه أحاديث ابن عمر **ما سمعت من ابن عمر شيئا**، إنما قالوا: اكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة فكتبتها[٤]".

فقد يذكر البخاري أن المترجم له سمع فلانا وإنما يريد بذلك أنه يدعي منه السماع لا غير، والله تعالى أعلم.

القرينة الثانية: قرينة إدخال الواسطة:

من وسائل كشف الانقطاع الخفي أن يروي الراوي الثقة عمن عاصره أحيانا ولم يثبت لقيه له، ثم يدخل بينه وبينه واسطة، فهذا يستدل به الأئمة على عدم السماع منه[٥].

ومن أمثلتها عند الإمام البخاري في التاريخ الأوسط:

---

[1] المرجع السابق ٨/٣٥٠.

[2] وهو احتمال أستاذي المشرف.والله تعالى أعلم.

[3] البخاري، التاريخ الكبير ٣/٣٧١، وانظر: ابن أبي حاتم، المراسيل ص٦٢ والدريس، موقف الإمامين ص١٠٢_١٠٣.

[4] البخاري، التاريخ الكبير٢/٢١٥ .

[5] انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي ٢/٥٩٣.

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*حدثنا آدم قال :حدثنا شعبة، عن الحكم: قلت لمقسم: إني أوتر بثلاث ،فقال: لا إلا بخمس أو سبع .فقلت :عمن؟ قال: عن الثقة عن عائشة وميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم.*[1]

وقال سفيان، عن منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.[2]

ولا يعرف لمقسم سماع من أم سلمة ولا ميمونة ولا عائشة))[3].

قلت: نقد الإمام البخاري هنا حديث أم سلمة بأنه لا يعرف سماعا لمقسم منها، ونقد كذلك روايته عن عائشة وميمونة[4].

ومدرك التعليل هنا هو وجود الواسطة في الرواية . فقد صرح في روايته عن عائشة وميمونة بها فقال: عن الثقة، وجاءت رواية أم سلمة نفسها عند النسائي من طريق إسرائيل عن منصور عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أم سلمة . أي : بزيادة ابن عباس بينهما.

ويؤيده أن روايته _ وهو مكي _ عن ابن عباس (ت ٦٨) وهو مولاه ثابتة ولعله أقدم شيوخه ، لكن السيدة أم سلمة (ت٦٢) وعائشة (ت٥٧) وميمونة (ت٥١) _ وهن من المدينة _أقدم قليلا من ابن عباس فالإدراك محتمل لكن السماع يحتاج قرائن أخرى وليست هنا. بل إن قرينة الواسطة تجعل هذا الاحتمال بعيدا .

وقد سئل أبو حاتم عن سماع مقسم من عائشة فقال : أدركها.[5] قلت : ويفهم منه أنه لا يعرف أنه سمع منها وإلا لبيّن.

الحديث الثاني : قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*وروى الأعمش، عن سالم، عن ثوبان رفعه في قصته*[6].

وسالم لم يسمع من ثوبان . . .))[7].

---

[1] أخرجه النسائي، المجتبى ٢٣٩/٣ كتب قيام الليل، باب كيف الوتر بخمس، وأحمد، المسند ١٩٣/٦.

[2] أخرجه النسائي، المجتبى٢٣٩/٣ كتاب قيام الليل، باب كيف الوتر بخمس،وابن ماجه، السنن (١١٩٢) كتب إقامة الصلوات، باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع، وأحمد، المسند ٣١٠/٦ .

[3] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٣٨/١لحيدان، ٢٩٣/١ زايد).

[4] ومنها ما رواه مقسم عن عائشة في حديث الإفك عند الطبراني، المعجم الكبير ١٥٢/٢٣ .وقد أعلها ابن عدي، الكامل ٣٥٦/٥.

[5] ابن أبي حاتم، العلل ٢٥٦/١ .

[6] لم أجد بهذا الإسناد إلا حديثين عند أحمد في المسند: الأول ٢٧٦/٥ بلفظ: "استقيموا ولن تحصوا واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن"، والثاني ٢٧٧/٥ بلفظ : "استقيموا لقريش ما استقاموا لكم".

[7] البخاري، التاريخ الأوسط (٢٥٥/١ لحيدان،١٣٦/١ زايد)

قلت: بين الإمامان أحمد وأبو حاتم الواسطة هنا فقالا: سالم لم يسمع من ثوبان بينهما معدان ابن أبي طلحة[١].

وهذا حق فإنه قد روى أحاديثَ عن ثوبان ثم رواها بإدخال معدان كحديثه عند الترمذي"من مات وهو بريء..."[٢].

ثم إن سالما كوفي، وثوبان شامي فيكون سماعه منه مستبعدا أكثر لا سيما أن طبقة من ثبت له السماع منهم متأخرة قليلا مثل عبد الله بن عمرو (ت٦٣ هـ) وجابر (ت٧٨ هـ)[3] وغيرهم، وأما ثوبان فقد توفي عام ٥٤ هـ.

وههنا تدقيق : وهو أن البخاري قد لا يعل بذكر الواسطة إذا ثبت اللقاء بين الراوي وشيخه كإثباته لسماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه _ مع نفي شعبة له لأنه أدخل في بعض رواياته عن أبيه واسطة _ لوجود قصة تدل على ثبوت اللقاء كما تقدم، فالأمر أيضا يعتمد على القرائن[4].

وبالجملة فقرينة إدخال الواسطة لها أمثلة كثيرة جدا من تطبيقات النقاد انظر شيئا منها عند ابن رجب في شرح العلل[5].

القرينة الثالثة: العنعنة ممن يرسل كثيرا:

فإن الراوي الذي اشتهر بالإرسال يصعب تقدير طبقته فضلا عن تقدير ولادته ووفاته، فلذا وجدت الإمام البخاري يستعمل مع هذه الفئة من الرواة عبارة نفي العلم بالسماع، للدلالة على عدم الجزم بسماعه الحديث من عدمه.

وإليك مثالا:

قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((قال محمد بن سلمة: عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن محمد بن عبد الله[1] عن المطلب، عن أبي هريرة: "دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ امرأة عثمان وفي يدها مشط"*[٢].

---

[١] ابن أبي حاتم، المراسيل ص٧٩،٨٠ .

[٢] الترمذي، الجامع (١٥٧٢،١٥٧٣) كتاب السير، باب ما جاء في الغلول، وأحاديث عن ثوبان عند مسلم فيها معدان (٢٣٠١،٩٤٦).

[3] قيدت ذلك بمن ثبت إذ إن سالما كثير الإرسال عن كبار الصحابة وروايته عن المذكورين ثابتة في البخاري، الجامع الصحيح(٩٣٦) كتاب الجمعة، باب إذا نفر الناس عن الإمام، (٣٠٧٤) كتاب الجهاد والسير، باب القليل من الغلول، وغيرها الكثير.

[4] انظر: الدريس، موقف الإمامين ص ١٢٨_١٣٠.

[5] ابن رجب، شرح علل الترمذي ٥٩٣/٢.

*ولا أرى حفظه لأن رقية بنت النبي ﷺ ماتت أيام بدر وأبو هريرة هاجر بعد ذلك بنحو من خمس سنين أيام خيبر، **ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة**، ولا لمحمد عن المطلب، ولا تقوم به الحجة.*

حدثنا علي بن عبد الله :حدثنا سفيان: ثنا عثمان بن أبي سليمان قال: سمعت عراك بن مالك قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر")).[4]

قلت: تحديد طبقة المطلب بن عبد الله ليس بالأمر الهين لكثرة إرساله عن الصحابة، كبارهم وصغارهم، فقد روى عن عمر وعن أبي موسى الأشعري وأبي هريرة وابن عباس وجابر وأنس وغيرهم.

ووجدت الأستاذ المتقن أسعد تيم يستصعب تقدير طبقته أيضا في تنبيه هام عقده في كتابه" علم طبقات المحدثين" وذلك لكثرة الإرسال ولعدم تصحيح العلماء لروايته عن الصحابة، لكنه قدر أن تكون وفاته سنة بضع عشرة ومائة لرواية الأوزاعي عنه، ورواية مالك عن رجل عنه[5].

والانقطاع بين المطلب وبين أبي هريرة قد نص عليه أبو حاتم أيضا فقال : روى عن أبي هريرة مرسلا. ونص كذلك على أن المطلب لم يسمع ممن تأخر عن أبي هريرة رضي الله عنه من الصحابة كجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم[6]، بل صرح البخاري والدارمي بأنه لا يُعرف للمطلب سماع من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأنكر ابن المديني سماعه من أنس وهو متأخر الطبقة[7].

فقرينة المقولة النقدية في عدم معرفة السماع هي كثرة الإرسال من الراوي مع وجود العنعنة.

القرينة الرابعة: العنعنة ممن يدلس:

فإن الرواية إذا جاءت من طريق من يدلس وقد عنعنها، احتُمل عند الناقد أنها مدلسة، وعليه فلن يحكم باتصال السند إلا إذا ثبت هناك قرائن أخرى مؤيدة لوجود اللقاء والسماع.

---

[1] وهو ابن عمرو بن عثمان كما في رواية الحاكم، المستدرك ٤٨/٤.
[2] أخرجه الحاكم، المستدرك ٤٨/٤ كتاب معرفة الصحابة باب رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، والطبراني، المعجم الكبير ١/(٩٩) من طريق أبي عبد الرحيم به.
[3] أخرجه أحمد، المسند ٣٤٥/٢ من طريق خثيم بن عراك عن أبيه
[4] البخاري، التاريخ الأوسط(١/٩٠_٩١ لحيدان،١/١٧ زايد) وانظر: البخاري، التاريخ الكبير ١٢٩/١.
[5] أسعد تيم، علم طبقات المحدثين ص١١٢_١١٣.
[6] ابن أبي حاتم، المراسيل ص ٢٠٩-٢١٠ وابن حجر ، تهذيب التهذيب ٤٤١/٥.
[7] الترمذي، الجامع (٢٩١٦).

ومن أمثلة ذلك عند الإمام البخاري:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((وروى الحسن، عن دغفل بن حنظلة النساب: أن النبي ﷺ توفي وهو ابن خمس وستين.*

*ولم يصح لدغفل إدراك النبي ﷺ، **ولا يعرف سماع الحسن من دغفل**))*[١]

قلت: الحسن البصري قد وصف بالتدليس، وعده الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب التدليس[٢]، وقد روى هنا عن دغفل بن حنظلة النساب، وروى عنه حديثا آخر في صوم النصارى[٣]، وليس لدغفل إلا هذين الحديثين[٤]، وكلاهما معلول بالمخالفة.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *"وروى الأعمش عن سالم عن ثوبان رفعه في قصته، وسالم لم يسمع من ثوبان **والأعمش لا يدري سمع هذا من سالم أم لا**"*[٥]

قلت: الأعمش مدلس كما هو مشهور، ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[٦]. روى بالعنعنة هنا، فهي مظنة عدم سماعه، وقد عبر البخاري بقوله " والأعمش لا يدرى سمع هذا من سالم أم لا" ويفهم منه أن رواية الأعمش عن سالم ثابتة وأنه قد سمع منه أحاديث، فلذا قيدها ب(هذا) .

وهذا صحيح واقع فقد أخرج البخاري نفسه بعضها[٧] مما صرح فيه بالتحديث ومسلم كذلك[٨].

وقد أدخل في بعض رواياته عن سالم :عمرو بن مرة[٩].

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط (١/١٠٨الحيدان،١/٣١ زايد).

[2] ابن حجر، تعريف أهل التقديس ص٥٦.

[3] انظرهما عند البخاري، التاريخ الكبير٣/٢٥٤.

[4] قاله الإمام أحمد، انظر: ابن حجر، الإصابة ٢/٣٨٨.

[5] البخاري، التاريخ الأوسط (١/٢٥٥الحيدان، ١/١٢٦ زايد).

[6] ابن حجر، تعريف أهل التقديس ص٦٧. وانظر: ابن حبان، الثقات ٤/١٤٤ ابن حجر، تقريب التهذيب (١٤٥٣). ومن تدليسه قصته في رواية حديث عن مجاهد فلما دقق عليه قال : إنما حدثنيه ليث عن مجاهد. انظر: عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٥٥ .

[7] انظر: البخاري، الجامع الصحيح (٢٥٩) كتاب الغسل، باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة و (٦٥٠) كتاب الأذان، باب فضل صلاة الفجر،و (٣١١٤) كتاب فرض الخمس، باب قوله تعالى "فأن لله خمسه" وغيرها .

[8] انظر: مسلم، الصحيح (١٨٥٦) كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام.

[9] انظر الترمذي، الجامع (١٦٣٤) كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء في فضل من شاب، (٢٥٠٩) كتاب صفة القيامة باب فضل صلاح ذات البين.

الحديث الثالث: أورد الإمام البخاري في التاريخ الأوسط حديث ابن عباس في النهي عن رمي الجمرة حتى تطلع الشمس من طريق الحكم عن مقسم عنه[1] ثم قال: ***((وحديث الحكم هذا عن مقسم مضطرب لما وصفنا ، ولا ندري الحكم سمع هذا من مقسم أم لا))***[2].

قلت : الحكم بن عتيبة مدلس عده الحافظ في المرتبة الثانية، وقد روى هنا بالعنعنة، فهي مظنة عدم سماعه، فلذا عبر البخاري بنفي العلم بالسماع عن هذا الحديث الخاص.

ويضاف إلى هذا أن النقاد قد نصوا على أن الحكم لم يسمع من مقسم سوى أربعة أحاديث أو خمسة.

قال الإمام أحمد : لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث، وأما غير ذلك فأخذها من كتاب[3].

وسأل عبد الله بن أحمد أباه عن الأحاديث سوى الأربعة فقال : الله أعلم يقولون هي كتاب[4].

وكان النقاد يعللون غيرها بوصفها أنها ليست من الأحاديث الخمسة[5].

وهذا الحديث ليس من تلك الأحاديث الخمسة، فحسن نقد الإمام البخاري له بنفي العلم بالسماع.

القرينة الخامسة: ضعف الرواية مع قلتها أو استغراب سياق إسنادها.

إن ضعف الأحاديث للراوي من حيث مخالفتها للثابت والأسانيد المعروفة، مع قلتها مدعاة عند النقاد إلى التأمل في إثبات السماع بها، وكذلك إذا كان تركيب السند لا يعرف إلا بذلك الحديث مع ضعفه، وهذه أمثلة:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط:" حدثنا محمد بن سلام *قال: حدثنا مخلد بن يزيد قال: أخبرنا ابن جريج: حدثني موسى بن عقبة: عن سهيل بن أبي صالح،*

---

[1] أخرجه أبو داود، السنن(١٩٤١) كتاب المناسك، باب التعجيل من جمع، والترمذي، الجامع (٨٩٣) كتاب الحج، باب في تقديم الضعفة من جمع، وأحمد، المسند (٣٢٦/١) وغيرهم من طرق عن الحكم به.

[2] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٤٠/١ لحيدان،٢٩٥/١ زايد).

[3] المزي، تهذيب الكمال ٢١٦/٧.

[4] عبد الله بن أحمد، العلل ٥٣٦/١ .

[5] انظر أمثلة ذلك عند الإمام الترمذي في الجامع (٥٢٧) كتاب الجمعة، باب ما جاء في السفر،(٨٨٠) كتاب الحج، باب الخروج إلى منى..

عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من جلس فقال:سبحانك ربنا وبحمدك فهو كفارة[1].

حدثنا موسى عن وهيب قال: حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله بن عتبة قوله.

*وهذا أولى، **ولم يذكر موسى بن عقبة سماعا من سهيل** وهو سهيل بن ذكوان مولى جويرية))*[2].

قلت: فأعل الإمام البخاري حديث أبي هريرة المرفوع واستغرب تركيب هذا السند وبين أن موسى لم يذكر سماعا من سهيل في رواياته، وقد جاء عن البخاري في موضع آخر: "لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا"[3]. وقال الحافظ ابن حجر: هذا الإسناد وهو: ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل لا يوجد إلا في هذا المتن[4].

هذا مع العلم بأن المعاصرة هنا متحققة بين موسى بن عقبة وسهيل بلا ريب، إذ قد سمع سهيل_ وهو من رجال مسلم_ من سعيد بن المسيب ومات سعيد بعد التسعين.

وموسى بن عقبة_ وهو ثقة _ رأى ابن عمر وقد توفي ابن عمر سنة ٧٣ هـ، وقد جعله الحافظ ابن حجر في الطبقة الخامسة[5] وهي الصغرى من التابعين، وهم الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة ولم يثبت لبعضهم السماع منهم، وجعل سهيلا في الطبقة السادسة[6]، وهم الذين عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. وسهيل ترجم له البخاري في الأوسط في فصل من مات بين ١٣٠_١٤٠ هـ، وتوفي موسى بعد ١٤٠هـ بقليل.

فالمعاصرة متحققة واضحة، وكلاهما مدني، فاحتمال اللقاء كبير جدا، لكن عدم وجود تصريح برواية أو سماع إلا في هذا الحديث _ وفيه علة أخرى وهي وروده مقطوعا على عون وستأتي[7]_ جعل الإمام البخاري يعلله بعدم ذكر السماع بينهما.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((وروى الحسن، عن دغفل بن حنظلة النساب: أن النبي ﷺ توفي وهو ابن خمس وستين.*

***ولم يصح لدغفل إدراك النبي ﷺ**، ولا يعرف سماع الحسن من دغفل))*[1].

---

[1] أخرجه الترمذي، الجامع (٣٤٣٣) كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا قام من مجلسه، وقال:حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأحمد، المسند ٤٩٤/٢ وغيرهم .

[2] البخاري، التاريخ الأوسط(٣٣/٢الحيدان،٤١/٢زايد)

[3] انظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٧١٩/٢.

[4] ابن حجر، فتح الباري ٥٤٥/١٣.

[5] انظر: ابن حجر، التقريب(٦٩٩٢) والتهذيب ٥٥٦/٥ .

[6] انظر: ابن حجر، التقريب(٢٦٧٥) والتهذيب ٤٤٦/٢.

[7] انظر ص ٨٩_٩٠.

قلت: تقدم الكلام على سماع الحسن من دغفل قبلُ، والبحث هنا في سماع دغفل من النبي ﷺ فأقول:

دَغْفل بن حنظلة روى عن النبي ﷺ حديثين لا غير[٢]: هذا الحديث وحديث صوم النصارى[٣]، وكلاهما من طريق الحسن عنه وهو متكلم في سماعه منه. وكلاهما معلول[٤].

فاجتمع ضعف الرواية إلى قلتها فصرح الإمام البخاري بأنه لا يصح له إدراك للنبي ﷺ

وقد نفى النقاد سماعه من النبي ﷺ فقال الإمام أحمد: من أين له صحبة؟! هذا كان صاحب نسب[٥]. وقال ابن عبد البر:لم يدرك دغفل النبي ﷺ[٦]، وقال الترمذي: ولا يصح لدغفل سماع من النبي ﷺ ولا رؤية[٧]. ونفاها كذلك ابن سعد[٨].

وقد نفاها البخاري في الكبير فقال: ولا يعرف لدغفل إدراك النبي ﷺ[٩].

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((قال محمد بن سلمة: عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن محمد بن عبد الله[١٠] عن المطلب، عن أبي هريرة: "دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ امرأة عثمان وفي يدها مشط"[١١].*

ولا أرى حفظه لأن رقية بنت النبي ﷺ ماتت أيام بدر وأبو هريرة هاجر بعد ذلك بنحو من خمس سنين أيام خيبر، ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة، ***ولا لمحمد عن المطلب ولا تقوم به الحجة.***

حدثنا علي بن عبد الله :حدثنا سفيان: ثنا عثمان بن أبي سليمان قال: سمعت عراك بن مالك قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر[١٢])).[١٣]

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط (١/٨٠ الحيدان،١/٣١ زايد).
[2] قاله الإمام أحمد، انظر: ابن حجر، الإصابة ٢/٣٨٨.
[3] انظرهما عند البخاري، التاريخ الكبير٣/٢٥٤.
[4] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/١٢٩.
[5] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/١٢٩.
[6] ابن عبد البر، التمهيد٣/١٨.
[7] الترمذي، الجامع (٣٦٥٨).
[8] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/١٢٩.
[9] البخاري، التاريخ الكبير ٣/٢٥٤.
[10] وهو ابن عمرو بن عثمان كما في رواية الحاكم، المستدرك ٤/٤٨.
[11] أخرجه الحاكم، المستدرك ٤/٤٨ كتاب معرفة الصحابة باب رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم والطبراني، المعجم الكبير ١/(٩٩) من طريق أبي عبد الرحيم به.
[12] أخرجه أحمد، المسند ٢/٣٤٥ من طريق خثيم بن عراك عن أبيه
[13] البخاري، التاريخ الأوسط(١/٩٠_٩١ لحيدان،١/١٧ زايد) وانظر: البخاري، التاريخ الكبير ١/١٢٩.

قلت: تقدم الكلام على سماع المطلب من أبي هريرة في قرينة العنعنة ممن يرسل كثيرا، والكلام في الانقطاع بين محمد بن عبد الله والمطلب، وهو غير ظاهر من حيث الطبقة أو القرائن الأخرى، لا سيما أن محمدا يروي عن أبيه (ت٩٦ هـ) وأمه فاطمة بنت الحسين (ت١١١ هـ) ونافع مولى ابن عمر (ت١١٧هـ) ويروي كذلك عن أبي الزناد (ت١٣٠هـ) وقتل سنة ١٤٥ هـ[1] ، فطبقته قريبة من طبقة المطلب الذي نص النقاد على أنه لم يسمع من الصحابة. ويروي عنه أمثال الأوزاعي (ت١٥٧هـ) وابن جريج (١٥٠هـ).

فأرى أن سبب نفي العلم بالسماع هنا، هو استغراب سياق الإسناد، فلم أجده في حديث آخر، مع ضعف هذا الحديث لمخالفته الأحاديث الثابتة.

[1] ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٦١/٥، المزي، تهذيب الكمال ٣٧٨/٦.

المبحث الثاني: منهجه في اختلاف الروايات:

مبحث التعارض والترجيح هو من أدق مباحث علم نقد الحديث خصوصا والعلوم الأخرى عموما، ولا يكون الناقد ناقدا حتى يكون له الباع الطويل في هذا الباب ويشتهر فهمه ونقده وحسن ترجيحه فيه، ولكوننا في مبحث نقد السند فالمراد بالتعارض هنا تعارض الأسانيد، كأن يرفع راو حديثا ويوقفه آخر، فأي الحديثين أرجح، وهل لنا أن نعتمدهما ونقول بتقوية هذا لهذا ؟ أم الأمر يرجع إلى القرائن والأحوال؟

بحث المحدثون هذه المسائل وعلى الأخص منها تعارض الرفع والوقف، وتعارض الوصل والإرسال، واختلفوا فيها مذاهب:

فقال بعضهم: الحكم لمن أسنده إذا كان عدلا ضابطا فيقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحدا أو جماعة. وصحح هذا القول الخطيب البغدادي، وقال ابن الصلاح: وما صححه هو الصحيح في الفقه والأصول، وجرى عليه الإمام النووي في أكثر من كتاب له فقال في شرح مسلم: "وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلا وبعضهم مرسلا، أو بعضهم موقوفا وبعضهم مرفوعا، أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقت، فالصحيح الذي قاله المحققون من الحديث وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادي: أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة."[1]

ونسب هذا المذهب إلى الإمام البخاري إذ حكم في حديث "لا نكاح إلا بولي" لمن وصله وقال: الزيادة من الثقة مقبولة، مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما من هما[2].

وذهبت طائفة: إلى أن الحكم للمرسل أو الموقوف. قال الخطيب: وهو قول أكثر أصحاب الحديث[3].

وقالت طائفة: بل الحكم للأكثر.

وقالت أخرى: الحكم للأحفظ سواء أكان المخالف واحدا أم جماعة.[4]

وقال المحققون من النقاد: إن ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه.

---

[1] النووي، شرح صحيح مسلم ٣٢/١.
[2] انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية ص٤١٢، وابن الصلاح، علوم الحديث ص٧٧.
[3] الخطيب البغدادي، الكفاية ص٤١١ .
[4] انظر هذه الأقوال عند: ابن الصلاح، علوم الحديث ص٧٧، الصنعاني، توضيح الأفكار ٣٤٢/١_٣٤٣ .

قال الحافظ العلائي: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هـذه المسـألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حـديث حديث"[1]

وقال ابن دقيق العيد: "من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنـه إذا تعـارض روايـة مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول"[2].

وقال البقاعي: للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظر لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلـك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد وإنما يديرون ذلك على القرائن[3].

قلت: والمتأمل يجدهم قد نسبوا للبخاري مذهبين في هذه المسألة، أولهما أنه يعتمد زيادة الثقة بالرفع أو الوصل، والثاني: أنه يدير ذلك على القرائن ولا يحكم فيها بحكم مطرد.

وعند مراجعتي الأحكام الجزئية _ كما ذكر ابن دقيق العيد _ عرفت صـواب القـول الثاني في بيان منهج البخاري في هذه المسألة، فهو من غير شك يديرها على القرائن، وله فـي كل حديث نظر خاص، وتأتي أمثلة شافية لهذا إن شاء الله تعالى.

وهذه الأمثلة موضحة بجلاء خطأ نسبة القول بأن الحكم لمن وصله أو رفعه إذا كان ثقة للبخاري، إذ تبين أن الإمام يريد هذا الحديث بخصوصه لا كل حديث مثله، وقد بين الحافظـان ابن رجب وابن حجر أن الإمام البخاري إنما حكم في هذا الحديث بالوصل للقرائن التي حفـت به.

قال الحافظ ابن رجب: وهذه الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب البخاري تبين له قطعا أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في هذا الإسناد مقبولة[4].

وقال الحافظ ابن حجر بعد كلام على هذا الحديث: فتبين أن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما يظهر مـن قرائن الترجيح، ويزيد ذلك ظهورا تقديمه الإرسال في مواضع أخر[5].

قلت: بل إن الناظر في صنيع الإمام البخاري قد يظنه يقدم المرسل أو الموقوف، إذ أكثر الأمثلة من هذا القبيل، لكن الصحيح أنه ينظر إلى القرائن المحتفة لا غير، وهاك أمثلة من ذلك:

[1] انظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح٢/٦٠٤، الصنعاني، توضيح الأفكار ١/٣٤٤.
[2] انظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٢/٦٠٤ والصنعاني، توضيح الأفكار ١/٣٤٣.
[3] انظر: الصنعاني، توضيح الأفكار ١/٣٤٠.
[4] ابن رجب، شرح علل الترمذي ٢/٦٣٨.
[5] ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٢/٦٠٧.

المطلب الأول: تعارض الموصول والمرسل:

الموصول هو: الحديث الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

والمرسل قد تقدم تعريفه، وقد جاءت روايات كثيرة فيها تعارض الوصل والإرسال، وللنقاد فيها أنظار مختلفة، ولهم في الترجيح قرائن متعددة، وهنا بعض الأمثلة.

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثنا ابراهيم الرمادي، عن ابن عيينة، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كلكم راع*[1] ... ***وهو وهم كان ابن عيينة يرويه مرسلا***[2]***))***[3].

قلت: نقل الإمام الترمذي هذا النص عن البخاري فزاده وضوحا: "وروى غير واحد عن سفيان عن بريد عن[4] أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، وهذا أصح."[5]

وبه نعرف أن إبراهيم الرمادي أخطأ في وصل إسناده وأن الجماعة من الرواة عن ابن عيينة قد رووه عنه مرسلا، وقد قال البخاري في إبراهيم: يهم في الشيء بعد الشيء وهو صدوق. وقال أبو حاتم والطيالسي: صدوق. وقال أبو عوانة الإسفراييني والحاكم: ثقة. وقال: ابن عدي: لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه مستقيم وهو عندنا من أهل الصدق. نعم قال ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي. لكنه لن ينزل عن درجة الحسن إن شاء الله تعالى[6].

---

[1] أخرجه بالسند نفسه البخاري أيضا في التاريخ الكبير ٢/ ١٤٠ والترمذي في الجامع (١٧٠٥) كتاب الجهاد باب ما جاء في الإمام، وقال: غير محفوظ. والطبراني في الأوسط٦/ ١١٠ وقال: لم يرو هذا الحديث عن بريد إلا سفيان تفرد به الرمادي.

[2] انظر: الترمذي، الجامع (١٧٠٥) كتاب الجهاد باب ما جاء في الإمام،

[3] البخاري، التاريخ الأوسط(٢/ ٧٢الحيدان،٢/ ٩٠زايد).

[4] هذا ما في النسخة المطبوعة لكن الذي عند الشارح المباركفوري (بن) وفسرها: أي لم يذكروا أبا بردة وأبا موسى الأشعري، وعلى كلا الحالين فالإرسال متحقق وهو المراد في هذا المبحث.

[5] انظر: الترمذي، الجامع (١٧٠٥) ثم تأمل التعبير ب(أصح) هنا، والتعبير ب(وهم) في "الكبير"و"الأوسط" إذ فيه دلالة على تلطف البخاري في التعبير عن علل الأحاديث أحيانا، فقد يعبر بالأصح وهو يريد أن غيره خطأ تماما، لا أنه محتمل للقوة. والله أعلم

[6] البخاري، التاريخ الكبير ١/ ٢٧٧وابن حجر، التهذيب ١/ ١٣٥. ثم انظر: بشار عواد، تحرير التقريب (١٥٥).

فكان ملحظ الخطأ في رواية إبراهيم مخالفته للجماعة[١]، وليس هو بالحافظ المتقن الذي قد تحتمل مخالفته، ثم إن بعض النقاد قد تكلم في روايته عن سفيان بخصوصها فقال الإمام أحمد: كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة[٢].

ولعل هناك ملحظا آخر ذكره العقيلي وهو أن سفيان لا يروي عن بريد بهذا الإسناد موصولا إلا أربعة أحاديث ذكرها ثم قال: ليس عنده عنه غيرها[٣]. فيكون النقاد قد حصروا أحاديثه بذلك فما خرج عنها حكموا عليه بالوهم، والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني : قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثنا عبدالله ويحيى بن بكير، عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب قال: بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سلمة الثقفي حين أسلم تحته عشرة نسوة: خذ منهن أربعا وفارق سائرهن[٤].*

حدثنا أحمد بن صالح: قال ابن وهب: عن يونس، عن ابن شهاب، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد عن النبي صلى الله عليه وسلم[٥] .

حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: حدثنا محمد بن أبي سويد: ان ذلك الرجل غيلان بن سلمة الثقفي راجع نساءه وراجع ماله، ثم لم يلبث إلا قريبا من شهرين حتى مات.

هذا في حديث عمر[٦].

قال مروان بن معاوية: عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٧].

وقال أهل اليمن[١]: عن معمر، عن الزهري، عن النبي صلى الله عليه وسلم . مرسل[٢].

---

[١] لم أجد هذه الروايات لأتبين من هم المخالفون لإبراهيم.

[2] العقيلي، الضعفاء ٤٧/١.

[3] العقيلي، الضعفاء ٤٩/١، وانظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي ٨٥٤/٢.

[٤] وأخرجه البيهقي، السنن ١٨٢/٧من طريق الليث به.

[٥] وأخرجه الدارقطني، السنن ٢٧٠/٣ من طريق ابن وهب عن يونس والبيهقي، السنن الكبرى ١٨٢/٧ من طريق عثمان بن عمر عن يونس لكن فيه : محمد بن أبي سويد.

[٦] لعله يريد بهذا ما يأتي أن لغيلان حديث مع عمر رضي الله عنه.

[٧] أخرجه الترمذي، الجامع (١١٢٨)كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، من طريق سعيد بن أبي عروبة وابن ماجه، السنن (١٩٥٣) كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم، من طريق محمد بن جعفر وأحمد ١٣،٤٤،٨٣/٢ من طريق يزيد وغيره كلهم عن معمر به.

والأول بارساله أصح.))[3].

قلت: يريد الإمام البخاري بهذا أن رواية معمر للحديث عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلىالله عليه وسلم بالوصل هكذا خطأ من معمر، وأن الرواية الصحيحة هي بالإرسال، إذ قد رواها عن الزهري مرسلة: عقيل ويونس وشعيب.

وقد وضح هذا الخطأ وسببه زيادة توضيح فقال: "هو حديث غير محفوظ إنما روى هذا معمر بالعراق، وقد روي عن معمر عن الزهري هذا الحديث مرسلا، وروى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال: حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم."

قال:" وهذا أصح، وإنما روى الزهري عن سالم عن أبيه أن عمر قال لرجل من ثقيف[4] طلق نساءه فقال: لتراجعن نساءك أو لأرجمن قبرك كما رجم النبي ﷺ قبر أبي رغال[5]."[6]

قلت: فهما حديثان في قصة غيلان، أحدهما مرفوع والآخر موقوف على عمر، فوهم معمر وخلط بين السندين، فجعل سند القصة الموقوفة للمرفوعة.

وسبب ذلك أنه حدث بهذا الحديث في البصرة[7] وقد ذكر النقاد أن حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير بخلاف حديثه باليمن[8].

والنقاد على تخطئة معمر في هذا الحديث منهم أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم ومسلم وغيرهم[9].

قال ابن القطان: وإنما اتجهت تخطئتهم حديث معمر لأن أصحاب الزهري اختلفوا عليه فقال مالك وجماعة عنه: بلغني فذكره[10]، وقال يونس: عنه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، وقيل: عن يونس عنه بلغني عن عثمان بن أبي سويد، وقال شعيب: عنه عن محمد بن أبي

---

[1] هذا في المطبوع، وهو الصواب، وفي التاريخ الكبير ٢٤٩/٦: أبو اليمان. وأظنه خطأ إذ إن راوي هذه الرواية عن معمر عبد الرزاق وهو من أهل اليمن بله كون أبي اليمان _ الحكم بن نافع البهراني_ لا يروي عن معمر كما تعلم من ترجمته في تهذيب الكمال ٢٥٢/٢.

[2] أخرجه أبو داود في المراسيل(٢٤٣) من طريق عبد الرزاق عن معمر به.

[3] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٤٢/١-٤٤٣ لحيدان،٢٩٧/١زايد).

[4] وفي بعض الروايات أنه غيلان بن سلمة . انظر: مسند أحمد ١٤/٢.

[5] أخرجه أحمد، المسند ١٤/٢.

[6] الترمذي، العلل الكبير ص١٦٤ و الترمذي، الجامع (١١٢٨) كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة.

[7] كما قال مسلم أيضا انظر: ابن حجر، التلخيص الحبير١٦٨/٣. لكن اعترض الحاكم وابن حبان بأن أوردا بعض الرواة من غير البصريين قد رووا عنه الحديث، ورده الحافظ ابن حجر بأنهم إنما سمعوه بالبصرة، فالتعليل متجه.

[8] انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي ٧٦٧/٢_٧٦٨ .

[9] انظر: ابن أبي حاتم، العلل ٤٠٠/١_٤٠١ وابن حجر، التلخيص الحبير ١٦٨/٣ .

[10] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٨٢/٧ كتاب النكاح، باب من يسلم وعنده عشر، من طريق الشافعي عنه.

سويد، ومنهم من رواه عن الزهري قال: أسلم غيلان، فلم يذكر واسطة. قال: فاستبعدوا أن يكون عند الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا، ثم يحدث به على تلك الوجوه الواهية. . . والله أعلم[١].

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((محمد بن مُيسَّر أبو سعد الصاغاني الضرير سمع هشام بن عروة وأبا جعفر الرازي، فيه اضطراب .*

وروى أبو سعد هذا عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب: قال المشركون للنبي صلى الله عليه وسلم:انسب لنا ربك. فنزلت: قل هو الله أحد[٢]. أو كما قال.

فاستغربناه حتى وجدناه عن أبي جعفر عن الربيع[٣] عن النبي صلى الله عليه وسلم[٤]: مرسل.))[٥]

قلت: فوصل أبي سعد للحديث خطأ، لم يتبين وجهه تماما إلا بعد أن وجد البخاري الحديث مرسلا فعرف مصدر الخطأ. وأبو سعد ضعيف[٦]، وقد خالفه عن أبي جعفر هنا : ابنه عبد الله بن أبي جعفر وقد وثقه أبو زرعة وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٧]، وعبيد الله بن موسى وهو ثقة[٨] فروياه مرسلا، وقولهما مقدم على قوله.

ويفهم من هذا النص أن الإمام البخاري استنكر الرواية هذه لوجود أبي سعد، لكنه كان يريد بيان سبب هذا الوهم والخطأ والتيقنَ منه، فلما رأى الرواية المرسلة تيقن الخطأ فصرح به في أكثر من موضع[٩].

---

[١] انظر: ابن حجر، التلخيص الحبير ١٦٩/٣.

[٢] أخرجه الترمذي، الجامع (٣٣٦٤) كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الإخلاص، من طريق أحمد بن منيع وأحمد ١٣٣/٥ كلاهما عن أبي سعد.

[٣] هذا ما في طبعة اللحيدان والبخاري، التاريخ الكبير ٢٤٥/١ ، وعند العقيلي، الضعفاء نقلا عن البخاري ١٤٠/٤، والترمذي، الجامع (٣٣٦٤) كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الإخلاص بزيادة أبي العالية بعد الربيع وكأنه الصواب.

[٤] أخرجه الترمذي، الجامع (٣٣٦٤) كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الإخلاص، من طريق عبد بن حميد :حدثنا عبيد الله بن موسى عن أبي جعفر الرازي، وذكره البخاري في التاريخ الكبير من طريق ابن أبي جعفر (عبد الله) عن أبيه.

[5] البخاري، التاريخ الأوسط(١٩٧/٢الحيدان،٢٨٠/٢زايد)

[٦] انظر ترجمته عند البخاري، التاريخ الكبير ٢٤٥/١ وابن حجر، التهذيب ٣٨٩/٥ والتقريب(٦٣٤٤).

[7] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١١/٣ والتقريب (٣٢٧٥).

[8] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٤/٤_٣٦ والتقريب(٤٣٤٥).

[٩] انظر: البخاري، التاريخ الكبير ٢٤٥/١.

وقد وافقه على ذلك الأئمة النقاد فصرحوا بضعف المسند وتقديم المرسل عليه كالإمـــام الترمذي والعقيلي[١] وهذا مثال واضح من الأئمة النقاد على هذا المنهج، وهو تعليـــل الروايـــات ببعضها عند احتمال الخطأ والوهم من الراوي.

[١] الترمذي، الجامع(٣٣٦٤) كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الإخلاص، والعقيلي، الضعفاء ٤/١٤٠.

المطلب الثاني: تعارض المرفوع والموقوف :

الحديث المرفوع هو: ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، ولا يقع إطلاقه على غير ذلك[1].

والحديث الموقوف هو: ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*وقال معاذ بن معاذ: عن شعبة، عن توبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في الثوب*[3].

ولا يصح إنما روى ابن عمر عن عمر قوله[4]))[5].

---

[1] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث ص٥٠.
[2] انظر: المرجع السابق ص ٥١.
[3] أخرجه ابن حبان، الصحيح ٦١٣/٤ كتاب الصلاة باب شروط الصلاة، والبيهقي، السنن الكبرى ٢٣٥/٢ كتاب الصلاة، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب، من طريق عبيد الله بن معاذ عن معاذ بن معاذ به، بلفظ:" إذا صلى أحدكم فليتزر وليرتد"
[4] أخرجه الطحاوي،شرح معاني الآثار ٣٧٨/١ من طريق عقيل، وابن أبي شيبة، المصنف ٢٧٨/١ من طريق معمر كلاهما عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن عمر موقوفا عليه.
[5] البخاري، التاريخ الأوسط(٤٦٧/١ لحيدان،٣٢٥/١زايد)

مرفوعا
↑
ابن عمر
↑
نافع
↑
توبة
↑
شعبة
↑
معاذ بن معاذ

موقوفا
↑
عمر
↑
ابن عمر
↑
سالم
↑
الزهري
↑
عقيل ↑ ↑ معمر

موقوفا
↑
ابن عمر أو عمر (بالشك)
↑
نافع
↑
أيوب ↑ ابن جريج ↑ جرير بن حازم ↑

قلت: معاذ بن معاذ وتوبة العنبري: ثقتان[1]، لكن توبة جزم برفع الحديث مخالفا للجلة من أصحاب نافع: أيوب[2]، وابن جريج[3]، وجرير بن حازم[4]، حيث رووه عن نافع عن ابن عمر عن عمر أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشك من نافع .

ورواه موقوفا بالجزم عقيل ومعمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن عمر قوله[5]، وهذا الذي رجحه البخاري .

ولعله يرى أن رواية سالم بالوقف تأتي على الشك في رواية نافع، وبذلك يكون الوقف هو الأصح .

وبه يكون الإمام قد علل رواية الرفع لوجود رواية الوقف ومخالفتها للجلة من الرواة . مع أن راوي الرفع ثقة، والله أعلم.

قلت: لكن روى البيهقي والطحاوي[6]عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بالجزم.

وفي رواية البيهقي " ولا يرى نافع إلا أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "فالظن عندي أن أحد الرواة في الطبقات المتأخرة لم يذكر الشك لكن أبقى ما يدل عليه.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط : ((*حدثنا محمد بن سلام قال : حدثنا مخلد بن يزيد قال: أخبرنا ابن جريج: حدثني موسى بن عقبة: عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من جلس فقال: سبحانك ربنا وبحمدك فهو كفارة*[7].

حدثنا موسى عن وهيب قال: حدثنا سهيل: عن عون بن عبد الله بن عتبة قوله.

---

[1] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٥١/٥ و٣٨٢/١.
[2] عند أبي داود، السنن (٦٣٥) كتاب الصلاة، باب إذا كان الثوب ضيقا.
[3] عند أحمد، المسند ١٤٨/٢ .
[4] عند الطحاوي،"شرح معاني الآثار"٣٧٧/١.
[5] كما تقدم عند الطحاوي، شرح معاني الآثار ٣٧٨/١ وابن أبي شيبة، المصنف ٢٧٨/١.
[6] البيهقي، السنن الكبرى ٢٣٥/٢ كتاب الصلاة، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب من طريق أنس بن عياض، والطحاوي، شرح معاني الآثار ٣٧٧/١ من طريق حفص بن ميسرة كلاهما عن موسى بن عقبة به.
[7] أخرجه الترمذي، الجامع (٣٤٣٣) كتاب الدعوات، باب ما جاء ما يقول إذا رأى مبتلى،وقال:حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والنسائي، السنن الكبرى ١٠٥/٦ وأحمد، المسند ٤٩٤/٢ كلهم من طريق الحجاج بن محمد وابن حبان ٣٥٤/٢كتاب البر والإحسان، باب الصحبة والمجالسة، من طريق أبي قرة كلاهما عن ابن جريج به.

وهذا أولى ولم يذكر موسى بن عقبة سماعا من سهيل وهو سهيل بن ذكوان مولى جويرية))[1].

قلت: يريد الإمام البخاري بهذا أن المرفوع خطأ وأن المقطوع على عون بن عبد الله[٢] هو الصحيح.

ومدرك ذلك من وجهين: الأول: أن رواية موسى بن عقبة عن سهيل لا تعرف إلا في هذا الحديث[٣]، وهذا مدعاة عند النقاد إلى النظر والتأمل، فإذا جاءت رواية أخرى كرواية وهيب عن سهيل تجعل الحديث مقطوعا لزم المصير إليها، ووهيب هو ابن خالد الباهلي من الثقات المتقنين[٤]، لا سيما أن راوي الرواية الموصولة هو ابن جريج ويوضح هذا:

الوجه الثاني: وهو وصف الأئمة ابن جريج بالتدليس، ويحتمل تدليسه في هذا الحديث عند بعض الأئمة، قال الإمام أحمد: "حدث به ابن جريج عن موسى بن عقبة وفيه وهم، والصحيح قول وهيب. وأخشى أن يكون ابن جريج دلسه عن موسى بن عقبة أخذه من بعض الضعفاء عنه " ووافقه الدارقطني على ذلك[٥]، وذكر مثل ذلك أبو حاتم أيضا وزاد : "لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة، ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى إذ لم يروه أصحاب سهيل"[٦].

لكن يشكل على هذا تصريح ابن جريج بالسماع من موسى فيه كما في الرواية هنا وعند الترمذي والنسائي[٧] فتبقى العلة الأولى قائمة، إلا أن يكون التصريح بالسماع خطأ غير موجود في أصل الرواية، وقول أبي حاتم يشير إلى ذلك، والله تعالى أعلم.

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط (٣٣/٢الحيدان،٤١/٢زايد)
[٢] ترجمته عند ابن حجر، التهذيب ٤٠٦/٤.
[٣] ابن حجر، فتح الباري ٥٤٥/١٣ وقد تقدم الكلام عليه.
[٤] انظر: ابن حجر، التهذيب ١٠٦/٦.
[٥] انظر: الدارقطني، العلل ٢٠٣/٨.
[٦] ابن أبي حاتم، العلل ١٩٥/٢. وانظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٧١٥/٢.
[7] انظر تخريج الحديث.

المطلب الثالث: تعارض المتصل مع المنقطع:

المتصل هو: الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه[١].

والمنقطع هو: كل ما لم يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره[٢].

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((وقال ابن المبارك: أخبرنا ابن سوقة: عن ابن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، قال النبي صلى الله عليه وسلم :"خير الناس قرني" بطوله[٣].*

حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني الليث قال: حدثني ابن الهاد، عن ابن دينار، عن ابن شهاب، قال عمر: عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه[٤].

وقال بعضهم: عن ابن دينار، عن أبي صالح.

وحديث ابن الهاد أولى))[٥].

قلت: علل الإمام هنا _وفي التاريخ الكبير أيضا[٦]_ رواية ابن سوقة المتصلة، لوجود رواية يزيد بن عبد الله ابن الهاد المنقطعة، إذ اختلفا في روايتهما عن عبد الله بن دينار.

وكلاهما ثقة[٧] إلا أن الظاهر أن ابن الهاد أوثق، فقد أخرج عنه البخاري عددا من الأحاديث[٨] ولم يخرج لمحمد بن سوقة إلا حديثين[٩].

فهذا ملحظ في هذا الحكم لرواية ابن الهاد، ولعل الاختلاف على محمد بن سوقة ملحظ أخر، إذ قد اختلف عنه في هذا الحديث فروي عنه على الوجه المذكور، وروي عنه عن نافع

---

[1] ابن الصلاح، علوم الحديث ص٥٠

[2] المرجع السابق، ص ٦٤، وإنما اخترت هذا التعريف لأنه أشمل وأعم، وهو المراد هنا، مع التنبيه إلى أن المنقطع في اصطلاح المتأخرين أخص من ذلك فقد قالوا: هو الحديث الذي سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد وألا يكون الساقط في أول السند. انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص٣٦٨.

[٣] أخرجه الترمذي، الجامع (٢١٦٥) كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، من طريق النضر بن إسماعيل وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وأحمد، المسند ١٨/١ والحاكم ١١٤/١، المستدرك، من طريق ابن المبارك كلاهما عن ابن سوقة به.

[٤] أخرجه النسائي، السنن الكبرى ٣٨٨/٥ من طريق إسحاق بن بكر عن أبيه عن ابن الهاد.

[5] البخاري، التاريخ الأوسط (٣٣٨/١الحيدان،١٩٨/١زايد)

[٦] البخاري، التاريخ الكبير ١٠٢/١ وعبر هناك بقوله" وحديث ابن الهاد أصح، وهو مرسل بارساله أصح "

[٧] انظر ترجمة ابن سوقة عند ابن حجر، التهذيب ١٢٧/٥.وترجمة ابن الهاد فيه ٢٠٨/٦

[٨] تزيد على العشرين بعدّي.

[٩] ابن حجر، فتح الباري ٣٤٠/٤.

عن ابن عمر عن عمر، وروي عنه عن أبي صالح عن عمـــر، وروي عنـــه عـــن زاذان: أن عمر[١].

وأظن أن هذا الاختلاف يشير إلى عدم ضبطٍ للحديث، فلذلك قدم البخاري روايـــة ابـــن الهاد عليها.

وقد أعل أبو حاتم هذا الحديث بالطريقة نفسها فقال بعد أن ذكر الحديث من رواية ابـــن سوقة: أفسد ابن الهاد هذا الحديث وبين عورته، رواه ابن الهاد ... وهذا هو الصحيح. ووافقـــه أبو زرعة[٢]، والدارقطني [٣].

الحديث الثاني : قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثنا المسندي:قال حـــدثنا محمد بن بشر: ثنا محمد بن عمرو قال: حدثني أبي، عن أبيه علقمة: سمعت بلال بن الحـــارث صاحب النبي صلى الله عليه وسلم: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن أحدكم ليتكلم بالكلمة ما يظن أن يبلغ ما بلغت يكتب الله رضوانه إلى يوم القيامة*[٤].

قال مالك: عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن بلال، عن النبي صلى لله عليه وسلم[٥].

والأول أصح))[٦].

قلت: هذا من الأحاديث التي وقفت عليها عند البخاري يرجح فيها الزيادة لا النقصـــان من الأسانيد، وبه يعلم أنه يدور في المسألة على القرائن لا غير، ومن اللطيف في هذا الحـــديث توهيم الإمام مالك فيه، كما سترى. فأقول:

محمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي، وقد أسقط الإمام مالك في هذا الحديث علقمة، جد محمد بن عمرو. فصار الحديث بذلك غير متصل بين عمرو وبين بلال رضـــي الله عنه[٧].

وقد خالفه في ذلك جمع من الرواة عن محمد رووه بإثبات علقمة فقالوا : عن محمد بن عمرو عن أبيه عن جده فمنهم: عبدة بن سليمان[١] ، ومحمد بن بشر[٢] ،وأبو معاوية[٣] والفضل بن

---

[١] انظر هذه الروايات عند الدارقطني، العلل ٦٧/٢، نعم رجح أبو حاتم في العلل ٢/ ١٤٦ الرواية المذكورة في المتن على غيرها، لكن وجود مثل هذا الاختلاف يجعلها تقل رتبة عن رواية ابن الهاد.

[٢] ابن أبي حاتم، العلل ٢٥٤/٢ و٣٧٠/٢.

[٣] الدارقطني، العلل ٦٧/٢ .

[٤] أخرجه الترمذي، الجامع (٢٣٩١) كتاب الزهد، باب ما جاء في الحب في الله، وابن ماجه، الســـنن (٣٩٦٩) كتاب الفتن، باب كف اللسان عن الفتنة، وأحمد ٤٦٩/٣وغيرهم، وانظر الرواة في الصفحة التالية.

[٥] أخرجه مالك، الموطأ ٩٨٥/٢ كتاب الكلام، باب ما يكره من الكلام.

[٦] البخاري، التاريخ الأوسط (١٩٧/١ لحيدان،٩٤/١ زايد)

[٧] كما بينه ابن عبد البر في التمهيد ٤٩/١٣.

موسى[٤]، ويزيد بن هارون[٥]، وإسماعيل بن جعفر وابـن الـدراوردي[٦]، وسـعيد بـن عـامر الضبعي[٧]وعبد العزيز بن مسلم وسفيان الثوري [٨]، وابن عيينة ومعاذ بن معاذ وعبـد الـرحمن المحاربي ومحمد ويعلى ابنا عبيد[٩].

وتابع مالكا في إسقاط علقمة :ابن عجلان[١٠].

والقول ما قاله الجماعة بإثبات الجد، ومالك وإن كان من أجـل الحفـاظ لكـن روايـة الجماعة أولى، وهذا منها. وقد اختلف على ابن عجلان في ذلك فرواه حيوة بن شـريح عنـه موافقا للجماعة، فلعل الوهم منه أو ممن روى عنه.

ووافق البخاري على ذلك: الدارقطني، وابن عبد البر[١١]، والحاكم[١٢].

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط:" روى شعيب وابن أبي عتيق، عن الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، عن حديث نوفل بن مُساحِق: "انتجى عمر وعثمان ابن حنيف في المسجد"[١٣]. وتابعه ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري.

وقال عبد الرزاق: عن معمر، عن الزهري وقال: حدثني نوفل[١٤].

والأول أصح))[١٥].

قلت : وهذا أيضا فيه ترجيح الرواية المتصلة على المنقطعة فأقول:

هذا الحديث رواه معمر وشعيب وابن أبي عتيق عن الزهري عن عمر بن عبد العزيـز عن نوفل.

---

[١] عند الترمذي، الجامع (٢٣٩١) كتاب الزهد، باب ما جاء في الحب في الله.
[٢] عند ابن ماجه، السنن(٣٩٦٩) كتاب الفتن، باب كف اللسان عن الفتنة.
[٣] عند أحمد، المسند ٤٦٩/٣.
[٤] عند ابن حبان، الصحيح ٥١٤/١ .
[٥] عند ابن حبان، الصحيح ٥٢٠/١.
[٦] عند الحاكم، المستدرك٤٥/١
[٧] عند البيهقي، "الكبرى" ١٦٥/٨
[٨] عند الطبراني، المعجم الكبير ١/(١١٣٠).
[٩] هؤلاء الخمسة ذكر روايتهم ابن عبد البر في التمهيد ٤٩/١٣_٥٠.
[١٠] عند الطبراني، المعجم الكبير ١/(١١٣٣).
[١١] انظر: ابن عبد البر، التمهيد ٥٠/١٣
[١٢] انظر: الحاكم، المستدرك ٤٥/١
[١٣] أخرجه الباغندي، "مسند عمر" ص١٠١ وفيه ذكر القصة كاملة.
[١٤] أخرجه الطبراني، المعجم الكبير ٩/(٨٣٠٨).
[15] البخاري، التاريخ الأوسط (٣٤٠/١ لحيدان،٢٠٠/١ زايد)

وخالفهم عبد الرزاق فرواه عن معمر عن الزهري عن نوفل، فأسقط عمـــر بـــن عبـــد العزيز، وحكم البخاري على روايته بالوهم.

وعبد الرزاق له أوهام إذ قد اختلط في آخر عمره[1]، والزهري لا يروي عن نوفل فقــد توفي نوفل سنة ٧٤ هـــ في أول خلافة عبد الملك[2]، ولم يرو الزهري عن تلك الطبقة إنما روى عن من بعدهم. وقد نص أحمد وأبو حاتم وابن معين أنه لا يروي عن ابن عمر ت٧٣هـــ[3] ، ولم أجد له رواية غير هذه. والله أعلم.

[1] انظر : ابن رجب، شرح علل الترمذي ٧٥٢/٢، وابن حجر، التهذيب ٤٢٢/٣.
[2] انظر : البخاري ، التاريخ الأوسط ٣٣٩/٢ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤٨٨/٨.
[3] انظر: ابن حجر، التهذيب ٢٦٩/٥.

المطلب الرابع: التعليل بإبدال السند كله أو بعضه :

إبدال السند يعني تغيير الرواة فيه إلى آخرين لسبق الذهن إليهم أو لمحض الوهم ، والتعليل بهذا يكثر عند النقاد المتقدمين، لا سيما ما أسموه بسلوك الجادة أو لزوم الطريق، وهو أن يسبق إلى ذهن الراوي الطريق المعروف لشهرته : كمالك عن نافع عن ابن عمر، وفي الحقيقة تكون الرواية عن غير نافع ، لكن الراوي يرويها عن نافع لسبق الألسنة إليها.

ونظر النقاد يختلف في مثل هذه المحال، فيصحح بعضهم جميع الروايات في الباب وإن كانت متعارضة الأسانيد لثقة رجالها. ويرجح بعضهم بين الروايات إن كان ثم محل للترجيح، كتمام ضبط بعض الرواة أو وعورة الرواية أو غيرها من القرائن.

وقد رأيت الإمام البخاري في هذا الباب يميل إلى الترجيح بين الروايات، ويتجنب تصحيحها جميعا لثقة رجالها، فانظره قد وهّم مالكا أو الرواة عنه في الحديث الأول، لمخالفتهم الرواية المتقنة، وكذا لم يعتد برواية عبد الرزاق في الحديث الثاني لمخالفته الأثبات من الرواة، ونقد كذلك غيرهم من أهل الصدق كما ستراه.

ومجال تعليل الأحاديث هنا من مثل ذلك الباب فمنها :

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*حدثنا محمد بن يوسف قال: حدثنا سفيان قال: سمعت سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، عن النبي صلى الله عليه وسلم :"الدين النصيحة".*

حدثنا الحميدي قال: حدثنا ابن عيينة قال: حدثنا عمرو بن دينار، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. قال ابن عيينة: سألت سهيلا. فقال: سمعته ممن سمعه أبي من أخ له من الشام يقال عطاء بن يزيد عن تميم الداري عن النبي صلى الله عليه وسلم[1].

وقال محمد بن مسلم: عن عمرو، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم[2].

وإنما روى عمرو عن القعقاع.

حدثني يحيى بن بكير: عن الليث، عن ابن عجلان، عن زيد والقعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله[1].

---

[1] أخرجه مسلم، الصحيح (٥٥) كتاب الإيمان، باب الدين النصيحة، من طريق سفيان وروح عن سهيل، وأبو داود، السنن(٤٩٤٤) كتاب الأدب، باب الدين النصيحة،من طريق زهير بن معاوية عنه، وابن حبان ٤٣٥/١٠ من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عنه.

[2] أخرجه أبو يعلى، المسند ٢٥٩/٤من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن محمد بن مسلم.

حدثني ابن أبي أويس: عن سليمان، عن ابن عجلان، عن القعقاع وعبيد الله بن مقسم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٢].

قال معن: عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٣].

قال علي: بلغني أن في كتاب عثمان بن عمر عن مالك، عن سهيل، عن عطاء، عن تميم، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال هشام بن سعد: عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله[٤].

قال محمد بن إسماعيل: ***فمدار هذا الحديث كله على تميم ولم يصح عن أحد غير تميم***[٥]))[٦].

قلت: إبدال الأسانيد وتغييرها هنا واضح فقد أخطأ في هذا الحديث_كما يقول البخاري_ ثلاثة:

١. محمد بن مسلم حيث رواه عن عمرو عن ابن عباس .
٢. ابن عجلان حيث رواه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة.
٣. مالك أو الرواة عنه حيث رووه عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

وإنما الصحيح أن هذا الحديث من رواية سهيل عن عطاء عن تميم.

وفي ظني أن هذا الإبدال والتغيير في الأسانيد من أسبابه عدم تمام الحفظ عند معظم هؤلاء الرواة، فمحمد بن مسلم _وهو ابن سوسن الطائفي _ : ضعفه الإمام أحمد ووثقه ابن معين

---

[١] أخرجه الترمذي، الجامع (١٩٢٦) كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الدين النصيحة،والنسائي، المجتبى ١٥٧/٧ كتاب البيعة، باب النصيحة للإمام، وأحمد ٢٩٧/٢ من طرق عن ابن عجلان به.

[٢] أخرجه النسائي، المجتبى ١٥٧/٧ كتاب البيعة، باب النصيحة للإمام، من طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن عجلان به.

[٣] أخرجه ابن أبي عاصم، السنة ٥٢٠/٢ من طريق ابن عثمة عن مالك ، وقد أخرج ابن عدي، "الكامل"١٨٣/١ هذا الحديث عن مالك بهذا السند عن أكثر من راو حين رد إنكار النسائي على أحمد بن صالح تفرده به عن مالك ، فمنهم: ابن وهب ومعن بن عيسى وأحمد بن مخشي الأنماطي، وأحمد بن صالح. بل قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٨٤/٢١: كذلك رواه كل من رواه عن مالك. ورد كلام ابن الجارود أن مالكا وهم في هذا الحديث، وبين أن الحديث صحيح من الوجهين .

[٤] أخرجه الدارمي (٢٧٥٤) كتاب الرقاق، باب الدين النصيحة، من طريق جعفر بن عون عم هشام بن سعد به لكن بزيادة نافع أيضا مع زيد.

[٥] وأورد البخاري هذه الروايات نفسها في التاريخ الكبير٤٥٩/٦ أيضا.

[٦] البخاري، التاريخ الأوسط (٢٨/٢ لحيدان،٣٥/٢ زايد)

لكنه ذكر أن ابن عيينة أوثق منه في عمرو بن دينار[١]. وهو من خالفه هنا، فتقديم رواية ابن عيينة في ذكره عمرو عن القعقاع لا عن ابن عباس كما ذكر ابن مسلم : هو المتعين.

ومحمد بن عجلان وثقه بعض الأئمة لكن لم يحتج به البخاري وأخرج له مسلم في المتابعات، وقد اختلطت عليه أحاديث من رواية أبي هريرة[٢]. فلا يحتج به في هذا الموضع إذا خالف الثقات.

وذكر الإمام الناقد محمد بن نصر المروزي أن سبب اختلاط ابن عجلان في هذا الحديث بخصوصه أن أبا صالح قد روى عن أبي هريرة حديث " وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم"[٣] وهو في باب النصيحة، فدخل على ابن عجلان إسناد في إسناد، للتعلق القوي بين الحديثين[٤].

وأما الإمام مالك فقد وهمه ابن الجارود في هذا الحديث[٥]، ولعل الخطأ من الرواة عنه، فإنه لم يرو ذلك في الموطأ، وجعله الدارقطني من غرائب مالك فأخرجه في كتابه[٦]. لا سيما وأن أكثرهم غير مشهور بالرواية عن مالك وجاء ما يخالفها كما ذكره البخاري هنا.

وقد يقال: إن مالكا أو الرواة عنه قد سلكوا الجادة بذكرهم سهيلا عن أبيه عن أبي هريرة.

ورجح الحافظ ابن حجر أن يكون الوهم من سهيل نفسه فقد تغير بأخرة [٧]، وذكر أن البخاري لم يخرج هذا الحديث لمثل هذا الاختلاف، بل لم يحتج فيه بسهيل أصلا[٨].

وعلى كل فرواية تميم هي الأصح، إذ رواتها أحفظ وأوثق ، وفيها قصة وقد قرر بعض الأئمة أن وجود قصة في الرواية يدل على حفظ راويها، فقال الإمام أحمد: إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه[٩].

وقد وافق أبو حاتم البخاريَّ في أن الحديث هو حديث تميم الداري[١٠]، وخالفهما ابن عبد البر فصحح الروايتين[١١]، لاعتباره صحة رواية مالك.

---

[١] ابن حجر، التهذيب ٢٦٥/٥.
[٢] ابن حجر، التهذيب ٢٠٤/٥.
[٣] أخرجه مالك، "الموطأ" ٩٩٠/٢، كتاب الكلام، باب ما جاء في إضاعة المال.
[٤] المروزي، محمد بن نصر، تعظيم قدر الصلاة ٦٨٥/٢.
[٥] كما نقله ابن عبد البر، التمهيد٢٨٤/٢١ ورد عليه هناك.
[٦] انظر: ابن حجر، تغليق التعليق ٥٨/٢.
[٧] ابن حجر، المرجع السابق.
[٨] ابن حجر، فتح الباري ١٣٨/١.
[٩] انظر: ابن حجر، هدي الساري ص٣٦٣.
[١٠] ابن أبي حاتم، العلل ١٧٦/٢.
[١١] ابن عبد البر، التمهيد ٢٨٥/٢١

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثني علي قال: حدثنا حماد بن مسعدة قال: ثنا ميمون بن موسى المَرَئي، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الوتر ركعتين*[١].

رواه الحسن: عن سعد بن هشام، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا [٢].

وحديث عائشة أصح[٣]))[٤].

قلت: أبدل ميمون بن موسى حديث الحسن فجعله من مسند أم سلمة، والصحيح أنه من مسند عائشة، وميمون بن موسى قال فيه أحمد: ما أرى به بأسا، وقال عمرو بن علي: صدوق ولكنه كان يدلس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: ليس به بأس، لكن قال النسائي وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. ووصفه النقاد بالتدليس، وانتهى الحافظ فيه إلى أنه مدلس[٥]،وقد خالف في هذا الحديث الرواة الأثبات عن الحسن فمنهم: هشام بن حسان وقتادة وحصين بن نافع[٦] ويزيد بن يعفر[٧]، وكلهم جعلوه من مسند عائشة.

وتابع الحسن عليه أيضا : زرارة بن أوفى ، وبكر بن عبد الله[٨].

فوجود مثل هذه الروايات يقضي بالوهم على رواية ميمون بن موسى وإن كان صدوقا.

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثني عبد السلام قال: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم: أهل الجنة من لا يموت حتى يملأ مسامعه مما يحب*[٩].

حدثنا موسى: عن حماد، عن ثابت، عن أبي الصديق[١٠]*، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله*[١].

---

[١] أخرجه الترمذي، الجامع (٤٧١) كتاب الوتر، باب ما جاء لا وتران في ليلة، وابن ماجه، السنن (١١٩٥) كتاب إقامة الصلوات، باب ما جاء في الركعتين بعد الوتر، ، من طريق محمد بن بشار عن حماد بن مسعدة به.

[٢] أخرجه أبو داود، السنن (١٣٥١) كتاب التطوع، باب في صلاة الليل.و النسائي، المجتبى ٣/ ٢٢٠ كتاب قيام الليل، باب كيف الوتر بتسع، من طريق الحسن عن سعد .ومسلم، الصحيح (٧٤٦) كتاب صلاة المسافرين، باب جامع الصلاة من الليل، من طريق زرارة بن أوفى عن سعد به.

[٣] الجملة الأخيرة ليست عند زايد ، وانظر مثله في الكبير٣/٤٢١.

[4] البخاري، التاريخ الأوسط (٢/٨٩ لحيدان،٢/١١٤زايد)

[٥] انظر: ابن حجر، التهذيب : ٥/٥٧٦، والتقريب (٧٠٥٠).

[٦] عند النسائي، المجتبى ٣/ ٢٢٠، ٢٤٢ كتاب قيام الليل، باب كيف الوتر بتسع .

[٧] عند أحمد، المسند ٦/١٥٥.

[٨] عند أحمد، المسند ٦/٢٢٧ .

[٩] أخرجه البخاري أيضا في الكبير ٢/٩٣ بالسند نفسه وعزاه الهيثمي في المجمع ١٠/٢٧٢ للبزار وقال : رجاله رجال الصحيح.

[١٠] هو الناجي البصري : بكر بن قيس ، ويقال: ابن عمرو ، ثقة، يروي عن ابن عمر وسعيد وعائشة، انظر: ابن حجر، التهذيب ١/٣٦٤.

قال محمد : هذا أشبه))[٢].

قلت: أبدل عبد السلام أبو الظفر الحديث فجعله من رواية ثابت عن أنس، وهو من رواية ثابت عن أبي الصديق كما رواه حماد.

وبين الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ذلك فصرحا بخطأ رواية عبد السلام[٣]، وأن مرسل أبي الصديق هو الصحيح، وعللا ذلك بوهم عبد السلام أبي الظفر، وبأن حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث ثابت[٤].

قلت : ولست أحسب هذا إلا شرحا لقول الإمام البخاري: هذا أشبه، وكون حماد بن سلمة من أعلم الناس بحديث ثابت معروف مشهور، بل جعله الإمام مسلم إجماعا من أهل المعرفة[٥].

نعم عبد السلام أبو ظفر ثقة، قال فيه أبو داود: كان ضابطا، وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له البخاري أحاديث قليلة[٦]. وقال أبو حاتم: صدوق، وانتهى الحافظ ابن حجر في التقريب إلى أنه صدوق، وعارضه صاحبا تحرير تقريب التهذيب فقالا: ثقة، معتمدين على قول أبي داود والدارقطني ورواية البخاري وأبي داود عنه[٧]. إلا أنه مع ذلك قد خالف أعلم الناس بحديث ثابت وهذا يجعل روايته محل نظر.

لا سيما أنه هنا قد سلك الجادة فرواه عن ثابت عن أنس، وهو طريق معروف مألوف، وأما حماد فأتقن حفظه فرواه عن ثابت عن أبي الصديق.

الحديث الرابع: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثنا أحمد بن حنبل وعلي قالا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: ارتج أحد وعليه النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان*[٨].

---

[١] أخرجه ابن الجعد، المسند(٣٣٥٤) .
[2] البخاري، التاريخ الأوسط(١/٤٠٧ لحيدان، ١/٢٦١زايد).
[٣] وهو ابن مطهر أبو ظفر البصري ، قال أبو حاتم: صدوق . انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤٨/٦.
[٤] انظر: ابن أبي حاتم، العلل ٣٢٣/٢ .
[٥] انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي٢/٦٩٠ .
[٦] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٣٠/٣، المزي، تهذيب الكمال ٥٠٧/٤، سؤالات البرقاني ص٤٨. سؤالات الأجري ١٣١/٢.
[7] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٠٧٥) ثم انظر: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب (٤٠٧٥).
[٨] أخرجه أحمد، المسند ٣٣١/٥ من طريق عبد الرزاق به.

وقال الليث: عن هشام بن سعد، عن أبي حازم وزيد بن أسلم أخبراه: أن سعيد بن زيد قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم بهذا[١].

قال محمد: ***أخشى أن يكون حديث عبد الرزاق وهم***[٢]**))**[٣].

قلت: عبر الإمام هنا بتعبير لطيف فقال : أخشى. وقريب منه تعبيره في "الكبير" بعد رواية سعيد بن زيد : وهذا عن سعيد بن زيد أشهر[٤].

وحاصله أن عبد الرزاق لعله أخطأ في هذا الإسناد. وهو إمكان قوي إذ قد روي هذا الحديث عن سعيد بن زيد من وجوه عدة، فروي عن عبد الله بن ظالم المازني[٥] ، وعن عبد الرحمن بن الأخنس[٦]، ورياح بن الحارث[٧]، وغيرهم .

ولم يروه أحد من مسند سهل بن سعد إلا عبد الرزاق ، وعبد الرزاق له أوهام إذ قد اختلط في آخر عمره[٨]. ٥٩٢٢٨٣

الحديث الخامس: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثنا علي :حدثنا يحيى عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن خالد بن سعد عن أبي مسعود: أنه كان يشرب نبيذ الجر.*

قال منصور: ثم حدثني به خالد بن سعد.

وقال الأعمش: عن ابراهيم عن همام عن أبي مسعود.

وقال يحيى بن يمان: عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود: أن النبي صلىالله عليه وسلم أتي بنبيذ فصب عليه ماء[٩].

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا.

---

[١] أخرجه البخاري في الكبير أيضا ٧٨/٤ بهذا السند ومن طريق ابن وهب عن هشام به أيضا.
[٢] هذه الجملة الأخيرة ليست موجودة في مطبوعة زايد.
[3] البخاري، التاريخ الأوسط (٣٥/٢_٣٦ لحيدان،٤٧/٢ زايد)
[٤] البخاري، التاريخ الكبير ٧٨/٤.
[٥] عند الترمذي، الجامع (٣٧٥٧) كتاب الأدب، باب في تقليم الأظافر، وأبي داود، السنن(٤٦٤٨) كتاب السنة، باب الخلفاء. وهو صدوق لينه البخاري انظر: ابن حجر، التقريب(٣٤٠٠)
[٦] عند الترمذي، الجامع (٣٧٥٧) وأبي داود، السنن (٤٦٤٩). وهو مستور، انظر: ابن حجر، التقريب (٣٧٩٥).
[٧] عند ابن ماجه، السنن(١٣٣) كتاب المقدمة، باب في فضائل العشرة. وهو ثقة، انظر: ابن حجر، التقريب (١٩٧٢).
[٨] انظر : ابن رجب، شرح علل الترمذي ٧٥٢/٢، وابن حجر، التهذيب ٤٢٢/٣.
[٩] أخرجه النسائي، المجتبى ٢٣٥/٨ والدارقطني، السنن ٢٦٣/٤. وسيأتي نصه في كلام ابن أبي حاتم.

قال الأشجعي وغيره: عن سفيان عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب: أتي النبي صلى الله عليه وسلم بنبيذ[١]. ولم يثبت لما قال الكلبي:قال لي أبو صالح: كل شيء حدثتك فهو كذب.

وتابع عبد العزيز بن أبان[٢] والواقدي يحيى بن يمان على وهمه))[٣].

قلت: يحيى بن يمان ضعيف ضعفه أحمد وقال : حدث عن الثوري بالعجائب، وقال أبو داود: يخطيء في الأحاديث ويقلبها ، وقال وكيع : هذه الأحاديث التي يحدث بها يحيى بن يمان ليست من أحاديث الثوري[٤].

وقد أشار البخاري هنا بما صرح به غيره من دخول الأسانيد بعضها على بعض عند يحيى بن يمان .قال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن يمان عن الثوري عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود: أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فاستسقى فأتي بنبيذ فشمه فقطب وجهه، فقيل: أحرام هو يارسول الله؟ قال: لا.

فقلت لهما: ماعلة هذا الحديث وهل هو صحيح؟

فقالا: أخطأ ابن يمان في إسناد هذا الحديث، وروى هذا الحديث عن الثوري عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة عن النبي صلى الله عليه وسلم[٥].

قال أبي: والذي عندي أن يحيى بن يمان دخل حديث له في حديث رواه الثوري عن منصور عن خالد بن سعد مولى أبي مسعود: أنه كان يشرب نبيذ الجر.

وعن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يطوف بالبيت ...الحديث. فسقط عنه إسناد الكلبي فجعل إسناد منصور عن خالد عن أبي مسعود لمتن حديث الكلبي.

وقال أبو زرعة: وهم فيه يحيى بن يمان إنما هو الثوري عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم"[٦].

والكلبي هو محمد بن السائب[١] وأبو صالح هو باذام بن صالح[٢] وقد رأيت النص عند البخاري: أن حديث الكلبي عن أبي صالح كذب.

---

[١] أخرجه البيهقي، السنن ٣٠٤/٨ كتاب الأشربة، باب في الكسر في الماء.
[٢] أخرجه الدارقطني، السنن ٢٦٤/٤.
[3] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٢/٢_٤٣لحيدان،٥٤/٢ زايد)
[٤] انظر: ابن حجر، التهذيب ١٨٨/٦.
[٥] وقال أبو حاتم في العلل في موضع آخر ٢٥/٢ :" ولعل الثوري إنما ذكره تعجبا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث مستنكرا على الكلبي."
[٦] انظر: ابن أبي حاتم، العلل ٢٥/٢_٢٦.

وأعل النقاد حديث يحيى بن اليمان ومنهم _غير من تقـدم_ : النسـائي وابـن عـدي والدارقطني والبيهقي[٣].

[١] انظر ابن عدي، الكامل ٦/١١٤

[٢] انظر: ابن عدي ، الكامل ٢/٦٨.

[٣] النسائي، المجتبى ٨/٢٣٥ وابن عدي ، الكامل ٣/٢٨ والدارقطني، العلل ٦/١٩٢، والبيهقي ، السنن ٨/٣٠٤

المطلب الخامس: تعليل الزيادات في الإسناد:

للنقاد أنظار مختلفة في الحكم على الحديث الذي يأتي من وجهين في أحدهما زيادة راو ليس في الطريق الأخرى، وعملهم في ذلك دائر على القرائن والملابسات، فقد يصححون الزيادة لثقة رجالها وكثرتهم، أو لإتقان الحفظ، وقد يعلونها لضعف الراوي، أو لعدم إتقان الحفظ وغير ذلك.

ولم أجد في دراستي في هذا المبحث غير حديث واحد يصلح مثالا لهذا الباب، وهو من رواية صدوق عند البخاري، لكنه خالف الثقات الأثبات في الزيادة فرد حديثه.

وقد يقبل الإمام البخاري الزيادة لقرائن كما بينه أبو بكر كافي في كتابه "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح"[١]. فالأمر دائر على القرائن.

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثنا عبيد الله بن موسى: عن زكريا، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم: قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تحل النهبة*[٢]. *وتابعه زهير.*

حدثنا موسى قال: حدثنا أبو عوانة: عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم: انتهبوا يوم خيبر مثله.

وقال أسباط: عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال: يوم حنين[٣]. ***ولا يصح فيه ابن عباس.***

حدثني محمود قال: حدثنا الجدي، عن شعبة، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم: أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أسروه وهو غلام شاب))[٤].

قلت : ثعلبة بن الحكم صحابي كما ذكره الحفاظ[٥] وأشار إلى ذلك البخاري هنا في الفقرة الأخيرة .

وعليه فلن يكون حديثه عن النبي مرسلا، وبه تكون زيادة (ابن عباس) في هذا الحديث من قبيل المزيد في متصل الأسانيد.

---

[١] أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري ص٣٠٠_٣٠٥.

[٢] أخرجه ابن ماجه، السنن (٣٩٣٨) كتاب الفتن، باب النهي عن النهبة، وأحمد، المسند٥/٣٦٧ والحاكم، المستدرك ٢/١٣٤ وابن حبان، الصحيح ١١/٥٧٢ والطبراني، المعجم الكبير ٢/(١٣٧١) من طرق كثيرة عن سماك به .

[٣] أخرجه الحاكم، المستدرك ٢/١٣٤ والطبراني، الكبير (١٠/١٠٦٣٩) من طريق أسباط به.

[٤] البخاري، التاريخ الأوسط (١/٣٠٥الحيدان) أو (١/١٧١ زايد)

[٥] انظر: البخاري، التاريخ الكبير ٢/٢٧٣ وابن أبي حاتم، العلل ٢/٢٤٤ و ابن حجر، الإصابة ١/٤٠١ .

وهذه الزيادة تفرد بها أسباط مخالفا للجماعة من الرواة منهم: زكريا بن أبي زائدة[١]، وزهير[٢]، وشعبة[٣]، وأبو عوانة[٤]، وأبو الأحوص[٥]، وإسرائيل، وحسن بن صالح، وعمرو بن أبي قيس[٦]، وكلهم رووه بإسقاط (ابن عباس) رضي الله عنه .

وأسباط: وإن قال فيه البخاري صدوق، فقد ضعفه جماعة من الأئمة وأنكروا أحاديث له[٧]، فمثله لا يقبل تفرده بحديث فكيف إذا خالف الأئمة.

ولذا حكم الإمام البخاري بخطأ رواية أسباط لمخالفته الثقات. ووافقه في ذلك أبو حاتم وأبو زرعة[٨].

---

[١] في رواية البخاري هنا وفي التاريخ الكبير ٢/٣٧٣
[٢] كما ذكر البخاري هنا وروايته عند الطبراني، المعجم الكبير ٢/(١٣٧٢)
[٣] عند أحمد، المسند ٥/٣٦٧.
[٤] في رواية البخاري هنا وفي التاريخ الكبير ٢/٣٧٣.
[٥] عند ابن ماجه، السنن (٣٩٣٨) كتاب الفتن، باب النهي عن النهبة.
[٦] روايتهم عند الطبراني، المعجم الكبير ٢/(١٣٧١) وما بعدها.
[٧] انظر: ابن حجر، التهذيب ١/١٩٧ ، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/٣٣٢.
[٨] انظر: ابن أبي حاتم، العلل ٢/٢٤٤.

المطلب السادس: التعليل بالاضطراب:

المضطرب في اللغة من الاضطراب وهو التحرك على غير نظام، ويقال اضطرب البحر: تموج، واضطرب الأمر: اختل[1].

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما يسمى اضطرابا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف الاضطراب، ولا له حكمه[2].

وعليه فيشترط في الحديث المضطرب أن تتعارض فيه الروايات بحيث لا يمكن الترجيح بينها وإلا فليس هو بمضطرب.

هذا ما استقر في علم المصطلح، وعليه الحفاظ المتأخرون، فهل إذا أطلق الإمام البخاري هذه المقولة فإنه يريد بها أنه لا يمكن الترجيح بين الروايات؟

الذي وجدته من المثال الوحيد في دراستي أنه لا يشترط ذلك، بل قد يطلق الاضطراب ويرجح إحدى الروايات على غيرها، ومراده من ذلك أن الاضطراب واقع في جهة معينة من الأسانيد، لكن الراجح هي طريق أخرى خلت من ذلك الاضطراب.

وإليك هذا المثال :

قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط:" *حدثنا علي ثنا سفيان قال الزهري: ثنا حمزة بن عبد الله بن عمر عن حفصة رضي الله عنها قالت:لاصيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر.*

سمعت الزهري: أخبرني حمزة: عن حفصة قال سفيان: ولم أسمعه ذكر عن حمزة غير هذا.

وجاء أيوب إلى الزهري فجعل يقول: حدثني حمزة وحدثني عبد الله بن عبد الله وحدثني سالم *فقال أيوب: إنه ليطوف على بني عبد الله.*

حدثني صدقة: *أنا ابن عيينة: ثنا الزهري:* عن حمزة عن حفصة مثله.

حدثنا عبدان: *أنا عبد الله: أنا معمر وابن عيينة: عن الزهري عن حمزة عن أبيه عن* حفصة مثله.

---

[1] انظر: إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط مادة (ضرب)، والفيروزابادي، القاموس المحيط مادة (ضرب).
[2] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث ص ١٠٣_١٠٤.

حدثنا محمود: ثنا عبد الرزاق: أنا معمر: عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن حفصة قولها.

حدثنا ابراهيم بن موسى: ثنا بشر عن عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن حمزة عن ابن عمر عن حفصة قولها.

حدثني أبو سعيد: ثنا خالد عن عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة. قولها.

وروى عبيد الله والزبيدي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن حفصة.

وقال ابن وهب: عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قوله،وأخبرني حمزة قالت: حفصة قولها.

وقال عبد الرحمن بن خالد وإسحاق بن راشد: عن ابن شهاب عن حمزة عن ابن عمر عن حفصة.

وقال ابن نمر: عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قوله.

حدثنا ابن ابي مريم: أنا يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا[1] .

حدثنا عبد الله: حدثني الليث: حدثني عقيل: عن ابن شهاب قال: ثنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر وحفصة بنت عمر قالا: من عزم الصيام فأصبح متطوعا فلا يصلح أن يفطر حتى الليل.

قال البخاري: غير المرفوع أصح.

حدثنا أبو نعيم: ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: لا يصوم إلا من أجمع قبل الفجر.[2]))[3]

__قلت__: لم يصرح الإمام البخاري هنا بشيء غير تعليل المرفوع وأن الصحيح هو موقوف ابن عمر من طريق مالك عن نافع عنه.

لكن حين سأله الترمذي عن هذا الحديث قال : " وهو حديث فيه اضطراب. والصحيح عن ابن عمر موقوف"[1].

---

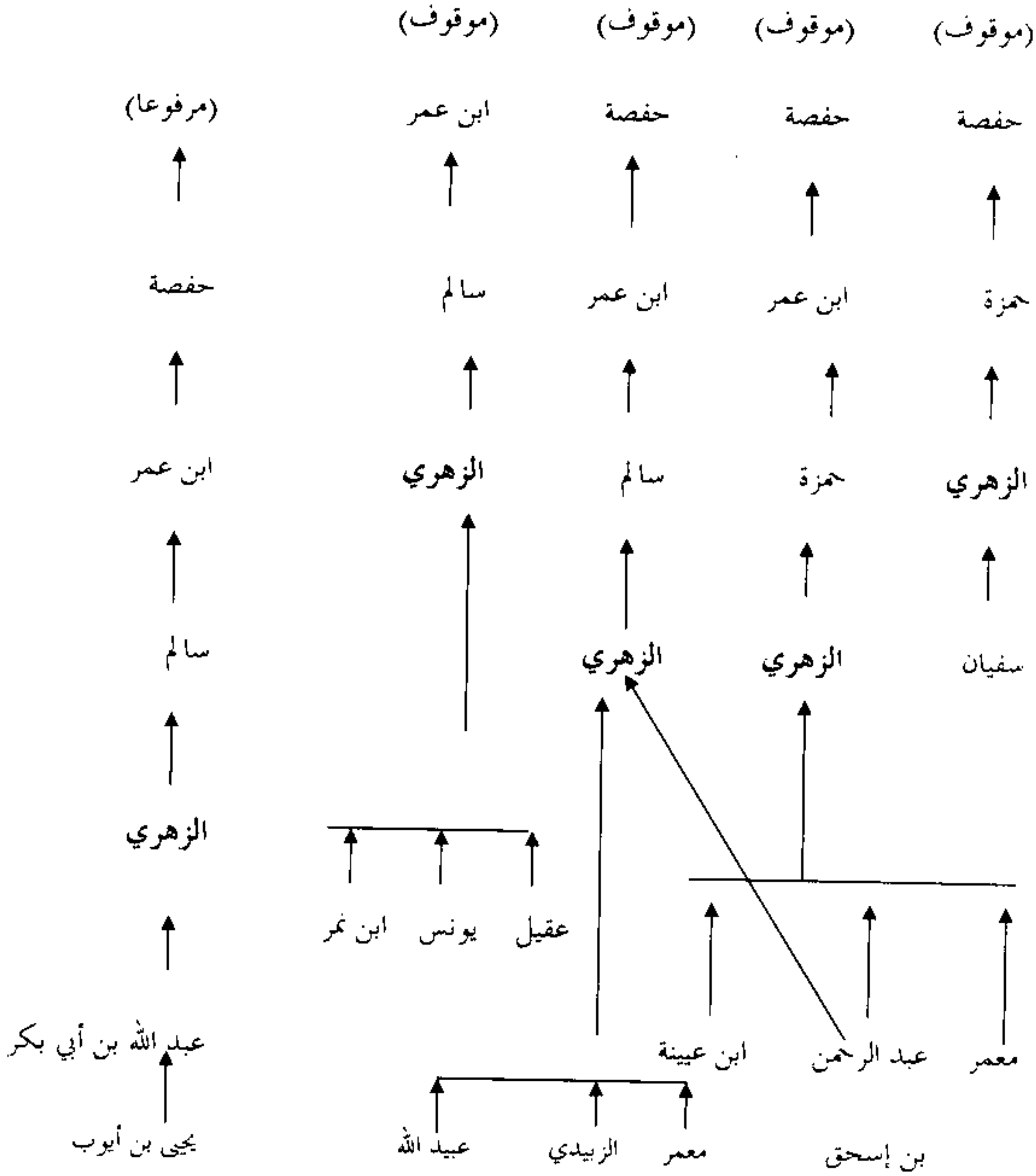
[1] أخرج هذا الحديث المرفوع أيضا أصحاب السنن: أبو داود، السنن (٢٤٥٤) كتاب الصيام، باب النية في الصوم، والنسائي، المجتبى ١٩٦/٤ والترمذي، الجامع (٧٣٠) كتاب الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم، وابن ماجه، السنن(١٧٠٠) كتاب الصيام، باب الصوم من الليل .

[2] انظر هذه الروايات الكثيرة عند النسائي، السنن الكبرى ١١٦/٢_ ١١٨، والبيهقي، السنن ٢٠٢/٤ .

[3] البخاري، التاريخ الأوسط (٢٥/١لحيدان،٢٣٢/١ زايد).

وأظن أنه إنما يريد موقوف نافع عن ابن عمر لا موقوف سالم، إذ هو الذي ذكره الترمذي في الجامع وقال: إنه الأصح[1].

ووجه الاضطراب في هذا الحديث يظهر من شجرة الأسانيد التالية:



[1] الترمذي، الجامع (٧٣٠).

قلت: فالاختلاف على الزهري في هذا الحديث ظاهر والرواة عنه من الثقات بل بعضهم من الحفاظ الكبار فقد وصف ابن عيينة بأنه أثبت من يروي عن الزهـري، ووصـف معمـر ويونس وعقيل والزبيدي بذلك[1]، وقد رووا عن الزهري هنا أسانيد مختلفة متضاربة، يكاد يكون الترجيح بينها متعذرا، فلذا حكم الإمام البخاري بالاضطراب عليها، لكنه رجح رواية من مخرج آخر غير مخرج الزهري وهي رواية مالك عن نافع عن ابن عمر من قوله لخلوها مـن هـذا الاضطراب. ومعلوم أن هذا السند وصفه البخاري نفسه بأنه أصح الأسانيد. والله أعلم.

وبه يظهر أن الإمام البخاري قد يصف الحديث بالاضطراب ويرجح إحـدى رواياتـه، ويشهد لهذا الفهم أقوال أخرى للبخاري وصف الحديث فيها بالاضطراب لكنـه رجـح إحـدى الروايات، ومنها قوله في حديث عائشة: أنها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن قومـا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط أو بول، فأمر بخلائه فاستقبل به القبلة[2]. قال البخـاري: هـذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها[3].

---

[1] انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي ٢/٦٧٠ _ ٦٧٦.

[2] انظر وجها من روايات هذا الحديث المختلفة عند الدارقطني، السنن ١/٥٩ وما بعدها.

[3] الترمذي، العلل الكبير ص ٢٤.

المبحث الثالث : منهجه في نقد الحديث ببيان أحوال الرواة :

إن نقد الأحاديث بأحوال الرواة يكاد يكون الأكثر من صنيع المحدثين النقاد بعد أن استقرت أحكامهم على الرواة وأحوالهم، ولذا فإن التعرض له لازم في مثل هذه الدراسة ومهم.

وتنحصر دراستي هنا في مبحثين من مباحث هذا النقد هما النقد بجهالة الراوي، والنقد بضعف الراوي، واعتمدت هذا التقسيم _ وإن كان النقد بضعف الراوي يشمل الجهالة أحيانا كثيرة[1] _ لما وجدته من كثرة النقد بالجهالة عند الإمام البخاري، ولما لها من أهمية وخصوصية في لزوم تحرير مباحثها.

وأبدأ بمبحث الجهالة لأهميته وتوسعي النسبي فيه فأقول:

المطلب الأول: نقد الحديث بجهالة الراوي:

اعتنى المحدثون بمسألة جهالة الرواة، وأولوها اهتماما ببيان أسبابها، وأنواعها وحكم قبول رواية من انطبق عليه وصفها.

والمجهول عندهم له نوعان رئيسان:

١. مجهول العين: وهو من انفرد عنه راو واحد، ولم يوثق، وحكم روايته أنها مردودة كالمبهم.

٢. مجهول الحال: وهو من يروي عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق. وهو المستور، واختلف في حكم روايته، فقبلها جماعة، وردها الجمهور، وتوسط بعضهم فقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله[2].

وترتفع جهالة العين عندهم برواية اثنين، قال الخطيب البغدادي: "المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد . . . وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك"[3].

---

[1] وعبرت بهذا ولم أطلق لأن الجهالة قد تجتمع مع التوثيق كما سيأتي في النقل من كلام ابن رجب، وانظر: اللحياني، الخبر الثابت ص٧٧.

[2] انظر: ابن حجر، نزهة النظر ص٩٩_١٠٠.

[3] الخطيب، الكفاية ص ٨٨.

وهذا التقسيم هو المعروف المذكور، لكن عارضه الحافظ ابن رجب فنقل نقولا كثيرة عن المتقدمين في أن العدد لا يشترط في الجهالة ثم قال: وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات"[١].

وإذا انتقلنا إلى الدراسة التطبيقية في التاريخ الأوسط فإني لم أجد وصف البخاري لراو بالجهالة[٢]، إلا وهو مجهول العين، ورأيت الدكتور محمد سعيد حوى قد قرر ذلك في رسالته "منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل"[٣].

وعليه فلن أتعرض في هذا المبحث لحكم البخاري على مجهول الحال، فإن فيه تفصيلا ليس هنا موضعه، وإنما الدراسة عندي عن مجهول العين.

فالذي وجدته أن الإمام البخاري حين يطلق الحكم على رواية مجهول العين يقرنها غالبا بتعليلات أخر، كالمخالفة، والتفرد بأصل، وعدم السماع، فهل معنى هذا أن الجهالة وحدها غير كافية في تضعيف الحديث، وإنما اجتماع الجهالة مع غيرها؟ هذا محل بحث ونظر، والذي أميل إليه هنا ما قرره الدكتور محمد حوى في دراسته حيث قال:" لا تعد الجهالة وحدها جرحا في الراوي، ومن ثم لا يترك حديث المجهول، بل يتوقف فيه، فإذا اجتمع إلى الجهالة سبب من أسباب الضعف في الراوي أو في روايته كالشذوذ والنكارة... فإنه يكون متروكا لذلك"[٤].

وإليك الأمثلة التطبيقية:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثني محمد بن عبد الله العمري: ثنا زيد بن أبي الزرقاء الموصلي: ثنا جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج الكلابي، عن أبي موسى، عن الوليد بن عقبة:" لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة جعل أهل مكة يجيئونه بصبيانهم فيمسح رؤوسهم فلم يمسح رأسي ولم يمنعه إلا أن أمي خلقتني بخلوق."*[٥]

حدثني عبيد بن يعيش: ثنا يونس: عن حفص، عن ثابت، عن أبي موسى الهمداني، عن الوليد: بهذا.

حدثنا الوليد بن صالح: عن فياض الرقي، عن جعفر قال: حدثنا ثابت عن عبد الله عن الوليد بهذا.

---

[١] ابن رجب، شرح علل الترمذي ٣٧٩/١.

[٢] وجدت الإمام البخاري لا يستخدم لفظ (مجهول) كثيرا في الرواة، وإنما يعبر عن ذلك بقوله (لا يعرف)، (ليس يدرى من هو) وشبهها، بخلاف أبي حاتم وأبي زرعة فإنهما يستخدمان لفظ المجهول كثيرا جدا.

[٣] حوى، محمد سعيد، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل ص٣٣٤.

[٤] حوى، محمد سعيد، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل ص٣٤٢.

[٥] أخرجه أبو داود، السنن (٤١٨١) كتاب الترجل، باب في الخلوق للرجال، وأحمد، المسند ٣٢/٤ والحاكم، المستدرك ١٠٠/٣ من طرق عن جعفر بن برقان به.

وقال بعضهم: أبو موسى الهمداني.

وليس يعرف أبو موسى ولا عبد الله وقد خولف.

قال عبد الله بن عبد القدوس: عن الأعمش، عن موسى بن المسيب، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبد الله قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم الوليد بن عقبة إلى بني وليعة[١] وأنزل الله فيما قال الوليد :" إن جاءكم فاسق بنبأ "[٢].

حدثني محمد بن الحكم: ثنا ابن سابق قال: ثنا عيسى بن دينار قال: حدثني أبي سمع الحارث بن ضرار: قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فذكر بعثة الوليد فنزلت :" إن جاءكم فاسق بنبأ"[٣]))[٤].

قلت: عبد الله أبو موسى الهمداني : لم ينسب إلا هكذا، وهو مجهول لا يعرف كما قال البخاري وابن عدي وابن عبد البر[٥] وليس له إلا هذا الحديث فلا يروي عنه إلا ثابت بن حجاج.

ومخالفته للثابت من الأحاديث والتاريخ تزيد هذا الحديث ضعفا، وقد ذكر البخاري هنا أن الوليد بن عقبة كان مبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني المصطلق، ونزلت فيه أية " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة " الآية، قال ابن عبد البر : ولا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن فيما علمت أن قوله عز وجل:" إن جاءكم فاسق بنبأ" نزلت في الوليد بن عقبة.

وزاد ابن عبد البر:" ويدل أيضا على فساد ما رواه أبو موسى المجهول: أن الزبير وغيره من أهل العلم بالسير والخبر ذكروا أن الوليد وعمارة ابني عقبة خرجا ليردا أختهما أم كلثوم عن الهجرة فكانت هجرتها في الهدنة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة وقد ذكرنا الخبر بذلك في باب أم كلثوم ومن كان غلاما مخلقا يوم الفتح ليس يجيء منه مثل هذا وذلك واضح ."[٦]

قلت : فاجتمعت جهالة الراوي العينية مع مخالفته الأخبار الثابتة فرد الإمام البخاري روايته. وقد صرح في التاريخ الكبير فقال في ترجمته: لا يصح حديثه[٧].

---

[١] وهي إحدى قبائل العرب من حضرموت، انظر: ابن سعد، الطبقات ٣٤٩/١.
[٢] أخرجه الطبراني، المعجم الأوسط ١٣٣/٤.
[٣] أخرجه أحمد، المسند ٢٧٩/٤ والطبراني، المعجم الكبير ٣/(٣٣٩٥) من طريق محمد بن سابق به.
[٤] البخاري، التاريخ الأوسط (١٩٢/١ لحيدان، ٩٠/١ زايد)
[٥] انظر : المزي ، تهذيب الكمال ٣٣٢/٤ وابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٩٠/٣
[٦] انظر ابن عبد البر ، الاستيعاب ١٥٥٣/٤.
[٧] البخاري، التاريخ الكبير ٢٢٤/٥.

الحديث الثاني : قال الإمام البخاري: *((حدثني يحيى بن سليمان: عن ابن وهب قال: حدثنا عمرو بن الحارث: أن سعيد بن أبي هلال حدثه: أن مروان بن عثمان حدثه: عن عمارة بن عامر، عن أم الطفيل _امرأة أبيّ _مرفوعا : أنه رأى ربه في المنام.*

ولا يعرف عمارة، ولا سماعه من أم الطفيل .))[١]

قلت: عمارة بن عامر هذا مجهول كما ذكر البخاري وأحمد، وتبعهما الذهبي وابن حجر[٢]، وليس يروي عنه إلا مروان بن عثمان، وقد اتهم أحمد والنسائي وابن معين مروان بن عثمان بهذا الحديث أيضا وهو متروك[٣]، والخبر فيه نكارة شديدة كما يقول ابن حبان والذهبي وغيره[٤].

الحديث الثالث : قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((قال يحيى بن قزعة وتابعه ابراهيم بن مهدي قالا:حدثنا ابراهيم بن سعد: عن عبيدة، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مغفل، عن النبي صلى الله عليه وسلم:" من أحب أصحابي فبحبي . . . "*

حدثنا عبدان قال: حدثنا ابراهيم: عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن مغفل، عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا[٥]*.*

وهو إسناد لا يعرف))[٦]

قلت : مدار هذا الحديث على عبيدة بن أبي رائطة عن عبد الرحمن بن زياد (أو عبد الله بن عبد الرحمن) عن عبد الله بن مغفل مرفوعا. وقد رواه عن عبيدة: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم[٧]، وولداه: يعقوب[٨] وسعد[١].

---

[١] البخاري، التاريخ الأوسط (٤٣٥/١ لحيدان،٢٩١/١ زايد)، وانظر هذا الحديث في المبحث الأول، المطلب الثالث.

[٢] ابن الجوزي ، العلل المتناهية٣٠/١ وابن حجر ، لسان الميزان ٢٧٨/٤ والذهبي ، المغني في الضعفاء ٤٦١/٢

[٣] الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٦٠٢/١٠ وابن حجر، الإصابة ٢٤٦/٨

[٤] ابن حبان ، الثقات ٢٤٥/٥ والذهبي ، سير أعلام النبلاء ٦٠٢/١٠ .

[٥] وأخرجه الترمذي، الجامع (٣٨٦٢) كتاب المناقب، باب في من سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، من طريق يعقوب بن إبراهيم عن عبيدة به،و أحمد، المسند ٨٧/٤ وابن حبان، الصحيح ٢٤٤/١٦ من طريق إبراهيم بن سعد به.

[٦] البخاري، التاريخ الأوسط (١٠٥/٢ لحيدان،١٣٨/٢ زايد)

[٧] كما هو عند البخاري هنا وأحمد، المسند ٨٧/٤ وابن حبان، الصحيح ٢٤٤/١٦ ووقع عندهم : عبد الله بن عبد الرحمن وعند البخاري مرة : ابن زياد .

[٨] عند الترمذي، الجامع (٣٨٦٢) كتاب المناقب، باب في من سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والبيهقي، الشعب ٢٩١/٢ ووقع عندهم عبد الرحمن بن زياد.

وعبد الرحمن بن زياد: وقيل هو عبد الله بن عبد الرحمن وقيل: عبد الرحمن بن عبد الله. لم يرو عنه غير عبيدة بن أبي رائطة، وهو مجهول، كما نبه إليه البخاري هنا، وقال ابن معين : لا أعرفه[٢].

وعبيدة بن أبي رائطة وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات[٣] وروى عن جمع وروى عنه جمع من الرواة فهو معروف.

فيظهر أن البخاري يريد بقوله إسناد لا يعرف جهالة عبد الله بن عبد الرحمن أو ابن زياد وتضعيف الرواية به، ويدل على ذلك قوله في الكبير بعد ذكر هذه الروايات نفسها في ترجمته: وفيه نظر[٤].

الحديث الرابع: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط:" *الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي عن أصحاب معاذ رفعه: في اجتهاد الرأي*[٥].

قال شعبة: عن أبي عون.

ولا يعرف الحارث إلا بهذا. ولا يصح.[٦]))[٧]

قلت: الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة لا يعرف إلا بهذا الحديث وهو مجهول، وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء وليس يروي عنه إلا أبو عون محمد بن عبيد الله[٨].

وقد ذُكرت لهذا الحديث علل أخرى، ليس هذا محل بحثها، وعلى كل فالحديث ضعيف[٩].

---

[١] عند أحمد، المسند ٥/٥٤ ووقع عنده عبد الرحمن بن زياد أو عبد الرحمن بن عبد الله على الشك.
[٢] المزي تهذيب الكمال ٤/٤٠٢ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٣/٣٤٤ .
[٣] المزي تهذيب الكمال ٥/٨٦ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٤/٥٤ .
[٤] البخاري ، التاريخ الكبير ٥/١٣١.
[٥] أخرجه أبو داود، السنن (٣٥٩٢) كتاب القضاء، باب اجتهاد الرأي في القضاء، والترمذي، الجامع (١٣٢٧) كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، وأحمد، المسند ٥/٢٤٢ وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبي عون به بلفظ:" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذا إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله. قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله."
[٦] وانظر: البخاري، التاريخ الكبير ٢/٢٧٧ .
[7] البخاري، التاريخ الأوسط(١/٤١٣_٤١٤ لحيدان،١/٢٦٨ زايد)
[٨] المزي، تهذيب الكمال ٢/٢٣ وابن حجر، تهذيب التهذيب ١/٤٧٤ وابن عدي ، الكامل ٢/١٩٤ والعقيلي ، الضعفاء ١/٢١٥ .
[9] انظر مناقشة هذا الحديث عند: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٢٧٧)، الكوثري، المقالات ص٦٠ حيث ذهب إلى اعتماده.

الحديث الخامس: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط : *((حدثنا حسان بن حسان قال: حدثنا ابراهيم بن بشر أبو عمرو: عن يحيى بن معين المدني قال: حدثني ابراهيم القرشي: عن سعيد بن شرحبيل، عن زيد بن أبي أوفى قال: "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخى بين أصحابه".*

وهذا إسناد مجهول لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع بعضهم من بعض.))[1]

قلت: تقدم ذكر هذا الحديث في مبحث التعليل بعدم معرفة السماع، وذكرت أن في هذه السلسلة أربعة رواة مجهولين، وهم: سعيد بن شرحبيل وإبراهيم القرشي وابن معن وإبراهيم بن بشير فقد وصفهم أبو حاتم بالجهالة وتبعه النقاد على ذلك[٢].

وهم مجهولو العين إذ لا يعرفون إلا بهذا الإسناد في هذا الحديث المنكر كما وصفه أبو حاتم[٣].

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط (١/٣٥٨ لحيدان،١/٢١٧ زايد)، وانظر الحديث في المبحث الأول، المطلب الثالث.
[٢] انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/١٥٠و ٢/٩٠ و٤/٣٣ وابن حجر، لسان الميزان ١/١٢٧ و٣/٣٣ ثم انظر: ابن أبي حاتم، العلل ٢/٣٦١
[3] ابن أبي حاتم، العلل ٢/٣٦١.

المطلب الثاني: نقد الحديث بضعف الراوي :

إن تضعيف الأحاديث لوجود ضعف في الرواة هو من أكثر الأسباب المنتشرة بين النقاد في التضعيف، والقدح في الراوي يرجع في مجمله لصفتين رئيستين: أولاهما: الطعن في عدالة الراوي، والثانية: الطعن في ضبطه.

ولهم في معرفة كل طرق ووسائل يهمنا منها هنا أنهم يحكمون على ضبط الراوي بعملية صعبة شاقة هي عملية سبر مروياته وعرضها على أحاديث الثقات وملاحظة نسبة الانفرادات ونسبة المخالفات والموافقات، ومن ثم ينتج عندهم حكم واضح في أذهانهم على هذا الراوي.

وقد يختلف النقاد فيما بينهم في الحكم على الرواة بناء على اختلاف اجتهادهم فيه وفي مروياته، ومدى مخالفته وموافقته، والأمر عندهم محتمل.

والإمام البخاري هنا كغيره من النقاد ينظر إلى أحوال الرواة بناء على ما استقر عنده من الأحكام عليهم بعد سبر مروياتهم، فتراه يضعف أحاديثهم أو يصححها.

وقد يخالفه النقاد في ذلك _ وهو مجال رحب للاختلاف _ فيصححون ما ضعف، وهو أول مثال أبدأ به هنا، ثم أنتقل إلى تضعيفه الأحاديث لضعف الرواة:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثني ابراهيم بن موسى قال: أخبرنا ابن علية: عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري في حديث:" لا نكاح إلا بولي."*[1]

قال ابن جريج: فسألت الزهري فلم يعرفه. قال ابن جريج: وكان سليمان يفتي في العضل[2].

*قال البخاري: **وعنده أحاديث عجائب))***[3].

قلت: يظهر من هذا السياق اعتماد الإمام البخاري لرواية ابن علية في توهيم سليمان بن موسى في روايته هذا الحديث عن الزهري ويظهر أيضا عدم اعتماد الإمام البخاري أحاديث

---

[1] أخرجه أبو داود، السنن (٢٠٨٣) كتاب النكاح، باب ما في الولي، من طريق سفيان الثوري، والترمذي، الجامع (١١٠٢) كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، من طريق ابن عيينة، وابن ماجه، السنن(١٨٧٩) كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، من طريق معاذ العنبري، ثلاثتهم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا.

[2] العضل هو: منع المرأة من التزوج ظلما، وقد قال الله تعالى: (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن)، انظر: إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط مادة (عضل).

[3] البخاري، التاريخ الأوسط(٤٨٨/١ لحيدان،٣٠٤/١ زايد)

سليمان بن موسى عن الزهري دائما، وهو أيضا ما قاله في الكبير والضعفاء فنقل رواية ابن علية ثم قال عن سليمان : عنده مناكير[١].

وقد خولف الإمام البخاري في ذلك، فقد خالفه فيه أكثر المتقدمين من وجوه:

الأول : ضعف رواية ابن علية فقد ضعفها الإمام أحمد فقال : إن ابن جريج له كتب مدونة وليس هذا في كتبه. قال البيهقي: يعني حكاية ابن علية عن ابن جريج[٢]. وضعفها كذلك ابن معين فقال : لم يذكره عن ابن جريج غير ابن علية، وإنما سمع ابن علية من ابن جريج سماعا ليس بذاك، وضعف رواية إسماعيل عن ابن جريج جدا[٣].

الثاني: أن مما تقرر أن الثقة قد يحدث بالحديث ثم ينساه وقد يسأل عنه فلا يعرفه ويقبل خبر الصادق الذي يحدث عنه به والظن أن هذا الحديث من ذلك كما بين البيهقي وابن حبان[٤] إذ إن الزهري أثنى على سليمان بن موسى في نفس القصة بل إنه قدمه على مكحول في الحفظ[٥].

وسليمان بن موسى _ وإن لم يخرج له الشيخان _ قد وثقه ابن معين وابن سعد وأثنى عليه الزهري كما مر وعطاء وابن جريج. وقدمه دحيم على جميع أصحاب مكحول وتكلم فيه بعضهم[٦] وليس ينزل عن الصدق .

الثالث: قد تابع سليمان بن موسى في روايته هذا الحديث عن الزهري جماعة منهم: الحجاج بن أرطأة وجعفر بن ربيعة وقرة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأيوب بن موسى وهشام بن سعد ويزيد بن أبي حبيب[٧].

وروي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله[٨].

وعليه فلست أظن في هذا الحديث خطأ من سليمان بن موسى، وهذا الترمذي يحسن الحديث ويشير إلى توهين قول من يضعفه، وابن معين يقول عن حديث عائشة هذا: ليس يصح في هذا الشيء إلا حديث سليمان بن موسى. والبيهقي كذلك يصحح الحديث[٩] وغيرهم من الأئمة.

---

[١] البخاري، التاريخ الكبير ٣٨/٤، الضعفاء الصغير ص٥٣.
[٢] انظر: ابن أبي حاتم، العلل ٤٠٨/١ ، البيهقي ، السنن الكبرى١٠٥/٧.
[٣] الترمذي ، الجامع ٤٠٢/٣ والبيهقي ، السنن الكبرى ١٠٦/٧.
[٤] ابن حبان ، صحيح ابن حبان ٣٨٦/٩ وابن القيم ، التعليقات على سنن أبي داود ٧٠/٦ .
[٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤٣٦/٥ .
[٦] انظر :ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٤٢٤/٢. ابن رجب ، شرح علل الترمذي ٧٢٧/٢.
[٧] جمعتهم من الترمذي في الجامع ٤٠٢/٣ وابن عدي ، الكامل ٢٦٦/٣ وابن منده كما في تلخيص الحبير ١٥٧/٣.
[٨] انظر: الترمذي ، الجامع ٤٠٢/٣ ابن حجر، التلخيص الحبير ١٥٧/٣
[٩] انظر: البيهقي،السنن الكبرى ١٠٧/٧.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((ورواه مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد رفعه*[1]*. **وهذا واه.***

قال أحمد: أحاديث مجالد كلها حلم!

وقال يحيى بن سعيد: لو شئت لجعلها كلها عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله))[2].

قلت: مدار هذا الحديث على مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد مرفوعا، رواه عنه محمد بن بشر[3] والوليد بن القاسم[4] وغيرهم[5].

ومجالد ضعيف كما نقل البخاري ، وقال ابن معين: ضعيف، وقال الدارقطني: لا يعتبر به، وضعفه جمع غيرهم[6]، وهو ما علل به الإمام البخاري الحديث إذ الحمل عليه فيه وأما أبو الوداك جبر بن نوف فقد وثقه ابن معين، وقال النسائي: صالح[7].

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *(حفص بن عمر بن أبي العطاف المديني: **منكر الحديث.***

روى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : في تعليم الفرائض.[8]

*وقال مرة: عن أبي الزناد عن المقبري عن أبي هريرة. **ولا يصح))***[9]

قلت: حفص بن عمر بن أبي العطاف ضعيف جدا ، رماه يحيى بالكذب، وقال أبو حاتم: منكر الحديث يكتب حديثه على الضعف الشديد، وضعفه غيرهم.[1]

---

[1] أخرجه ابن عدي، الكامل ٤٢٢/٦ من طريق بشر بن عبد الوهاب عن محمد بن بشر عن مجالد به، ولفظه : عن أبي سعيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا رأيتم معاوية على منبر يخطب فاقتلوه" قال بشر: فما فعلوا.

[2] البخاري، التاريخ الأوسط (٢٥٥/١ لحيدان،١٣٥/١ زايد)

[3] وهو ثقة إن كان محمد بن بشر بن الفرافصة العبدي، وأظنه هو انظر: المزي، تهذيب الكمال٢٤٩/٦ وابن حجر تهذيب التهذيب ٤٥/٥.

[4] وقد وثقه أحمد وقال ابن قانع: صالح ، وضعفه ابن معين انظر : ابن عدي، الكامل ٨٢/٧ وابن حجر، التهذيب٩٢/٦.

[5] ابن عدي، الكامل ٤٢٢/٦ ، ٨٣/٧ .

[6] انظر ترجمته عند ابن حجر، التهذيب ٣٥٠/٥ وابن عدي، الكامل ٤٢٠/٦ .

[7] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤١٨/١.

[8] أخرجه ابن ماجه، السنن (٢٧١٩) كتاب الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض، من طريق إبراهيم بن المنذر عن حفص به،والحاكم في المستدرك (٣٣٢/٤) من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن حفص به والبيهقي في السنن الكبرى٢٠٨/٦ من طريق محمد بن عباد عن حفص به، ولفظ الحديث:" يا أبا هريرة تعلموا الفرائض وعلموها فإنه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي."

[9] البخاري، التاريخ الأوسط (١٨٤/٢،٢/٢٥٦زايد)

وأعل حديثه هذا البيهقي وغيره أيضا إذ هو المتفرد به عن أبي الزناد على هذا الضعف الشديد.[٢]

[1] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦٢٦/١ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٧٧/٣ وابن عدي، الكامل٣٨٣/٢.
[2] البيهقي، السنن الكبرى ٢٠٨/٦.

المبحث الرابع: وسائل الكشف عن الخطأ في الرواية عند الإمام البخاري:

بعد أن استعرضت أنواع الخطأ في الرواية من خلال التاريخ الأوسط، فإنني هنا أبحث في شيء من الوسائل التي استعان بها الإمام البخاري على كشف الخطأ فيها.

وإنما أخرتها _ وحق الوسيلة أن تقدم _ لأنني وجدت الإمام البخاري لا يكاد يصرح بها، فإشاراته على الأحاديث كما مر مقتضبة، على القارئ أن يجتهد في حل معانيها وفهمها، بخلاف أبي حاتم وأبي زرعة مثلا، فإنك تجد في كلامهم في العلل الكثير من الشرح والتفصيل للحكم النقدي. فلما كانت هذه الوسائل هي من فهمي وتقديري وليست من تصريح الإمام أخرتها.

ورأيت أن هذه الوسائل هنا في الدراسة: تنحصر في المخالفة والتفرد، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن الصلاح فقال: " ويستعان على إدراكها _ أي العلة _ بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك"

فلذا جعلتها في مطلبين:

الأول: المخالفة، وقرائن الرد بها.

الثاني: التفرد، وقرائن الرد به.

المطلب الأول: المخالفة، وقرائن الرد بها.

مخالفة الثقة لمن هم أوثق منه محل نظر وتأمل عند النقاد، إذ هذه المخالفة تعني أمرين: إما أن يكون قد حفظ ما لم يحفظ الآخرون، وعليه فمخالفته صحيحة، وقد ضبط حديثه، أو يكون واهما فيها وعليه فحديثه مردود.وها هنا أمران هما محل بحثي في هذا المطلب:

الأول: هل كل مخالفة مردودة عند الإمام البخاري، أم أن الأمر يرجع إلى القرائن؟

والثاني: ما هي القرائن التي يرد لأجلها المخالفة؟

أولا: هل كل مخالفة مردودة عند الإمام البخاري؟

إن المخالفة بحد ذاتها ليست مردودة عند الإمام البخاري، بل قد يقبل المخالفة من واسع الرواية المتقن إذا احتفت بها قرائن، وقد لا يقبل مخالفته نفسه في موضع آخر إذا كانت القرائن تردها، فالأمر دائر على القرائن عنده.

ولدي مثالان على ذلك، إلا أن مثال قبول المخالفة من كتابه الصحيح وليس من التاريخ الأوسط، إذ ليس في الأوسط تصحيح لأحاديث وإنما هو نقد لها.

- **مثال قبول المخالفة:**

ذهب الإمام البخاري إلى قبول زيادة الإمام مالك لفظ " من المسلمين" في حديثه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين". فأخرجه في صحيحه[١]، وإن كان أيوب[٢] وعبيد الله[٣] والليث[٤] قد رووه ولم يذكروا فيه لفظ" من المسلمين".

ومدركه في ذلك ما قاله الإمام الترمذي: " ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، **وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه**، مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين صاعا من تمر أو صاعا من شعير"

قال: وزاد مالك في هذا الحديث "من المسلمين" وروى أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا فيه "من المسلمين".

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه، وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به، منهم الشافعي وأحمد بن حنبل قالا إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر واحتجا بحديث مالك، فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك عنه.[٥]"

- **مثال رد المخالفة:**

قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثني إسماعيل بن أبي أويس: حدثني أخي: عن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك: أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بُرْد حرير سِيَراء*[٦].

---

[١] البخاري، الجامع الصحيح (١٥٠٤) كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على العبد، ومسلم، الصحيح (٩٨٤) كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين.

[٢] أخرجه البخاري، الجامع الصحيح (١٥١١) كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الحر والمملوك، ومسلم، الصحيح (٩٨٤) الباب المتقدم.

[٣] أخرجه البخاري، الصحيح (١٥١٢) كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الصغير والكبير. ومسلم، الصحيح (٩٨٤) الباب المتقدم.

[٤] أخرجه البخاري، الجامع الصحيح (١٥٠٧) كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاعا من تمر،

[٥] الترمذي، العلل الصغير ٧٥٩/٥.

[٦] وأخرجه النسائي، السنن الكبرى (٤٦٤/٥)

وتابعه ابن أبي عتيق[١] وشعيب[٢] والزبيدي[٣] ويونس وإسحاق بن راشد والنعمان بن راشد[٤]، عن الزهري عن أنس.

وقال معمر: عن الزهري، عن أنس: رأى على زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم[٥].

وأم كلثوم أصح.))[٦]

قلت: فحاصله أن معمرا رواه عن الزهري عن أنس ذاكرا فيه زينب . مخالفا لجمع من الثقات _ وهم يحيى بن سعيد وابن أبي عتيق وشعيب والزبيدي ويونس وإسحاق بن راشد والنعمان بن راشد_ حيث رووه عن الزهري عن أنس يذكرون فيه: أم كلثوم.

ومعمر _وإن قيل فيه إنه من أوثق الناس في الزهري[٧]_ قد خالف الثقات هنا، ومخالفته لهم _وفيهم أيضا من قدم على غيره في الزهري_ مظنة وهم وخطأ.

يضاف إلى ذلك قرائن في معمر نفسه، فإن له أوهاما سببها اختلاف البلدان، كما فصل ذلك ابن رجب في شرح علل الترمذي، وله أوهام في بعض شيوخه كثابت[٨].

وقد وافق النقاد الإمام البخاري على هذا النقد ونصوا على وهم معمر في هذه الرواية، منهم: النسائي[٩] والطبراني[١٠].

وقد تقدمت أمثلة كثيرة في رد الروايات لأجل المخالفة في المباحث السابقة، يأتي العزو إلى طرف منها في القرائن.

---

[١] أخرجه الطبراني، المعجم الكبير ٢٢/(١٠٦٤)

[٢] أخرجه البخاري، الجامع الصحيح (٥٨٤٢).

[٣] أخرجه أبو داود، السنن (٤٠٥٨) والنسائي، المجتبى ١٩٧/٨.

[٤] لم أجد رواياتهم فيما بين يدي من مصادر.

[٥] أخرجه النسائي، المجتبى ١٩٧/٨ وابن ماجه (٣٥٩٨)، السنن، من طريق عيسى بن يونس عن معمر. والطحاوي في "معاني الآثار" ٢٥٤/٤ من طريق ابن المبارك عنه وأبو يعلى، المسند ٢٧٧/٦ من طريق عبد الأعلى عنه وغيرهم.

[٦] البخاري، التاريخ الأوسط (٥٧/١ لحيدان، ٧/١ زايد)

[٧] انظر ابن رجب، شرح علل الترمذي ٦٧٢/٢.

[٨] انظر أمثلة على ذلك عند ابن رجب، شرح علل الترمذي ٨٠٤/٢، ٧٧٤، ٧٦٧.

[٩] النسائي، السنن الكبرى ٦٤٦/٥

[١٠] الطبراني، المعجم الكبير ٤٣٧/٢٢.

ثانيا: قرائن رد المخالفة:

وهذا مبحث تكميلي ذكرته هنا إتماما للفائدة مستخلصا من الأحاديث السابقة، فقد وجدت فيها قرائن يرد بها الإمام البخاري المخالفة ، ومنها:

١.أن يكون الراوي المخالف قد سلك الجادة:

فإن الراوي إذا سلك الجادة احتمل الأئمة وهمه إذا خالفه غيره، إذ الطريق المألوف تسبق الألسنة إليه.

ومثال ذلك حديث" أهل الجنة من لا يموت . . ." الحديث. رواه عبد السلام أبي الظفر _ وهو ثقة_ من طريق ثابت عن أنس مرفوعا.

وهو في ذلك قد سلك الجادة إذ طريق ثابت عن أنس مرفوعا: مألوفة مشهورة تسبق الألسنة إليها، وقد خالفه حماد بن سلمة فرواه عن ثابت عن أبي الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم[١].

وكذلك حديث ميمون المرئي _ وهو صدوق _ عن الحسن عن أمه عن أم سلمة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الوتر ركعتين.

وقد سلك فيه الجادة أيضا إذ هو طريق مألوف، وخالفه في ذلك قتادة وهشام بن حسان وغيرهم فرووه عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعا[٢].

٢.أن يكون الراوي المخالف قد اختلط.

فإن النقاد حينها يقدمون رواية غير المختلط على المختلط، إذ قد تكون المخالفة من أوهامه.

ومن ذلك حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: حدثني نوفل :"انتجى عمر . . ." الحديث.

وعبد الرزاق قد اختلط في آخر عمره وله أوهام، فلذا قدم الإمام البخاري رواية غيره عليه هنا.

ورواية ابن عجلان حديث " الدين النصيحة" من طريق أبي صالح عن أبي هريرة، وقد قدم الإمام البخاري رواية سفيان عن سهيل عن عطاء عن تميم عليها.

ومن أسباب ذلك أن ابن عجلان اختلطت عليه أحاديث من رواية أبي هريرة[٣].

---

[1] انظر الحديث الرابع من إبدال الأسانيد.

[2] انظر الحديث الثاني من إبدال الأسانيد.

[3] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٦٥/٥. وانظر الحديث الأول من إبدال الأسانيد.

٣.أن يكون الراوي المخالف قد خف ضبطه للأسباب العارضة.

وذلك كأن يضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، ومن ذلك حديث معمر في قصة غيلان، وهو الحديث الوحيد الذي صرح فيه الإمام البخاري بسبب الخطأ هنا، فقال: "هو حديث غير محفوظ إنما روى هذا معمر بالعراق، وقد روي عن معمر عن الزهري هذا الحديث مرسلا، وروى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال: حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم."

قلت: وقد ذكر النقاد أن حديث معمر بالبصرة فيه اضطراب كثير[1].

٤. أن يكون الراوي قد اختلف عليه في الحديث:

فإن الراوي إذا اختلفت عنه الرواية دلت على عدم ضبطه لها أو عدم ضبط من رواها عنه، وعلى الحالين فتقديم رواية من لم يختلف عليه أولى.

ومن ذلك تقديم رواية ابن الهاد المنقطعة على رواية ابن سوقة المتصلة في حديث "خير الناس قرني ..."

وذلك لوجود الاختلاف على ابن سوقة في هذه الرواية[2] .

٥. أن يكون الراوي المخالف قليل الممارسة لحديث الشيخ وليس مقدما فيه.

وذلك في طبقات الرواة عن الشيوخ، فيقدم الملازم المتقن على غيره.

ومن ذلك حديث "كلكم راع . . ." الذي رواه إبراهيم بن بشار الرمادي عن ابن عيينة موصولا، ورواه غيره مرسلا، فحكم البخاري على روايته[3]، إذ هو متكلم في روايته عن سفيان، فقد قال أحمد: كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة[4].

ومنه حديث "الدين النصيحة" الذي رواه محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس.

ورواه سفيان بن عيينة من طريق عمرو عن القعقاع عن أبي صالح عن عطاء عن تميم مرفوعا.

وسفيان أوثق في عمرو بن دينار من محمد بن مسلم[5].

---

[1] انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي ٢/٧٦٧-٧٦٨. وانظر الحديث الثاني من تعارض الموصول والمرسل.
[2] انظر الحديث الأول من تعارض المتصل مع المنقطع.
[3] انظر الحديث الأول من تعارض الموصول والمرسل.
[4] انظر: العقيلي، الضعفاء ١/٤٩.
[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/٢٦٥. وانظر الحديث الأول من التعليل بإبدال الأسانيد.

٦. استغراب سياق الإسناد:

وذلك باستشكال رواية الراوي عمن فوقه في السند، وليس لها نظير إلا في ذلك الحديث. ومنه:

حديث كفارة المجلس، حيث جاء عنه قوله: "لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا"[١].

قال ابن حجر: هذا الإسناد وهو ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل لا يوجد إلا في هذا المتن[٢].

وهي مخالفة برواية وهيب عن سهيل عن عون موقوفا عليه، وقد قدمها الإمام البخاري كما تقدم[٣].

هذا ما اجتمع عندي من قرائن لرد المخالفة، وليس هناك قرائن لقبولها، إذ ليس في التاريخ الأوسط تصحيح لأحاديث.

---

[1] انظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٧١٩/٢.
[2] ابن حجر، فتح الباري ٥٤٥/١٣.
[3] انظر الحديث الثاني من تعارض المرفوع والموقوف.

المطلب الثاني: التفرد وقرائن الرد به:

"يراد بالتفرد أن يروي شخص من الرواة حديثا، دون أن يشاركه فيه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد:" حديث غريب"، أو "تفرد به فلان"، أو "هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه"، أو"لا نعلمه يروى عن فلان إلا من حديث فلان"، أو نحو ذلك.

وما يمكن استخلاصه من نصوصهم أن التفرد على نوعين: تفرد مطلق وتفرد نسبي، غير أنهم كثيرا ما يطلقونه على حديث ولا يفرقون بينهما"[١].

" والتفرد من المسائل التي اعتنى بها نقاد الحديث، إذ إن له علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث، فهو أحد وسائل الكشف عما يكمن في الأحاديث من أوهام وأخطاء، فمن ثم أولاه المحدثون عناية بالغة واهتموا به اهتماما خاصا، فأفردوه بالتصنيف، فمن هذه المصنفات كتاب الأفراد، وغرائب مالك، والفوائد المنتخبة للإمام الدارقطني، والمسند المعلل للإمام البزار، وحلية الأولياء لأبي نعيم، والتاريخ الكبير للإمام البخاري، والكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي، وغيرها كثير"[٢].

والتفرد عند الإمام البخاري كالمخالفة من حيث اعتمادهما على القرائن في القبول والرد، و أحيل في تفصيل هذه المسألة على ما كتبه الأستاذ أبو بكر كافي في "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح" فقد أجاد فيها[٣]،إذ في دراستي هذه كانت جميع الأمثلة من تفردات الضعفاء إلا مثالا واحدا تفرد به ثقة أو صدوق وأعله الإمام البخاري بقرينة مخالفة الثابت.

فلذا كان ترتيبي هنا أن أذكر هذا المثال أولا مع قرينته، ثم أعرج على ذكر أمثلة الضعفاء المعلة بالتفرد في التاريخ الأوسط إتماما للبحث، وأختم ببحث حول إطلاقات الإمام البخاري في التفرد هل هي محل قبول وتسليم أم مناقشة وتدقيق؟. فأقول:

---

[1] المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص٧١.
[2] المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص٧٢.
[3] أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري ص٢٢٩ –٢٥٧.

أولا: قرينة رد التفرد الوحيدة في هذا الكتاب:

وهي قرينة مخالفة الواقع والثابت، وإليك التفصيل:

قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*وقال حَشْرَج: عن سعيد، عن سفينة:" أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان: هؤلاء الخلفاء بعدي*[1].

هذا لم يتابع عليه، لأن عمر وعليا قالا: لم يستخلف النبي ﷺ))[3].

قلت: أعل الإمام البخاري هذا الحديث بتفرد حَشْرَج _ وهو ابن نُباتة الأشجعي الكوفي_ عن سعيد _وهو ابن جهمان_ ، ومخالفة هذا الحديث للثابت من الأحاديث وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخلف.

وحشرج قال فيه ابن معين: ثقة ليس به بأس، وقال أحمد وأبو داود وابن المديني: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به مستقيم الحديث. وقال أبو حاتم: صالح يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن عدي: لا بأس به.

وقد قال النسائي في رواية: ليس به بأس. وقال مرة : ليس بالقوي. وضعفه ابن حبان والساجي.[4]

ومع هذا التوثيق من الأئمة يكون وصف ابن حجر له ب(صدوق يهم)[5] غير دقيق ، بل إنه أرفع من ذلك.

وعليه فظاهر الإسناد الصلاح لا غير، إلا أن تفرد حشرج به مع هذه المخالفة: جعلت الإمام البخاري يرد هذه الرواية.

---

[1] أخرجه الحاكم، المستدرك ٣/١٣ من طريق ابن المبارك عن حشرج به وابن أبي عاصم، السنة ٢/٥٥٠ والحارث بن أبي أسامة في مسنده ٢/٦٢١(زوائد الهيثمي) من طريق يحيى بن عبد الحميد عن حشرج به، ولفظه :" بنى رسول الله ﷺ مسجدا فقال لأبي بكر: ضع حجرا إلى جنب حجري، ثم قال لعمر: ضع حجرا إلى جنب حجر أبي بكر، ثم قال لعثمان: ضع حجرك إلى جنب حجر عمر. ثم قال: هؤلاء الخلفاء من بعدي."

[2] أخرج حديث عمر : مسلم، الصحيح (١٨٢٣) كتاب الإمارة، باب الاستخلاف، والترمذي، الجامع(٢٢٢٥) كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة، وقال : صحيح وأخرج حديث علي : الحاكم، المستدرك٣/٧٩ وانظر الروايات عن علي في هذا الباب عند أحمد، المسند١/١٥٦،١١٤ والبيهقي، السنن الكبرى٨/١٤٩.

[3] البخاري، التاريخ الأوسط (١/٣٣٦ لحيدان،١/١٩٧ زايد).

[4] انظر ابن عدي ، الكامل ٢/٤٣٩ والمزي، تهذيب الكمال٢/٢٠٨ وابن حجر، تهذيب والتهذيب ١/٦٠٦. وانظر قول ابن المديني في سؤالات ابن أبي شيبة ص ٧٩ ولم أر أحدا تعرض لذكر قول ابن المديني.

[5] ابن حجر، التقريب (١٣٦٣)، وانظر: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب (١٣٦٣)، فقد قالوا: بل صدوق حسن الحديث إلا عند المخالفة.

ثانيا: بعض أمثلة تفردات الضعفاء:

إذ أكثر النقد بالتفرد من الإمام البخاري كان مع ضعف الرواة، وهو يزيد الإسناد وهنا إلى وهن، ومن الأمثلة على ذلك:

الحديث الأول :قال الإمام البخاري *((كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن أبي اليقظان عثمان وهو ابن عمير، ويقال: ابن قيس البجلي وهو عثمان بن أبي حميد الأعمى الكوفي.*

روى عن زاذان، عن جرير، عن النبي صلى الله عليه وسلم:" اللحد لنا والشق لغيرنا"[١].

ولا يتابع عليه))[٢].

قلت: عثمان بن عمير ضعفه الأئمة وكان مختلطا[٣].

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((حدثنا يحيى بن موسى قال:* حدثنا عبد *الرزاق قال: أخبرنا جعفر بن سليمان، عن عمر بن نبهان، عن قتادة، عن أنس: قال النبي صلى الله عليه وسلم:"* مررت *بقوم تقرض شفاههم"*[٤].

وقال العباس العنبري: ثنا سلم بن قتيبة: عن عمر بن نبهان، عن قتادة، عن أنس:"رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه وخفيه ويدعو بظاهر كفيه وباطنهما"[٥].

لا يتابع في حديثه))[٦].

قلت: عمر بن نبهان : قال فيه ابن معين: صالح الحديث ، وقال مرة :ليس بشيء. وضعفه أبو حاتم وعمرو بن علي والعقيلي وغيرهم[٧].

وروايته هذه عن أنس، لم أجدها إلا من طريقه عن قتادة، وقد روي الحديث من غير وجه عن أنس ، فقد رواه علي بن زيد بن جدعان[١] ومالك بن دينار[٢] وسليمان التيمي[٣] عن أنس.

---

[١] أخرجه ابن ماجه، السنن (١٥٥٥) كتاب الجنائز، باب ما جاء في استحباب اللحد، وأحمد، المسند٤/٣٥٧، والبيهقي، السنن الكبرى ٣/٤٠٨ كتاب الجنائز باب السنة في اللحد، والطبراني، المعجم الكبير٢/(٢٣١٩)وغيرهم من طريق سفيان وشريك وعمرو بن قيس والحجاج بن أرطأة وأبو بكر بن عياش من طريق أبي اليقظان به.

[2] البخاري، التاريخ الأوسط (٢/١٣ لحيدان،٢/١٣ زايد).

[٣] انظر: ابن عدي، الكامل ٥/١٦٦ وابن حجر، التهذيب ٤/٩٢.

[٤] انظر: البخاري، التاريخ الكبير ٦/٢٠٢.

[٥] أخرجه أبو داود، السنن (١٤٨٧) كتاب الوتر باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، والدارقطني، السنن ١/٣١٣ وأبو يعلى، المسند ٥/٢٩٠_٢٩١، وكل روى قسما من الحديث ، وجعلهما أبو يعلى حديثين. وانظر: ابن عدي، الكامل ٥/٣٢.

[٦] البخاري، التاريخ الأوسط (٢/١٠١ لحيدان،٢/١٣٠زايد)

[٧] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/٣٠٢.

وقتادة من أئمة الدنيا وكبار الحفاظ فأين الرواة الثقات عنه؟ وبه يكون تفرد عمر بن نبهان بذكر قتادة هنا خطأ لا يتابع عليه.

وحديثه في الصلاة في النعلين والدعاء أيضا تفرد به عن قتادة عن أنس ولم يروه غيره.

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((حدثني يحيى بن معين قال: حدثنا هشام بن يوسف: عن رباح، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه:" بئس الشعب جياد تخرج منه الدابة"[٤].

ولا يتابع عليه. روى عنه عبد الرزاق قال أحمد: منكر الحديث))[٥].

قلت : قد تفرد به رباح بن عبيد الله العمري وهو ضعيف جدا [٦].

---

[١] عند أحمد، المسند ١٨٠/٣،١٢٠.

[٢] عند ابن حبان، الصحيح ٢٤٩/١ وأبي نعيم، الحلية ٤٤/٨،٤٣.

[٣] عند أبي نعيم، الحلية ١٧٢/٨.

[٤] وأخرجه الطبراني، المعجم الأوسط ٣١٩/٤

[٥] البخاري، التاريخ الأوسط(١١١/٢ لحيدان،١٤٧/٢ زايد)

[٦] انظر ترجمته عند: ابن عدي، الكامل ١١١/٧.

ثالثا: هل إطلاق التفرد محل تسليم أم محل بحث؟

كثيرا ما يطلق الأئمة النقاد على الرواية ما يفهم منه تفرد أحد الرواة بها، وقد يُعترض على ذلك بأن له متابعا من وجه آخر، وهذه مسألة حرية بالبحث والتدقيق، لنعلم مراد النقاد من مثل هذه الإطلاقات، فهل يعنون بهذا عدم وجود المتابعة أصلا؟ أو إن لهم معنى آخر؟

الذي يظهر من صنيعهم أنهم قد يعنون بذلك أحيانا عدم صحة المتابعة، فإن "لهم مقصدا آخر في قولهم "تفرد به فلان" مع كونه مرويا في كتب معاصريه، أو زملائه، وهو بيان الخطأ والوهم في ذلك الحديث، وليس مجرد بيان التفرد وأنه لم يروه إلا ذلك الراوي، وإن كان هذا هو المتبادر إلى الأذهان من ظاهر هذا النص"[1].

ولينتبه كذلك إلى أن الغرائب التي تكون عند المتأخر في عصور الرواية لا نستطيع الاعتراض على المتقدم بها، فإن "من العبث بالتراث ومنهج النقاد في التصحيح والتضعيف أن يعترض أحدنا على ما نص عليه أحد النقاد من الغرابة بحجة أنه ورد في كتاب أحد المحدثين اللاحقين بإسناد آخر"[2].

وهذا صنيع الإمام البخاري هنا، فقد أطلق التفرد على حديثين اعترض عليه فيهما بمتابعات لا تصح، فكان قوله هو المقدم المعروف، وإليك البيان:

المثال الأول: الحديث المتقدم آنفا :" أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان: هؤلاء الخلفاء بعدي". من رواية حَشْرَج: عن سعيد، عن سفينة به.

وقال فيه الإمام البخاري: **هذا لم يتابع عليه))**[3].

قلت: اعترض ابن عدي هنا على الإمام البخاري بأن حشرج لم يتفرد بهذا الحديث فقال: "وهذا الذي أنكر البخاري على حشرج هذا الحديث قد روي بغير هذا الإسناد: حدثناه علي بن إسماعيل بن أبي النجم ثنا عقبة بن موسى بن عقبة عن أبيه عن محمد بن الفضل بن عطية عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك وهو عم بن زياد بن علاقة: "لما بنىﷺ المسجد وضع حجرا ..." فذكر هذه القصة.

قلت: وهذا اعتراض غير صحيح فإن محمد بن الفضل بن عطية رماه الأئمة بالكذب[4]، فلا يكون متابعا له بمرة. وقد رد اعتراضه أيضا الحافظ ابن حجر[1].

---

[1] المليباري، حمزة، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص١٢٢.
[2] المرجع السابق ص١٢٠.
[3] البخاري، التاريخ الأوسط (١/٣٣٦ لحيدان،١/١٩٧ زايد).
[4] انظر ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٢/٤٤٠.

بل لو اعترض بحديث عائشة عند الحاكم لكان أقرب، قال الحاكم :" حدثنا أبو علي الحافظ ثنا أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان ثنا أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب حدثني عمي ثنا يحيى بن أيوب ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: أول حجر حمله النبيﷺ لبناء المسجد ثم حمل أبو بكر حجرا آخر ثم حمل عثمان حجرا آخر فقلت: يا رسول الله ألا ترى إلى هؤلاء كيف يساعدونك؟ فقال: يا عائشة هؤلاء الخلفاء من بعدي.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[٢]".

ولكن هذا الحديث أيضا لا يصلح للمتابعة إذ فيه علل ذكرها الإمام الذهبي فقال: "أحمد منكر الحديث وهو ممن نقم على مسلم إخراجه في الصحيح، ويحيى وإن كان ثقة فقد ضعف، ثم لو صح هذا لكان نصا في خلافة الثلاثة ولا يصح بوجه فإن عائشة لم تكن يومئذ قد دخل بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي محجوبة صغيرة فقولها هذا يدل على بطلان الحديث.[٣]"

فالحاصل أن وصف الإمام البخاري لهذا بالتفرد دقيق، والله تعالى أعلم.

المثال الثاني: الحديث المتقدم آنفا من طريق *أبي اليقظان عثمان بن عمير عن زاذان، عن جرير، عن النبي صلى الله عليه وسلم:" اللحد لنا والشق لغيرنا".*

قال الإمام البخاري: ***ولا يتابع عليه***[٤].

لكن روى هذا الحديث أيضا عن زاذان :عمرو بن مرة[٥]، وأبو جناب[٦] ، وثابت بن أبي صفية[٧]. ولم أزل متعجبا من قول البخاري لا يتابع عليه مع وجود هذه الروايات. حتى وجدت الحديث عند محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" من طريق أبي حمزة الثمالي(وهو ثابت بن أبي صفية نفسه) عن أبي اليقظان[٨]. فرجحت أن يكون أسقطه في الإسناد الأول خطأ ووهما أو أسقطه من بعده[٩] .

ونظرت في رواية عمرو بن مرة فوجدتها من طريق الحجاج بن أرطاة وهو مدلس تدليسا كثيرا _ بل إنه ضعف لكثرة التدليس والخطأ كما تعلم من ترجمته_روى بالعنعنة هنا

---

[1] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦٠٧/١.

[2] الحاكم، المستدرك ٩٦/٣ كتاب معرفة الصحابة باب عثمان بن عفان.

[3] الذهبي ، تلخيص المستدرك ٩٧/٣.

[4] البخاري، التاريخ الأوسط (١٣/٢ لحيدان،١٣/٢ زايد).

[٥] عند أحمد، المسند ٣٥٧/٤و الطبراني، المعجم الكبير ٢/(٢٣٣٠)من طريق الحجاج بن أرطاة وهو مدلس.

[٦] عند أحمد، المسند ٣٥٩/٤ وأبو جناب مدلس.

[٧] عند أحمد، المسند ٣٥٩/٤ والطبراني، المعجم الكبير ٢/(٢٣٢٩).

[٨] المروزي، تعظيم قدر الصلاة ٤١٢/١ .

[٩] فإن ثابت بن أبي صفية أبا حمزة الثُمالي ضعيف، غال في التشيع. انظر: ابن حجر، التهذيب ٣٨٧/١.

فلعله أسقط أبا اليقظان[1]، وقد روى الحديث أيضا عن أبي اليقظان نفسه، وليس هو بالمشهور في الرواية عن عمرو بن مرة فلم يذكره المزي ولم أجد له عنه رواية إلا هذه الرواية وروايتين أخريين[2] ، وقد روى عن أبي إسحق عنه عند الترمذي[3]، فالوهم محتمل.

وأما رواية أبي جناب فهو أيضا من مشاهير المدلسين[4]، ولم أجد له إلا هذه الرواية اليتيمة عن زاذان فيحتمل احتمالا قويا أنه أخذها عن أبي اليقظان، ودلسها عنه. والله أعلم.

وقول البخاري: لا يتابع عليه هي نفي لعلمه بأن هناك متابع لأبي اليقظان، أو نفيه لصحة ذلك، فهذا مع ما قدمت قرينة قوية على أن هؤلاء إنما يروونه عن أبي اليقظان وأنه هو المتفرد بهذا الحديث . والله تعالى أعلم.

[1] انظر ترجمة الحجاج عند: المزي، تهذيب الكمال٢/٥٧ وابن حجر، تهذيب التهذيب ١/٥٠١.
[2] عند الطبراني، المعجم الكبير ٩/(٩٤٣٧) ، ٢٠/٢٦٨
[3] الترمذي، الجامع (٥٩١) كتاب الجمعة، باب ما ذكر في الرجل يدرك الإمام وهو ساجد، ووجدت بعض روايات عند الطبراني، المعجم الكبير ٩/(٩٤٣٧) ، ٢٠/٢٦٨
[4] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦/١٢٦.

الفصل الثاني

نقد المتن عند الإمام البخاري

وفيه مباحث:

المبحث الأول: نقد المتن بمخالفة الثابت من الأحاديث.

المبحث الثاني: نقد المتن بالعرض على التاريخ.

المبحث الثالث: نقد المتن بمخالفة واقع الصحابة.

الفصل الثاني: نقد المتن عند الإمام البخاري.

لم يقتصر نقد أئمة الصناعة على الأسانيد فحسب بل كان لهم نقد واضح للمتون، فقد نظروا إلى الحديث بجزأيه سنده ومتنه، وكتبهم ومصنفاتهم لا تخلو من نظرات في المتون واستنكارات، بل إنك تجدهم يجرحون كثيرا من الرواة بسبب ما رووه من المتون المستنكرة الغريبة[1].

لذا فليس من الغريب أن نجد شيخ هذه الصناعة ومقدمها ينظر في بعض المتون نظر استغراب واستنكار، فهذا من كمال نقده ودقته.

إلا أنني لا بد أن أعرج هنا على نقطة مهمة في نقد المتون وهي:

أن المستشرقين ومن تبعهم قد بالغوا في انتقاد أئمة هذه الصناعة بأنهم لم يدققوا في متون الأحاديث وكان جل همهم _ أي الأئمة _ منصب على نقد الأسانيد، ولذا فإنهم ألزموا أئمة هذا الفن بوجود روايات في كتبهم الصحيحة يرفضها الدين والعقل، قالوا: وما ذلك إلا لتقصيرهم في نقد المتون.

والحق أن هذا من قبيل عدم الفهم لمنهج النقد عند أئمة هذا الفن أو من قبيل التغافل عنه، فنصوصهم _وسيأتي بعون الله طرف مهم منها عند الإمام البخاري _ شاهدة أكبر الشهادة على بطلان هذه الدعوى.

ولست أطيل في هذا فقد أولاه اهتماما كثير من الباحثين في زماننا، فردوا هذه الشبهة وفصلوا، فجزاهم الله تعالى خيرا[2].

لكن التوسع في نقد الأحاديث من حيث النظر إلى متونها فحسب أمر خطر أيضا، توسع فيه كثير من المعاصرين توسعا غير مرضي، فإن النظر إلى المتون مجردة عن أسانيدها وعدم اعتبار الأسانيد وتحكيم العقل في هذه النصوص مع عدم إتقان مباحث النقد الحديثي: ليس من منهج أئمة هذه الصناعة في شيء.

وقد أعجبتني هنا كلمة للإمام الشافعي أظنها صالحة لأن تكون من ضوابط هذه الطريقة في نقد المتون وهي قوله:" لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث

[1] انظر: الإدلبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ص١٥٣ _ ١٦٢.

[2] انظر: الإدلبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي. و الجوابي، محمد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، وخلف، نجم عبد الرحمن، نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، والسباعي، مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.

ما لا يجوز أن يكون مثله، أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه."[1] انتهى كلام الإمام رضي الله عنه.

" إن هذه العبارة المعبرة التي حررها الإمام الشافعي في بيان حدود نقد المتن أراد من ورائها إظهار الحجم المناسب لهذه القضية الهامة، من غير تهويل ولا تضييع. كما أكد فيها على أهمية السند وضخامة دوره في معرفة صدق الحديث وكذبه، فإنه لا يستدل على صدق الحديث وكذبه في أكثر الأحوال إلا به.

وقد استثنى الإمام الشافعي من ذلك بعض الحديث الذي لا يمكن كشف صوابه من خطئه إلا باستعمال موازين نقد المتن، وصرح بأن هذه الأحاديث المأخوذ تقويمها بمقاييس نقد المتن هي من الندرة بحيث لا تكون إلا في الخاص القليل من الحديث."[2]

قلت: وهذا الذي وجدته عند الإمام البخاري، فحدود نقد المتن عنده ضيقة ليست بالواسعة، يعمل فيها سعة نقده في الأسانيد، ثم يبين ويوضح استشكاله في المتن، فلا تراه متوسعا في هذا الباب ينقد كل حديث خالف رأيه وعقله وهواه، لكنه ينقد ذلك في القليل الخاص ، مبينا وجهة رأيه بأسلوب نقدي عال.

ولو كان الأمر عنده على نقد كل متن مخالف لما تتوهمه العقول وتمليه الأهواء لما أخرج كثيرا من الأحاديث التي استشكلها المعاصرون الجدد في صحيحه، ولأعرض عنها بحجة أن في متنها ما يخالف الثوابت والعقول.

فتحصل أن الأمر عنده منضبط غير متوسع، وكذا الحال عند المتقدمين، فهم يقدمون نقد السند على نقد المتن، ويحاولون إلصاق الخطأ بالسند كل محاولة، بل إنك تجدهم كما قال العلامة المعلمي اليماني :" إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقا، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر . . . وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقا، إنما بني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكرا، يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذ لم يوجد سبب له، إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن ذلك من النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها."[3]

وهذا من أكمل البيان في عملهم ومناهجهم، وإليك أمثلة على كل ما تقدم:

---

[1] البيهقي، معرفة السنن والآثار ١/٥٠.
[2] نجم عبد الرحمن، نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين ص٢٢.
[3] المعلمي، مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٨.

المبحث الأول: نقد المتن بمخالفة الثابت من الأحاديث:

وجدت الإمام البخاري كثيرا ما ينقد متونا لمخالفتها ما ثبت عنده من أحاديث، لكنك تراه متطلبا لها علة إسنادية أيضا، فلم أجده مكتفيا بنقد المتن وحده فيما بين يدي من أحاديث، وهذه نماذج منها:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *(قال ابن فضيل: حدثنا صدقة بن المثنى، عن رياح بن الحارث، عن أبي بردة قال: بينا أنا في إمارة زياد قال رجل من الأنصار كان لوالده صحبة مع النبي ﷺ: إنه سمع النبي ﷺ قال: امتي أمة مرحومة عذابها بأيديها.*[1]

وقال سعيد بن يحيى: حدثنا أبي قال: حدثنا أبو بردة(يعني بريد) عن أبي بردة، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، عن النبي ﷺ : بهذا[2].

حدثنا موسى قال: حدثنا حماد قال: أخبرنا يونس: عن حميد، عن أبي بردة: أنه خرج من عند زياد أو ابن زياد فجلس إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فقال: سمعت النبي ﷺ : بهذا.

حدثنا محمد بن حوشب[3] *قال: حدثنا أبو بكر قال: حدثنا أبو حصين عن أبي بردة: كنت عند ابن زياد فقال عبد الله بن يزيد: سمعت النبي ﷺ*[4].

ويروى عن طلحة بن يحيى[5]*، وعبد الملك بن عمير*[6]*، ومحمد بن إسحاق بن طلحة، وعمارة القرشي*[1]*، وسعيد بن أبي بردة*[2]*، وعون*[3]*، وعمرو بن قيس*[4]*، والبختري بن المختار*[5]*،*

---

[1] وأخرجه الحاكم في المستدرك ٢٥٤/٤ من طريق محمد بن الفضل بن غزوان عن صدقة به ولفظه :" عن أبي بردة قال: بينا أنا واقف في السوق في إمارة زياد إذ ضربت بإحدى يدي على الأخرى تعجبا. فقال رجل من الأنصار قد كانت لوالده صحبة مع رسول الله ﷺ: مما تعجب يا أبا بردة؟ قلت: أعجب من قوم دينهم واحد ونبيهم واحد ودعوتهم واحدة وحجهم واحد وغزوهم واحد يستحل بعضهم قتل بعض. قال: فلا تعجب، فإني سمعت والدي أخبرني: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إن أمتي أمة مرحومة ليس عليها في الأخرة حساب ولا عذاب إنما عذابها في القتل والزلازل والفتن. وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

[2] وأخرجه البخاري في الكبير ٣٩/١ بالسند نفسه.

[3] خطأ محقق الطبعة الجديدة هذا الاسم وأبدله ب(محمد بن يوسف) من غير حجة وهو المخطئ في ذلك إذ ورد به في التاريخ الكبير أيضا وهو محمد بن عبد الله بن حوشب الذي يروي عنه البخاري في الصحيح مرارا.

[4] أخرجه الحاكم في المستدرك ٢٥٤/٤ من طريق أحمد بن عبد الجبار عن أبي بكر به، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

[5] وحديثه أخرجه مسلم (٢٧٦٧) كتاب التوبة، باب في قبول توبة القاتل، بلفظ :" إذا كان يوم القيامة دفع الله عز وجل إلى كل مسلم يهوديا أو نصرانيا فيقول هذا فكاكك من النار"

[6] أخرج حديثه الطبراني في الأوسط٥/١ ولفظه قريب من غيره

ومعاوية بن إسحاق[6]، وليث، والوليد بن عيسى أبو وهب، عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ[7].

وفي أسانيدها نظر. والأول أشبه، والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة وأن قوما يعذبون ثم يخرجون: أكثر وأبين.))[8].

---

[1] أخرج حديثه أحمد ٤/٤٠٧مطولا وفيه :"... فيقول _ أي رب العزة_ أبشروا أيها المسلون فإنه ليس منكم أحد إلا جعلت مكانه في النار يهوديا أو نصرانيا".

[2] أخرج حديثه أبو داود (٤٢٧٨) كتاب الفتن، باب ما يرجى في القتل، بلفظ :" أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل" وأخرجه مسلم بلفظ آخر يأتي في الحاشية التالية.

[3] ولفظ حديثيهما(سعيد وعون) أخرجه مسلم (٢٧٦٧) في الباب المتقدم :"لا يموت رجل مسلم إلا أدخل الله مكانه النار يهوديا أو نصرانيا". ولم أجد لعون بن عتبة في الكتب التسعة غير هذه الرواية عن أبي بردة عن أبي موسى.

[4] عند الطبراني في مسند الشاميين ٣/٤٠٠ والروياني١/٣٢٨.

[5] عند البزار ٨/٩١ وقال :

[6] أخرجه أحمد ٤/٤٠٨ بلفظ:"إن هذه الأمة مرحومة جعل الله عز وجل عذابها بينها فإذا كان يوم القيامة دفع إلى كل امرئ منهم رجل من أهل الأديان فقال هذا يكون فداءك من النار" وليس لمعاوية عن أبي بردة في الكتب التسعة غير هذا الحديث.

[7] انظر هذه الروايات عند البخاري في الكبير ١/٣٧_٣٩ ويضاف إليها سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي وعبد الله بن عثمان بن خثيم عند الطبراني في الأوسط ١/٢٥، وحرملة بن قيس عند أبي يعلى ١٣/٢٦١ وعروة بن عبد الله عند أبي بكر الإسماعيلي في معجم الشيوخ ٢/٥٣٠.

[8] البخاري، التاريخ الأوسط (١/٣٩٥ لحيدان،١/٢٤٨ زايد)


مرفوعا
مرفوعا
مرفوعا
مرفوعا
رجل من الأنصار
رجل من أصحاب النبي
عبد الله بن يزيد
أبو موسى
أبو بردة
أبو بردة
أبو بردة
أبو بردة
رياح بن الحارث
بريد
حميد
أبو حصين
طلحة بن يحي
عبد الملك بن عمير
محمد بن اسحق
عمارة القرشي
سعيد بن أبي بردة
عون
عمرو بن قيس
البختري بن المختار
معاوية بن اسحق
ليث
الوليد بن يحيى
سالم أبو النضر
عبد الله بن عثمان
حرملة بن قيس
عروة بن عبد الله

قلت : والحاصل أنه اختلف على أبي بردة في هذا الحديث فروى رياح بن الحارث _وهو ثقة[١] _ وبريد بن عبد الله _ وهو ثقة يخطئ قليلا[٢] _ عنه عن رجل من الأنصار عن أبيه مرفوعا، وروى حميد بن هلال _ وهو ثقة[٣] _ عنه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وروى أبو حَصين عثمان بن عاصم _وهو ثقة ثبت[٤] _ عنه عن عبد الله بن يزيد مرفوعا.

ورواه الجم الغفير عنه عن أبيه مرفوعا، وقفت على ستة عشر راو منهم، فيهم من الثقات: عبد الملك بن عمير[٥] وسعيد بن أبي بردة[٦].

وقد قدم البخاري رواية من لم يروه عن أبيه وقال : الأول أشبه. ثم أعل الحديث كله بمخالفة متنه_ الذي فيه:" أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل" _ للأحاديث الصحيحة الكثيرة البينة في أن قوما من المسلمين يدخلون النار ثم يخرجون منها بالشفاعة ومنها :حديث عمران بن الحصين مرفوعا :" يخرج قوم من النار بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم فيدخلون الجنة يسمون الجهنميين"[٧] وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا قال: "يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، فيخرجون منها قد اسودوا فيلقون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في جانب السيل، ألم تر أنها تخرج صفراء ملتوية؟!"[٨] وغيرها الكثير[٩]، وتعارض الحديث مع هذه الأحاديث ظاهر فكيف لا يكون على الأمة عذاب يوم القيامة مع وجود مثل هذه الأحاديث.

ووجه التعليل عند الإمام البخاري هو اختلاف الأسانيد على أبي بردة كما هو ظاهر، وترجيح الأسانيد التي جاءت من غير طريق أبي بردة عن أبي موسى أقرب وأشبه عند هذا الإمام، إذ رواتها من الثقات وقد رووها من غير الطريق المشهورة عن أبي بردة، فاحتمال حفظهم أقوى

---

[1] ابن حجر، التقريب (١٩٧٢).
[2] ابن حجر، التقريب (٦٥٨).
[3] ابن حجر، التقريب (١٥٦٣).
[4] ابن حجر التقريب (٤٤٨٤).
[5] ابن حجر، التقريب(٤٢٠٠)
[6] ابن حجر، التقريب (٢٢٧٥).
[7] أخرجه البخاري (٦٥٦٦) كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، وأبو داود (٤٧٤٠) كتاب السنة، باب في الشفاعة، والترمذي(٢٦٠٠) كتاب صفة جهنم، باب قصة آخر أهل النار.
[8] أخرجه البخاري (٢٢) كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان، ومسلم(١٨٢) كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.
[9] انظر البخاري، الصحيح (٤٤، ٨٠٦ ، ٧٤١٠) ومسلم، الصحيح (١٩١).

من احتمال وهمهم، وفي بعض رواياتهم قصة وقد تقدم أن ذكر القصة في الرواية يدل على حفظ راويها لها.

وإذا ترجحت هذه الطرق عند الإمام البخاري فإن نقد المتن بعد ذلك لن يكون لحديث قد خلا من الطعن في الإسناد، إذ بعض الأسانيد منها فيه رجل مبهم وبعضها الآخر يروى من طريق عبد الله بن يزيد مرفوعا ولا تثبت له صحبة[1]، وحينها فالنقد متوجه للإسناد والمتن معا.

وظني الغالب أن هذا هو الذي يريده الإمام البخاري، ولعل الكلمة السابقة للمعلمي في أن النقاد يتطلبون العلة إذا استنكروا المتن تأتي هنا، فقد يجاب عن بعض هذه العلل من حيث القواعد.

لكن يشكل على هذا الترجيح بين الروايات ومن ثم نقد المتن: رواية الجم الغفير هذا الحديث عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعا، وقدمت أنه بلغ في تعدادي ستة عشر راويا، وفي هؤلاء من أخرج لهم البخاري أحاديث عن أبي بردة عن أبي موسى في صحيحه مثل: سعيد بن أبي بردة[2] وعبد الملك بن عمير[3]. فيبعد الوهم على مثل هذا العدد وفيهم هؤلاء. ومن هنا حسنها الحافظ وصححها الشيخ الألباني[4].

ويشكل عليه أيضا من حيث المتن إمكان الجمع بين الأحاديث وقد بين ذلك أحد الأئمة النقاد وهو الإمام البيهقي في معرض رده على البخاري فقال: " وفي رواية أخرى عنه_ أي أبي هريرة_ : ما منكم من رجل إلا له منزلان منزل في الجنة ومنزل في النار، فإن مات ودخل النار ورث أهل الجنة منزله قال فذلك قوله أولئك هم الوارثون ...

قال البيهقي رحمه الله: ويشبه أن يكون هذا الحديث تفسيرا لحديث الفداء؛ والكافر إذا أورث على المؤمن مقعده من الجنة والمؤمن إذا أورث على الكافر مقعده من النار يصير في التقدير كأنه فدي المؤمن بالكافر والله أعلم.

وقد علل البخاري رحمه الله حديث الفداء برواية بريد بن عبد الله وغيره عن أبي بردة عن رجل من الأنصار عن أبيه، وبرواية أبي حصين عنه عن عبد الله بن يزيد، وبرواية حميد

---

[1] انظر: ابن أبي حاتم، المراسيل ص ١٠٢، والعلل ١١٢/١.
[2] البخاري، الصحيح(١٤٤٥، ٣٠٣٨، ٣٨١٤)
[3] البخاري، الصحيح (٦٧٨ ، ٣٣٨٥، ٤٣٤٢)
[4] انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة(٩٥٩)، وهناك نقل عن الحافظ ابن حجر تحسينه.

عنه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ [1]،ثم قال: الخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة وأن قوما يعذبون ثم يخرجون من النار أكثر وأبين.

وحديث أبي بردة ابن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ قد صح عند مسلم بن الحجاج وغيره رحمهم الله[2] من الأوجه التي أشرنا إليها وغيرها. ووجهه ما ذكرناه، وذلك لا ينافي حديث الشفاعة، فإن حديث الفداء وإن ورد مورد العموم في كل مؤمن فيحتمل أن يكون المراد به كل مؤمن قد صارت ذنوبه مكفرة بما أصابه من البلايا في حياته، ففي بعض ألفاظه: إن أمتي أمة مرحومة جعل الله عذابها بأيديها فإذا كان يوم القيامة دفع الله إلى كل رجل من المسلمين رجلا من أهل الأديان فكان فداؤه من النار. وحديث الشفاعة يكون فيمن لم تصر ذنوبه مكفرة في حياته ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في حديث الفداء بعد الشفاعة والله أعلم."[3]

والذي أراه صحة ما ذهب إليه الإمام البخاري من كون الروايات الأولى هي الأشبه، ومن ثم نقده للمتن، فإن في تلك الروايات رواية بريد بن أبي بردة عن أبي بردة وقد أكثر الشيخان في صحيحيهما من التخريج لهذه الطريق، فهي من الروايات المقدمة المعتبرة، وعلى هذا فاحتمال نقد المتن بعد نقد السند ليس فيه كبير شيء، ونستغني بذلك عن محاولة الجمع، والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني[4]: قال الإمام البخاري:" *وقال عمرو عن عبد الله بن سَلِمَة عن عبد الله: كنت مع النبي ﷺ ليلة الجن. **ولا يصح**.*

وقال عمرو: قلت لأبي عبيدة: كان أبوك مع النبي ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا[5].

حدثنا موسى قال: حدثنا وهيب عن داود عن عامر عن علقمة قال: قلت لعبد الله: من كان منكم مع النبي ﷺ ليلة الجن؟ قال: ما كان منا معه أحد فقدناه ليلة بمكة... بطوله[6].

---

[1] وهذا الفهم من الإمام البيهقي يؤيد أن البخاري يعل هنا الروايات ببعضها، خلافا لما ذكره الشيخ الألباني في الصحيحة ٢/٧٣٠.

[2] تقدمت رواية مسلم (٢٧٦٧) من طريق طلحة بن يحيى وعون وسعيد عن أبي بردة عن أبي موسى ولفظها :" إذا كان يوم القيامة دفع الله عز وجل إلى كل مسلم يهوديا أو نصرانيا، فيقول: هذا فكاكك من النار." وليس فيها لفظ :" أمتي أمة مرحومة" خلافا لما قاله الحاكم في المستدرك ٤/٢٥٤ .

[3] البيهقي، شعب الإيمان ١/٣٤٢ .

[4] وقد تحفظ شيخنا الأستاذ الدكتور شرف القضاة على هذا الحديث إذ ليس هو في نقد المتن، والذي أراه أن الإمام البخاري هنا لم يصرح بضعف الحديث من حيث السند، إنما علل ذلك من حيث إن المتن لا يصح لمخالفته الثابت من الأحاديث والله تعالى أعلم.

[5] وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١/١١ والدارقطني في السنن١/٧٧ من طريق شعبة عن عمرو به.

[6] وأخرجه مسلم(٤٥٠) كتاب الصلاة، باب الجهر في القراءة، من طريق إبراهيم وأبو داود (٨٥) كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ، والترمذي(٣٢٥٨) كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الأحقاف، من طريق عامر الشعبي كلاهما عن علقمة به.

حدثنا علي قال: حدثنا يعقوب قال: حدثنا أبي عن صالح عن أبي عبيدة قال: أخبرني طلحة بن عبد الله عن ابن لعبد الله بن مسعود: أن أباه حدثه: أن النبي ﷺ اجتهد ليلة الجن حتى خرج من البيوت. ولا يعرف لطلحة سماع من ابن عبد الله.

وقال جعفر بن ميمون أبو على البصري بياع الأنماط: عن أبى تميمة عن أبى عثمان عن عبد الله: أن النبي ﷺ خط عليه ببطحاء مكة[1].

حدثنا عارم قال: حدثنا معتمر عن أبيه قال: حدثني أبو تميمة عن عمرو _ولعله أن يكون قال البكالي_ حدثهم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ بهذا[2]. *ولا يعرف لعمرو سماع من ابن مسعود.*[3]))[4].

قلت : حاصل هذا أن علقمة وأبا عبيدة بن مسعود رويا عن ابن مسعود أنه لم يشهد ليلة الجن مع رسول الله. وخالفهم عبد الله بن سلمة وأبو عثمان النهدي وعمرو البكالي وابن لعبد الله.

ورجح البخاري رواية علقمة وأبي عبيدة ، وأعل الروايات الباقية:

فقال في رواية عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة_ وهو المرادي الكوفي_: لا تصح. إذ عبد الله بن سلمة متكلم فيه، قال البخاري: لا يتابع على حديثه. ونقل عن شعبة عن عمرو بن مرة: كان عبد الله يحدثنا فنعرف وننكر وكان قد كبر[5]. وقال أبو حاتم: تعرف وتنكر، وقال الدارقطني: ضعيف. وذكره العقيلي في الضعفاء، ووثقه العجلي ويعقوب بن شيبة[6].

وهذه المخالفة للثقات تقضي على مثل هذه الرواية.

وقال في رواية ابن عبد الله بن مسعود : لا يعرف لطلحة _ وهو ابن عبد الله بن عوف_ سماع من ابن لعبد الله بن مسعود.

قلت: روى طلحة عن سعيد بن زيد(ت٥١هـ) وابن عباس (٦٨هـ) وعائشة(ت٥٨هـ)، وتوفي سنة ٩٧ أو ٩٩.[7]

---

[1] أخرجه الترمذي (٢٨٦١) كتاب الأدب، باب ما جاء في مثل الله عز وجل لعباده، من طريق محمد بن أبي عدي عن جعفر به.
[2] وأخرجه أحمد ٣٩٩/١ بالسند نفسه.
[3] انظر هذه الروايات أيضا عند البخاري، التاريخ الكبير ٢٠١/٢.
[4] البخاري، التاريخ الأوسط(٣٤١/١_٣٤٢ لحيدان،٢٠١/١زايد)
[5] البخاري ، التاريخ الكبير ٩٩/٥ وانظر الأوسط ٣٤٣/١.
[6] انظر المزي، تهذيب الكمال١٥٣/٤ وابن حجر، تهذيب التهذيب ١٥٠/٣ وقد اختلط هذا الراوي على بعض الحفاظ فظنوه آخر لكن البخاري فرق بينهما وبين أن الثاني همداني يكنى أبا العالية.
[7] المزي، تهذيب الكمال ٥٠٧/٣ وابن حجر تهذيب التهذيب ١٥/٣.

وأبناء عبد الله بن مسعود هم : أبو عبيدة (ت٨٣هـ) وعبد الرحمن (ت٧٩هـ) وكلاهما كوفيان.

فالإدراك بين جدا لكن عدم وجود مثل هذه الرواية وتباعد البلدان جعلا البخاري يحكم بالانقطاع والله أعلم.

وأما رواية عمرو البكالي: فقد أعلها الإمام بأنه لا يعرف له سماعا من ابن مسعود رضي الله عنه، وعمرو البكالي قد اختلف في صحبته، فأثبتها البخاري وغيره ونفاها أبو حاتم الرازي وغيره[1]، لكنه مشهور بالرواية عن عبد الله بن عمرو من الصحابة، ولم أجد له رواية عن ابن مسعود غير هذه الرواية، فلعل التعليل بعدم السماع جاء من هنا ، لا سيما أن البكالي شامي، وابن مسعود كوفي، ولم يثبت أنهما التقيا، والله تعالى أعلم . نعم الراوي عن البكالي في هذا الحديث أبو تميمة الهجيمي ثقة[2]، لكن القرائن تشير إلى دقة نظر الإمام البخاري.

هذا ما أعل به الإمام الأحاديث المخالفة ورجح بذلك حديثي علقمة وأبي عبيدة عن ابن مسعود في عدم شهود ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم، وقد صرح النقاد كابن المديني بأن أعلمهم بابن مسعود هو علقمة ولذلك يذهب إلى قوله هنا[3]، والله تعالى أعلم.

وإلى ترجيح هذه الروايات مال أيضا الدارقطني والبيهقي[4].

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري: ((*حدثنا آدم قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، قلت لمقسم: إني أوتر بثلاث. فقال: لا، إلا بخمس أو سبع. فقلت: عمن؟ قال: عن الثقة، عن عائشة وميمونة، عن النبي ﷺ*[5].

وقال سفيان: عن منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ[6]*.ولا يعرف لمقسم سماع من أم سلمة ولا ميمونة ولا عائشة.*

وقال ابن عمر عن النبي ﷺ: صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل.

---

١ انظر الكلام في صحبته عند ابن حجر، الإصابة٤/٦٩٩ وابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٦/٤٥٨_٤٦٦، والبخاري ، التاريخ الكبير ٦/٣١٣.

٢ انظر ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٤/٤٩٢.

٣ انظر ابن المديني، العلل ص ٢٦٠.

٤ انظر البيهقي ، السنن الكبرى ١/١١ والدارقطني ، السنن ١/٧٦،٧٧.

5 أخرجه النسائي ٣/٢٤٠ من طريق سفيان بن الحسين عن الحكم به، وأحمد ٦/١٩٣ من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة به.

6 أخرجه النسائي ٣/٢٤٠ من طريق جرير عن منصور ولفظه :" كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع أو بخمس لا يفصل بينهن بتسليم"

وحديث ابن عمر أثبت وقول النبي ﷺ ألزم.

حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك: عن نافع وعبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر: أن رجلا سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل فقال: مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى[1]))[2].

قلت : بيان تعليل هذا الحديث بمخالفته للثابت من الأحاديث واضح، فكيف يجتمع النهي عن الوتر بأقل من خمسة، وجواز الوتر بركعة، لا سيما أن في حديث الحكم عن مقسم رجلا مبهما، وانقطاعا فيما بينه وبين أم سلمة. وحديث ابن عمر قد جاء بأصح الأسانيد التي يراها الإمام البخاري[3].

فكان نقد الإمام البخاري للمتن مقرونا بنقده للسند، كما هو واضح من منهجه.

الحديث الرابع: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط:((*قال عبد الرحمن بن مغراء :حدثنا رشدين بن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس رفعه: لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر*[4].

حدثنا أبو عاصم: عن سفيان،عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: صلى على قبر[5]. ***وهذا أصح.***

وروى أبو هريرة وغير واحد: أن النبي ﷺ صلى على قبر[6]. وهذا أصح))[7].

قلت : رشدين بن كريب ضعفه أحمد وابن معين والبخاري وأبو حاتم والنسائي وغيرهم فلا يحتج به هنا[8]، لكن له متابع في هذا الحديث وهو عبد الله بن كيسان عن عكرمة عن ابن

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح بالسند نفسه(٩٩١) كتاب العيدين، باب ما جاء في الوتر، ومسلم (٧٤٩) كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل، وغيرهما.

[2] البخاري، التاريخ الأوسط(٤٣٨/١ لحيدان،٢٩٣/١ زايد)

[3] انظر: ابن كثير، اختصار علوم الحديث ص٣٣.

[4] أخرجه الطبراني في الكبير١١/(١٢١٦٨) من طريق ابن مغراء لكن بزيادة أبيه أي عن كريب. ورشدين يروي عن أبيه وعن ابن عباس.

[5] أخرجه البخاري (١٣١٩) كتاب الجنائز باب سنة الصلاة على الجنازة، من طريق شعبة عن الشيباني، ومسلم (٩٥٤) كتاب الجنائز باب الصلاة على القبر، من طريق ابن إدريس عن الشيباني به .

[6] انظر حديث أبي هريرة عند البخاري (١٣٣٧) كتاب الجنائز باب الصلاة على القبر، ومسلم (٩٥٦) كتاب الجنائز باب الصلاة على القبر، ولفظه :" أن رجلا أسود أو امرأة سوداء كان يقم المسجد فمات فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقالوا: مات. قال: أفلا كنتم آذنتموني به؟! دلوني على قبره أو قال: قبرها، فأتى قبرها فصلى عليها" وحديث أنس عند مسلم (٩٥٥) كتاب الجنائز باب الصلاة على القبر، بلفظ :" صلى على قبر".

[7] البخاري، التاريخ الأوسط(٤٦/٢ لحيدان، ٦٠/٢ زايد)

[8] انظر: ابن حجر ، تهذيب التهذيب ١٦٩/٢.

عباس به مرفوعا[1]، وهذه المتابعة أيضا لا يفرح بها فعبد الله بن كيسان ضعيف أيضا، يخطئ عن عكرمة كما بين ابن عدي وضعفه أبو حاتم والبخاري وقال الدارقطني والنسائي: ليس بالقوي، لكن ذكره ابن حبان في الثقات[2].

وبه فإن سند هذا الحديث ليس في محل الاحتجاج فمخالفته لغيره من الأحاديث الثابتة لا سيما عن راويه تقضي عليه بالضعف وهذا ما بينه البخاري.

ويفهم من هذا أن البخاري فهم الحديث على عمومه، فالنهي عن الصلاة عام في جميع الأحوال، فلما جاء حديث ينقض هذا العموم _وهو صحيح_ ضعف البخاري الحديث به.

وعلى هذا فهل يضعف البخاري الأحاديث الأخرى التي تنهى عن الصلاة إلى القبور كحديث أبي مرثد الغنوي مرفوعا :" لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها"[3]، بناء على نقد هذا المتن، أم أنه نقده للعلة السابقة أيضا في السند، وهذا ما أظن وأرجح، لكن ينبغي التنبه إلى أنه لم يخرج حديثا في النهي عن الصلاة إلى القبور[4].

الحديث الخامس: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: *((صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي: تركه سليمان بن حرب، منكر الحديث.*

روى عن سالم، عن أبيه، عن عمر رفعه: من غل فأحرقوا متاعه[5].

لا يتابع عليه.

وقال النبي ﷺ في الغال: صلوا على صاحبكم[6]. لم يحرق متاعه[7]))[8].

قلت: صالح بن محمد بن زائدة ضعيف ضعفه الأئمة ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري والدارقطني وغيرهم[1]، وقد تفرد بهذا الحديث عن سالم فرده النقاد، لا سيما أنه مخالف للثابت من الأحاديث وهو ما ذكره البخاري.

---

[1] عند الطبراني في الكبير ١١/(١٢٠٥١).

[2] انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٢٢٦/٣. وسبق قلمه في التقريب (٣٥٥٨) فقال : صدوق يخطئ كثيرا . واغتر بذلك الشيخ الألباني فحسن الحديث بطريقيه في " الصحيحة"(١٠١٦) وهو بعيد .

[3] أخرجه مسلم (٩٧٢) كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة فيه.

[4] وأما أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد فباب آخر والله تعالى أعلم.

[5] أخرجه أبو داود (٢٧١٣) كتاب الجهاد ، باب في عقوبة الغال، والحاكم في المستدرك ١٢٨/٢ في كتاب قسم الفيء، والبيهقي ١٠٢/٩ كتاب السير، باب لا يقطع من غل في الغنيمة، كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد عن صالح به.

[6] أخرجه أبو داود(٣٧١٠) كتاب الأشربة، باب في صفة النبيذ، وابن ماجه(٢٨٤٨) كتاب الجهاد، باب في الغلول، ومالك في الموطأ٤٥٨/٢ كتاب الجهاد، باب في الغلول، من حديث زيد بن خالد الجهني وهو حديث صحيح كما بينه الشيخ شعيب في تحقيقه لابن حبان ١٩١/١١.

[7] وانظر كلامه في الكبير ٢٩١/٤.

[8] البخاري، التاريخ الأوسط (٨١/٢ لحيدان،١٠٣/٢ زايد)

وممن تكلم فيه من النقاد : ابن عبد البر[2] والبيهقي[3] فذكروا علة ضعف أبي واقد ومخالفته للثابت، وأبو داود والدارقطني فذكروا علة أخرى وهي: ورود قصة من رواية أبي واقد فيها أن الوليد بن هشام أمر بغال فأحرق متاعه، وعمر بن عبد العزيز وسالم بن عبد الله حاضران. قالوا : وهذه الرواية أصح[4]. قلت: وهي دالة على عدم ضبط أبي واقد والله أعلم.

الحديث السادس : قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط:*((حدثنا أبو عاصم: عن فلان وهو عبد الواحد بن نافع الكلابي اليمامي أبو الرماح قال: مررت إلى المدينة أو بالمدينة فإذا مؤذن يؤذن للعصر، فقال رجل: حدثني أبي أن النبي ﷺ أمر بتأخير هذه الصلاة. قلت: من هذا؟ قالوا عبد الله بن رافع بن خديج.*

حدثنا الحسن بن الصباح قال: حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن عبد الواحد بن نافع قال: حدثني عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ بهذا.

وحدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا عبد الواحد بن نافع أبو الرماح: شهدت عبد الرحمن بن رافع بن خديج قال: أخبرني أبي: أنه كان سمع النبي ﷺ يأمر بتأخير العصر.

وقال حرمي بن عمارة حدثنا عبد الواحد بن نفيع بن علي الكلابي: خرجت إلى المدينة فسمعت عبد الله بن رافع بن خديج: حدثني أبي أمر النبي ﷺ بتأخير العصر[5].

وعبد الواحد لم يتبين أمره. ***ويروى عن النبي ﷺ من وجوه أنه كان يعجل العصر.***

حدثنا محمد بن يوسف قال: حدثنا الأوزاعي قال: حدثنا أبو النجاشي قال: سمعت رافع بن خديج قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ العصر فننحر جزورا فنقسم عشر قسم فنأكل لحما نضيجا قبل أن تغرب الشمس.[6]

وقال حفص بن عبيد الله: عن أنس: كنا نصلي مع النبي ﷺ العصر فيسير الراكب ستة أميال قبل أن تغيب الشمس.[7]

---

[1] انظر: ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٢/٥٣٣.
[2] ابن عبد البر، التمهيد ٢/٢٢.
[3] البيهقي، السنن الكبرى ٩/١٠٣.
[4] أبو داود(٣٧١٤) كتاب الأشربة، باب في شراب العسل، والدارقطني في العلل ٢/٢٥.
[5] انظر روايات هذا الحديث أيضا عند البخاري في الكبير ٥/٨٨ و٦/٦١ وأحمد في المسند ٣/٤٦٣ والدارقطني في السنن ١/٢٥١والطبراني في الكبير ٤/(٤٣٧٦)، وهي من طريق عبد الواحد هذا.
[6] أخرجه البخاري(٢٤٨٥) كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام، بالسند نفسه ومسلم(٦٢٥) كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالعصر، من طريق عن الأوزاعي به وغيرهم.
[7] أخرج هذا اللفظ الدارقطني في السنن ١/٢٥٥ وأصل القصة عند مسلم(٦٢٤) كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالعصر، من طريق موسى بن سعد عن حفص به.

حدثني عبد الرحمن بن يونس قال: حدثنا حاتم قال: حدثنا يزيد بن عمرو الأسلمي عن عبد العزيز عن عقبة بن سلمة بن الأكوع قال: صليت مع عبد الله بن رافع بن خديج العصر بالضرية[1] وأهل البادية يؤخرون فأخرها جدا فقلت له. فقال: مالي وللبدع؟! هذه صلاة آبائي مع النبي ﷺ. ويزيد هذا غير معروف سماعه من عبد العزيز.

وقالت عائشة : كان النبي ﷺ يصلي العصر والشمس طالعة في حجرتي قبل أن يظهر الفيء[2]))[3].

قلت: تفرد عبد الواحد بهذا الحديث عن ابن رافع بن خديج، وأعل الإمام البخاري حديثه هنا بعلتين أولاهما: أن عبد الواحد هذا لم يتبين أمره. والثانية: مخالفته للثابت من الأحاديث الصحيحة.

وقال في الكبير بعد أن أورد روايات عبد الواحد: ولا يتابع عليه. ثم ذكر رواية أبي النجاشي في تعجيل العصر وقال: هذا أصح.

وعبد الواحد بن نافع، وقيل: ابن نفيع، وقيل: ابن الرماح، وكنيته :أبو الرماح. ليس له إلا هذا الحديث وقد تكلم فيه الأئمة وضعفوا حديثه.

قال الدارقطني بعد أن أورد هذا الحديث:" وهذا حديث ضعيف الإسناد من جهة عبد الواحد هذا لأنه لم يروه عن ابن رافع بن خديج غيره. وقد اختلف في اسم ابن رافع هذا. ولا يصح هذا الحديث عن رافع ولا عن غيره من الصحابة. والصحيح عن رافع بن خديج وعن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ ضد هذا وهو التعجيل بصلاة العصر والتبكير بها."[4]

وقال البيهقي بعد أن أورد رواية أبي النجاشي:" وهذه الرواية الصحيحة عن رافع بن خديج تدل على خطأ ما رواه عبد الواحد أو عبد الحميد بن نافع أو نفيع الكلابي عن بن رافع بن خديج عن أبيه: أن رسول الله ﷺ كان يأمرهم بتأخير العصر. وهو مختلف في اسمه واسم أبيه واختلف عليه في اسم ابن رافع فقيل فيه: عبد الله. وقيل: عبد الرحمن. قال البخاري: لا يتابع عليه. واحتج على خطئه بحديث أبي النجاشي عن رافع."[5]

---

[1] الضرية: قرية لبني كلاب على طريق البصرة إلى مكة وهي إلى مكة أقرب، انظر: ابن منظور،لسان العرب، مادة(ضري).

[2] أخرجه البخاري (٥٤٦) كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، ومسلم(٦١١) كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، من طريق الزهري عن عروة عن عائشة.

[3] البخاري، التاريخ الأوسط(٢/٤٩_٥٠ لحيدان،٢/ ٤٦ زايد)

[4] الدارقطني، السنن ١/٢٥١.

[5] البيهقي، السنن الكبرى ١/٤٤٢

وقال فيه ابن حبان : شيخ يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه[1].

وعليه فيريد البخاري بعدم تبين أمره جهالة حاله وضعفه، وهو ما أشار إليه في الكبير.

والعلة الثانية: أن عبد الواحد خالف الرواية الثابتة عن رافع بن خديج في تقديم صلاة العصر وخالف غيرها مما يرويه أنس وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما بين البخاري.

ويبقى هنا قول عبد الله بن رافع بن خديج عندما أخر الصلاة: هذه صلاة آبائي. وقد أعلها البخاري هنا بعدم سماع يزيد من عبد العزيز بن عقبة بن سلمة وذكر في " التاريخ الكبير" أن حديث عبد العزيز لا يصح وهو منقطع[2]. ووافقه العقيلي وابن عدي[3].

---

[1] ابن حبان، المجروحين ١٥٤/٢، واعجب منه رحمه الله حيث ذكره في الثقات أيضا ١٢٥/٧.

[2] البخاري، التاريخ الكبير ٢٣/٦.

[3] العقيلي، الضعفاء ١٣/٣ ، وابن عدي ، الكامل٢٨٩/٥.

المبحث الثاني: نقد المتن بالعرض على التاريخ:

لا يخفى ما لعلم التاريخ من أثر واضح في علوم الحديث، سواء من حيث السند أو من حيث المتن، فكم من كذاب افتضح، وكم من إسناد بانت علته وإرساله، وكم من راو تميز عن غيره، وكم من متن قد بان نسخه باستعمال هذا العلم، وكان من جملة تأثيره الواضح نقد بعض الروايات التي ثبت تاريخيا عدم إمكانها، فأبان الحفاظ عن علتها[١].

لكن الطريق إلى إثبات ذلك صعب وعر، فيحتاج إلى شروط في الحادثة التاريخية، من ثبوت يقينها وشهرتها وغير ذلك[٢]، فليس كل مخالفة تاريخية نرد بها الحديث، لا سيما إن روي هذا التاريخ عمن يتهم في رواية الحديث.

وهذا حاصل منهج الإمام البخاري هنا، فإنه يشترط ثبوت الحادثة يقينا وشهرتها، كما تجد في الحديث الأول، لكنك تجد في الحديث الثاني عكس ذلك، فتراه يرد الأخبار التاريخية إذا كانت من طريق الضعفاء، وإليك الأمثلة:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*قال محمد بن سلمة: عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي انيسة، عن محمد بن عبد الله*[٣]*، عن المطلب، عن أبي هريرة: دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ امرأة عثمان وفي يدها مشط*[٤].

ولا أرى حفظه، لأن رقية بنت النبي ﷺ ماتت أيام بدر وأبو هريرة هاجر بعد ذلك بنحو من خمس سنين أيام خيبر، ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة ولا لمحمد عن المطلب ولا تقوم به الحجة.

حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان: ثنا عثمان بن أبي سليمان قال: سمعت عراك بن مالك قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر[٥]*.*))[٦]

قلت: وفاة السيدة رقية رضي الله عنها أيام بدر جاء في حديث لعثمان رضي الله عنه، وهو قوله :"وأما قوله _أي المعترض _ إني تخلفت يوم بدر فإني كنت أمرض رقية بنت رسول

---

[١] انظر في ذلك: العكايلة، سلطان، نقد الحديث بالعرض على المعلومات والوقائع التاريخية ص٤٨ _ ٧١.
[٢] انظر: المرجع السابق، ص٧٢ _٩٢.
[٣] وهو ابن عمرو بن عثمان كما في رواية الحاكم ٤٨/٤.
[٤] أخرجه الحاكم في المستدرك ٤٨/٤ والطبراني في الكبير ١/(٩٩) من طريق أبي عبد الرحيم به.
[٥] أخرجه أحمد ٣٤٥/٢ من طريق خثيم بن عراك عن أبيه به.
[٦] البخاري، التاريخ الأوسط(١/٩٠_٩١ لحيدان، ١٧/١ زايد) وانظر: التاريخ الكبير ١٢٩/١.

الله ﷺ حين ماتت"[1] وأثبت الوفاة آنذاك أهل السير والتاريخ فلم أر فيه خلافا بينهم[2]، وكذلك مجيء أبي هريرة المدينة أيام خيبر وفيه الحديث المتقدم في المتن، وكلام أهل السير[3].

وعليه فمخالفة هذا الحديث للواقع التاريخي واضحة والجمع متعذر فلذا رده البخاري لا سيما مع عدم الاتصال في السند بين محمد بن عبد الله _ وهو ابن عمرو بن عثمان كما تقدم _ والمطلب وبين المطلب وأبي هريرة، وقد تقدم الكلام على هذا في مبحث التعليل بعدم معرفة السماع.

وقد وافق النقاد الإمام البخاري على تعليل هذا الحديث فأعله الحاكم والدارقطني[4].

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري: *((حدثني محمد بن سلام: ثنا ابن الفضيل: ثنا حصين: عن شقيق، عن مسروق قال: سألت أم رومان وهي أم عائشة عما قيل فيها قالت: بينما أنا مع عائشة فذكرت قصة الإفك[5].*

حدثنا محمد بن كثير: أخبرنا سليمان: عن حصين، عن أبي وائل قال: حدثني مسروق عن أم رومان أم عائشة قالت: لما رميت عائشة خرت مغشيا عليها[6].

حدثنا موسى بن إسماعيل: ثنا أبو عوانة، عن حصين، عن أبي وائل قال: حدثني مسروق بن الأجدع: حدثتني أم رومان وهي أم عائشة أم المؤمنين: بهذا[7].

وروى علي بن زيد عن القاسم: ماتت أم رومان زمن النبي ﷺ[8].

وفيه نظر، وحديث مسروق أسند))[9].

قلت: هذا الحديث يرد فيه الإمام البخاري الأخبار التاريخية لأجل الرواية، وهذا يعني اشتراطه ثبوت الخبر التاريخي عند التعارض، وإليك البيان:

---

[1] أخرجه أحمد ٦٨/١ ، ٧٥.

[2] انظر الذهبي، السير ٢٥٠/٢ وابن حجر، الإصابة٦٤٨/٧.

[3] انظر ابن سعد، الطبقات ٣٢٧/٤ والذهبي، السير ٥٨٨/٢.

[4] انظر: الحاكم ، المستدرك٤٨/٤، وابن طاهر، أطراف الغرائب والأفراد ٢٦٤/٥.

[5] أخرجه البخاري في الصحيح(٣٣٨٨) كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعلى: لقد كان في يوسف... الآية بالسند نفسه.

[6] أخرجه البخاري(٤٧٥١) كتاب التفسير، باب قوله "ولولا فضل الله ..." الآية بالسند نفسه.

[7] أخرجه البخاري في الصحيح (٤١٤٣)كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع.

[8] أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢٧٦/٨ من طريق يزيد بن هارون وعفان بن مسلم عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن محمد قال :" قال لما دليت أم رومان في قبرها قال رسول الله ﷺ من سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين فلينظر إلى أم رومان".

[9] البخاري، التاريخ الأوسط(١١٧/١ لحيدان، ٣٧/١ زايد)

حديث علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن محمد يصرح بأن وفاة السيدة أم رومان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم، وأما الأحاديث الأخرى فتقتضي تأخر زمن وفاتها إذ أدركها مسروق بن الأجدع وهو تابعي انتقل إلى الحجاز بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد صرح بالسماع منها، ولذا فقد قدم البخاري تلك الروايات وعلل رواية علي بن زيد إذ حديث مسروق أقوى ولذا أخرجه في صحيحه، وعلي بن زيد ضعيف ضعفه جمع من الأئمة[1].

وقد خالف البخاري وعارضه في ذلك جمع من الحفاظ فصرحوا بوفاة أم رومان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، والخطأ في حديث مسروق، ومنهم: الخطيب البغدادي، والمزي، والسهيلي، وابن سيد الناس، واعتمدوا هذه الرواية ورواية أخرى للواقدي ، وتعقبهم الحافظ ابن حجر في مواضع بضعف رواية ابن جدعان والواقدي وصحة رواية مسروق، وببعض الأحاديث التي يفهم منها تأخر وفاة أم رومان[2].

وقد قال بهذا جمع من النقاد كإبراهيم الحربي، وأبو نعيم الأصبهاني[3].

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: (*(وقال سليمان بن حرب: روى ابن فضاء هذا الحديث:" نهى النبي ﷺ* عن كسر سكة[4] *المسلمين الجارية بينهم"*[5].

*قال سليمان: **وإنما ضرب السكة حجاج بن يوسف، لم يكن في عهد النبي ﷺ***))[6].

قلت: نقل الإمام هذا التعليل مرتضيا له، وهو تعليل للحديث من حيث مخالفته للتاريخ، فلم تكن السكة معروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم.

ومحمد بن فضاء صاحب هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة[7].

---

1 ابن حجر ، تهذيب التهذيب ١٩٤/٤.
2 انظر: ابن حجر، الإصابة ٢٠٦/٨ ، فتح الباري٤٣٨/٧.
3 ابن حجر، الإصابة ٢٠٦/٨.
4 السكة: الدنانير والدراهم المضروبة يسمى كل واحد منهما سكة لأنه طبع بالحديدة واسمها السكة والسك. انظر: ابن الأثير، النهاية ٣٨٤/٢.
5 أخرجه أبو داود (٣٤٤٩) كتاب البيوع، باب في كسر الدراهم، وابن ماجه (٢٢٦٣) كتاب التجارات، باب النهي عن كسر الدراهم، من طريق محمد بن فضاء عن أبيه عن علقمة بن عبد الله عن أبيه مرفوعا.
6 البخاري، التاريخ الأوسط (١٠٩/٢ لحيدان،١٤٥/٢ زايد)
7 ابن عدي ، الكامل ١٦٩/٦ ، وابن حجر ، التهذيب ٢٣٩/٥.

المبحث الثالث: نقد المتن بمخالفة الثابت من واقع الصحابة:

كنت قد قدمت نقد الإمام البخاري لمتون مخالفة للثابت من الأحاديث، ولمتون خالفت التاريخ، وقد وجدت في هذه الدراسة نقده لمتون خالفت واقعا معينا عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء كان هذا الواقع من أفعالهم أو أقوالهم أو أحوالهم، وإليك هذه الأمثلة:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في الأحاديث التي تذكر قتل معاوية إذا رؤي على المنبر وقد تقدم شيء منها قبل: *((قال أبو بكر بن عياش عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذوها دينا، وقد أدرك أصحاب النبي ﷺ معاوية أميرا في زمان عمر، وبعد ذلك عشرين سنة فلم يقم إليه أحد فيقتله .*

وهذا مما يدل على هذه الأحاديث: أن ليس لها أصول ولا يثبت عن النبي ﷺ خبره على هذا النحو في أحد من أصحاب النبي ﷺ، إنما يقوله أهل الضعف بعضهم في بعض إلا ما يذكر أنهم ذكروا في الجاهلية ثم أسلموا فمحا الإسلام ما كان قبله))[1].

قلت: فهذا تحقيق زائد في تضعيف مثل هذه الأحاديث، فلو كان لها أصل لفعل هذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والمعروف أن معاوية كان أميرا على الشام في خلافة عمر رضي الله عنه وما بعده[2]، فكيف لا يأتمروا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم مع تحققهم في تطبيق أوامره صلى الله عليه وسلم واتباعهم لأقواله.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري **في** التاريخ الأوسط: *((حدثنا عبد الله قال: حدثنا الليث قال: حدثني يونس عن ابن شهاب: سمعت ابن أكيمة الليثي يحدث عن سعيد بن المسيب يقول: سمعت أبا هريرة يقول: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة جهر فيها قال: مالي أنازع القرآن، فانتهى الناس عن القراءة*[3].

وهو من كلام الزهري.

---

[1] البخاري، التاريخ الأوسط(٢٥٦/١ لحيدان، ١٣٦/١ زايد)

[2] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٣٢/٣.

[3] أخرجه أبو داود (٨٢٦) كتاب الصلاة، باب من رأى القراءة، والترمذي (٣١٢) كتاب الصلاة، باب ما جاء في ترك القراءة، وابن ماجه (٨٤٩) كتاب إقامة الصلاة، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، وغيرهم ، كلهم من طرق عن الزهري به.

حدثني الحسن الصباح قال: حدثنا مبشر عن الأوزاعي قال الزهري: فاتعظ الناس بذلك فلم يكونوا يقرؤون فيما جهر[1]. *وأدرجوه في حديث النبي ﷺ.*

وليس هو من حديث أبي هريرة والمعروف عن أبي هريرة أنه كان يأمر بالقراءة.

قال أبو السائب: قال لي أبو هريرة: اقرأ بها في نفسك يا فارسي[2].

وقال بعضهم: الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة[3]. *ولا يصح عن سعيد))*[4].

قلت: بين الإمام البخاري هنا الإدراج في الحديث ووضحه من وجهين، أولهما: رواية الأوزاعي عن الزهري التي تبين أن هذه الزيادة من كلامه لا من الحديث[5]. ويشهد لها رواية الليث وابن جريج عن الزهري به إلى قوله :"مالي أنازع القرآن" دون تلك الزيادة[6].

وثانيهما: أن أبا هريرة راوي الحديث لم يكن يعمل بهذه الزيادة، فقد جاء عنه الأمر بالقراءة خلف الإمام وهذا مخالف لما جاء في الحديث عنه، فثبت أن هذا اللفظ ليس له وإنما هو لمن بعده.

وعليه فالإدراج بين في هذا الحديث وقد وافقه عليه جماعة من النقاد مثل: محمد بن يحيى الذهلي وأبي داود والخطابي وابن حبان والبيهقي والخطيب البغدادي[7].

ونقل ابن القيم قول المخالفين لهم بأنه لا تنافي بين هذه الروايات بل كلها محتملة ولا تعل بعضها، فجاءت هذه الزيادة من قول أبي هريرة كما جاءت من قول الزهري كما جاءت من قول معمر، وكلهم قد قالوها، فلو كان قول الزهري له علة في قول أبي هريرة لكان قول معمر له علة في قول الزهري[8] .

---

1 وأخرجه عن الأوزاعي ابن حبان ١٦٠/٥ والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" ص١٤١ .

2 أخرجه مسلم (٣٩٥) كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة، وأبو داود (٨٢١) كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته، وغيرهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وأبي السائب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

3 وهي رواية الأوزاعي المتقدمة .

4 البخاري، التاريخ الأوسط(٣١٢/١ لحيدان، ١٧٧/١ زايد)

5 مع التنبه إلى خطأ الأوزاعي الذي نص عليه النقاد في ذكره سعيد بن المسيب بدلا من ابن أكيمة، وسببه أن ابن أكيمة كان يحدث سعيدا بهذا الحديث فوهم الأوزاعي فذكر سعيدا فقط. انظر ابن حبان ١٦١/٥ وابن عبد البر، التمهيد ٢٤/١١.

6 انظر: البيهقي ، القراءة خلف الإمام ص ١٤٠.

7 انظر: ابن حبان ١٦٠/٥ والبيهقي ، السنن الكبرى ١٥٧/٢ والخطيب البغدادي، الفصل للوصل ٢٩٣/١، وابن حجر، التلخيص الحبير ٢٣١/١.

8 ابن القيم، تهذيب سنن أبي داود ٣٩٢/١.

قلت: ويعترض على هذا بأن هذا التعليل يرجع إلى القرائن وهـــي هنـــا مـــا ذكرهـــا البخاري، والاحتمالات العقلية المجردة عن القرائن لا مدخل لها في مباحث الأسانيد. والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط : *((حدثنا أبو عاصم: عن ابن جريج، عن مظاهر بن أسلم، عن القاسم، عن عائشة رفعه:" طلاق الأمـــة تطليقتـــان وعـــدتها حيضتان."* [1]

قال أبو عاصم: ثم لقيت مظاهرا فحدثني به، وكان أبو عاصم يضعف مظاهرا.

حدثنا يحيى بن سليمان قال: حدثنا ابن وهب قال: حدثني أسامة بن زيد بن أسلم، عـــن أبيه، عن القاسم وسالم:" عدة الأمة حيضتان، وطلاق الحر الأمة ثلاث، وطلاق العبـــد الحـــرة تطليقتان".

وقال: ليس هذا في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ ولكن عمل بها المسلمون [2]***.***

وهذا يرد حديث مظاهر)) [3]***.***

قلت: ضعف البخاري حديث مظاهر هذا بعلتين:

أولاهما: ضعف مظاهر كما نقل عن أبي عاصم _وهو النبيل_ وتكلم فيه أيضا الترمذي فقال: حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نعرف له فـــي العلم غير هذا الحديث، وأبو داود وقال: حديث مجهول، والبيهقي، وضعفه ابن معين وأبو حاتم وغيرهم[4].

والثانية: أن القاسم بن محمد _ وهو الذي يروي عنه مظاهر _ وسالم بن عبد الله بينا أن هذا مما لم يرد في سنة رسول الله ﷺ وإنما عمل المسلمين عليه، وهذا يؤكد عدم صحة الرفع وخطأ مظاهر فيه، إذ كيف يروي سالم الحديث مرفوعا ثم يقول : لا أعلمه في السنة!!

فمخالفة الحديث مع ضعف مظاهر مما يضعف الحديث ضعفا بينا.

---

[1] أخرجه أبو داود (٢١٨٩) كتاب الطلاق، باب في سنة طلاق العبد،والترمذي (١١٨٢) كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء في أن طلاق الأمة تطليقتان، وابن ماجه(٢٠٨٠) كتاب الطلاق، باب في طـــلاق الأمـــة وعـــدتها، وغيرهم من طريق أبي عاصم عن ابن جريج به.

[2] وأخرجه الدارقطني في السنن ٤/٤٠ والبيهقي في السنن ٧/٣٧٠ من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أســـلم عن القاسم به، وهي رواية صحيحة كما قال الحافظ في "الدراية" ٢/٧٠.

[3] البخاري، التاريخ الأوسط(٢/٨٠ لحيدان،١٢٨/٢ زايد)

[4] الترمذي ، الجامع (١١٨٢) وأبو داود، السنن(٢١٨٩) والبيهقي ، السنن ٧/٤٢٦ ، وابن أبي حـــاتم، الجـــرح والتعديل ٨/٤٣٩.

الحديث الرابع: قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط: ((*حدثنا ابن الأصبهاني: ثنا المحاربي عن ليث عن مجاهد: قال لي أبو هريرة: يا فارسي اشكم درد*[1].

قال ابن الأصبهاني: ورفعه ذواد[2].

وليس له أصل، أبو هريرة لم يكن فارسيا إنما مجاهد فارسي))[3].

قلت: ذوّاد بن عُلبة ضعيف ضعفه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن عدي وابن حبان وغيرهم[4] فالعلة في هذا الحديث منه، لا سيما وقد جاء موقوفا على أبي هريرة من قوله لمجاهد، وهو الذي تؤيده القرائن إذ إن أبا هريرة لم يكن فارسيا فلن يخاطبه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وإنما الفارسي مجاهد.

فهذا من دقة تعليل الإمام البخاري الأحاديث، والله تعالى أعلم.

[1] وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٢١/٣

[2] أخرجه ابن ماجه(٣٤٥٨) كتاب الطب باب الصلاة شفاء، وأحمد ٣٩٠/٢ من طريق ذواد عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعا.

[3] البخاري، التاريخ الأوسط (١٨٦/٢ لحيدان،٢٥٨/٢ زايد)

[4] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٣٥/٢ و تقريب التهذيب (١٨٤٤).

الخاتمة

بعد هذا التطواف في شيء من منهجية نقد الحديث عند الإمام البخاري في كتابه التاريخ الأوسط، لا يمكن للباحث إلا الإقرار بتلك الجهود العظيمة الجبارة التي بذلها أئمتنا في خدمة هذا العلم الشريف.

ويمكن للباحث أن يلخص أبرز ما توصل إليه من نتائج في هذه الرسالة بما يلي:

١. إن الإمام البخاري شيخ صناعة نقد الحديث ومقدمها، يظهر ذلك من كمال دقته في النقد وقوة مدركه في ذلك، ومن تسليم الأئمة أحكامه على الأحاديث وقبولها في الكثير الغالب.

٢. يختلف الإمام البخاري عن غيره من النقاد بشدة اختصاره في التعبيرات النقدية على الأحاديث، فلا يكاد يصرح بشرح لموضع الخطأ أو طريقة الكشف عنه، ولذا كان استخلاص منهجه أمرا ليس بالهين، بخلاف ابن أبي حاتم في "علل الحديث" فقد أبان وأوضح عن كثير من أسباب الخطأ ومواضعه.

٣. إن اعتناء الإمام البخاري بمسألة السماع واضح جدا من حيثيات كثيرة، فقد تعددت المقولات النقدية عنده في هذه المسألة، وكانت كل مقولة تتضمن معاني ليست في الأخرى، وقد ظهرت دقته في هذا الباب بوضوح، وقد تنوعت وسائل الكشف عن الانقطاع عنده.

٤. ليست زيادة الثقة في الوصل والرفع مقبولة على الاطلاق عند الإمام البخاري كما اشتهر في بعض كتب المصطلح، وإنما قد يقبل الزيادة وقد يردها بناء على ما اجتمع عنده من قرائن.

٥. الترجيح بين الأسانيد المتعارضة ليس له قانون مطرد عند هذا الإمام، وإنما كل حديث له أحواله المستقلة، والأمر فيه دائر مع القرائن.

٦. للتفرد والمخالفة أثرهما الواضح الجلي في الكشف عن الخطأ في الرواية عند الإمام البخاري، وليس كل تفرد أو مخالفة مردودة عنده، بل هي راجعة للقرائن، وقد تنوعت قرائن الرد بالمخالفة عنده هنا.

٧. اعتنى الإمام البخاري بنقد متون الأحاديث، لكنه كان يتطلب لها علة إسنادية، فلم أجد متنا معلولا عنده إلا ويعلله بعلة إسنادية.

٨. تنوع مباحث نقد المتون عند الإمام البخاري، فكان ينقد ما خالف الثابت من الأحاديث، وكذلك ما خالف المشهور من التواريخ، وما خالف واقع الصحابة رضي الله عنهم.

٩. الأحاديث التي اختلف فيها حكم الإمام البخاري مع حكم النقاد قليلة جدا، مما يدلنا على وحدة في المنهجية العامة للنقد عندهم.

١٠. ليس الفرق بين التاريخ الأوسط والتاريخ الصغير واضحا، بل ما زال في المسألة غموض وعدم وضوح.

هذه أهم النتائج التي خرج الباحث بها، وإنه على ذلك يرى أن أهم التوصيات هي:

١. لزوم إتمام العمل بإبراز منهج الإمام البخاري النقدي من خلال كتبه الأخرى، حتى تتضح الصورة تامة أمام الباحثين وطلاب العلم.

٢. إعادة إخراج كتاب التاريخ الأوسط بإبراز القضايا النقدية ومسائل الوفيات فيه وشرح إشارات الإمام البخاري بوضوح.

٣. أهمية زيادة التدقيق والتحقيق في مسائل السماع والانقطاع عند الإمام البخاري ولو ببحث مستقل.

هذا، والله تعالى أعلم وأحكم وأكرم والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

_ إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط٢،٢م، دار إحياء التراث، بدون.

_ ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ)، **النهاية في غريب الحديث**، بدون ط،٥م، (تحقيق طاهر محمد الزاوي-محمود محمد الطناجي)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ

_ الأجري، أبو عبيد، (١٩٩٧) **سؤالات أبي داود**، ط١، ٢مجلد، (دراسة عبد العليم البستوي) مكتبة دار الاستقامة، مكة.

_ الإدلبي، **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**، دار الآفاق العربية.

_ أسعد تيم، (١٩٩٤)**علم طبقات المحدثين**، ١م، ط١، دار الرشد، الرياض.

_ الألباني،محمد ناصر الدين، (١٩٩٥) **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ١٢م، مكتبة المعارف، الرياض،.

_الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، مكتبة المعارف، الرياض.

_الباجي، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤ هـ)، **التعديل والتجريح**، ١ط،٣م، (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء للنشر ، الرياض، ١٩٨٦ م.

_الباغندي، محمد بن محمد بن سليمان (ت ٣١٢ هـ) ، **مسند عمر**،١م، (تحقيق محمد عوامة)، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق، ١٤٠٤هـ .

_البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦ هـ)، **التاريخ الأوسط**، ط١، ١مجلد، (تحقيق محمد إبراهيم اللحيدان) دار الصميعي، الرياض١٩٩٨.

_البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦ هـ)، **التاريخ الصغير**، ط١ ، ٢مجلد، (محمود ابراهيم زايد)، دار الوعي، حلب ١٩٧٧م.

_البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦ هـ)، **التاريخ الكبير**،مصورة، ٨مجلد، دار الفكر، بدون.

_البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦ هـ)، **الجامع المسند الصحيح**، ط٢، ١مجلد، دار السلام، الرياض،١٩٩٩.

_بشار عواد، شعيب الأرناؤوط، **تحرير تقريب التهذيب**، ط١، ٤مجلد، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٩٧م.

_ أبو بكر كافي،(٢٠٠٠) **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**، ط١، ١م، دار ابن حزم، بيروت.

_ البوصيري أحمد بن أبي بكر بن اسماعيل (ت ٨٤٠ هـ)، **مصباح الزجاجة**، ٢ط،٤م، (تحقيق محمد المنتقى الكشناوي)، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ .

_ البيهقي، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨) **السنن الكبرى**، ١٠ مجلد، دار المعرفة، بيروت ١٩٩٢م.

_ البيهقي، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨) **القراءة خلف الإمام**، ١ط،١م، (تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ

_ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، (ت٢٩٧) **العلل الكبير**، ١م،ط١، (رتبه: أبو طالب القاضي)، عالم الكتب، بيروت،١٩٨٩.

_ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، (ت٢٩٧) **الجامع**، ٥م،(تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي) دار الكتب العلمية،١٩٨٧.

_ ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد (ت ٢٣٠ هـ)، **المسند**، ١ط،١م، (تحقيق عامر أحمد حيدر)، مؤسسة نادر، بيروت،١٩٩٠ م

_ الجوابي، محمد طاهر، **جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي**،ط١، ١م، مؤسسات عبد الكريم عبد الله، تونس.

_ ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي(ت ٥٩٧)، **العلل المتناهية**، ط١، ٣م، (تحقيق خليل الميس)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٠٣هـ .

_ ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٧٩ هـ)، **الضعفاء والمتروكين**، ط١، ٣م، (تحقيق عبد الله القاضي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ .

_ ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن أبو محمد، **الجرح والتعديل**، ١٠م، (تحقيق المعلمي اليماني) مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند.

_ ابن أبي حاتم،عبد الرحمن، **علل الحديث**، ٣م، ط١، (تحقيق محمد الدباسي) دار ابن حزم، بيروت ٢٠٠٣.

_ الحاكم، أبو عبد الله (ت ٤٠٤) **المستدرك على الصحيحين**، ٤مجلد، دار المعرفة.

_ ابن حبان ، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، **المجروحين**، ١ط، بدون م، (تحقيق محمود ابراهيم زايد)، دار الوعي، بيروت، ١٣٩٦هـ

_ ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، **الثقات**، ط١، ٩م، (تحقيق شرف الدين أحمد)، دار الفكر، ١٩٧٥م .

_ ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤ هـ) **الصحيح**، ط٣، ١٨ مجلد، (تحقيق شعيب الأرناؤوط) مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧م.

_ ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢م)، **الإصابة**، ط١، ٨م، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، **النكت على ابن الصلاح**،ط٤، ٢ مجلد، (دراسة ربيع المدخلي) دار الراية، الرياض، ١٤١٧ هـ

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢ هـ)،**التلخيص الحبير**، ط بدون،٤م، (تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني)،دار بدون ، المدينة المنورة، ١٩٦٤م .

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)،**تعجيل المنفعة**، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، ط١، ١م، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)،**تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، ط١، ١م،(تحقيق د عبد الغفار البنداري، محمد عبد العزيز) دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٤.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)،**تغليق التعليق**، ١ط،٥م، (تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي)، المكتب الاسلامي، عمان، ١٤٠٥هـ .

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)،**تقريب التهذيب**، ط٤، مجلد واحد، (تحقيق محمد عوامة) دار الرشيد، حلب، سوريا، ١٩٩٢.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)،**لسان الميزان** ،٣ط،٧م، (تحقيق دائرة المعارق النظامية – الهند)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٦ م .

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢ هـ)،**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط٢، (تحقيق د نور الدين عتر) دار الخير، دمشق ١٩٩٣.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢ هـ) **تهذيب التهذيب**، ط١، ٦ مجلد، (تحقيق خليل شيحا) دار المعرفة، بيروت ١٩٩٦م.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢ هـ)، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، ٢م، (تحقيق عبد الله هاشم اليماني)، دار المعرفة، بيروت، بدون هـ

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢ هـ)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ١٣ مجلد دار المعرفة، بيروت، لبنان .

_ الحسيني هاشم، **الإمام البخاري محدثا وفقيها**، ١م، مصر العربية للنشر، بدون.

_ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (٤٦٣)**الكفاية في علم الرواية**، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨.

_ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)، **الفصل للوصل المدرج**، ١ط،٢م، (تحقيق محمد مطر الزهراني)، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٨ هـ

_ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت ٤٦٣ هـ)، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، ١ط،٢م، (تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ،

_ خلف، نجم عبد الرحمن، **نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين**،ط١، ١م، دار الرشد الرياض ١٩٨٩.

_ ابن خير، **الفهرست**، تحقيق إبراهيم الأبياري.

_ الدارقطني ،علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ)، **السنن**، ط١،٤م، (تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني)،دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦م .

_ الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، مصورة عن الأولى، ١١ مجلد، (تحقيق محفوظ الرجمن السلفي) دار طيبة، الرياض،١٩٩٩م.

_ الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت ٢٥٥هـ)، **سنن الدارمي**، ط١، ٢م،(تحقيق فواز أحمد زملي، خالد السبع العلمي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ .

_ أبو داود، سليمان بن الأشعث، **السنن**، ١م، ط١، دار السلام الرياض، ١٩٩٩.

_ الدريس، خالد بن منصور،(١٩٩٧) **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين**، ١م، ط١، دار الرشد، الرياض.

_ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨هـ)، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**(ضمن أربع رسائل في علوم الحديث) ١م، ط٥، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة) دار البشائر بيروت،١٩٩٠.

_ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ٢٥م، ط١١، (تحقيق شعيب الأرناؤوط) دار الرسالة، بيروت ١٩٩٨.

_ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨هـ)، **ميزان الاعتدال**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م .

_ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت٧٤٨ هـ)، **المغني في الضعفاء**، ، ط بدون، (تحقيق الدكتور نور الدين عتر).

_ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨هـ)، **الموقظة**، ١م، ط٣، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة) دار البشائر الإسلامية، ١٤١٨.

_ ابن رجب،عبد الرحمن بن أحمد(ت٧٩٥) **شرح علل الترمذي**، ٢م،ط٢، (تحقيق د همام سعيد) دار الرازي، ٢٠٠١.

_ الروداني، (١٩٨٩) **صلة الخلف**، دار الكتاب المصري.

_ الزرقي، عادل عبد الشكور، (٢٠٠٢) **تاريخ البخاري**.١م، ط١، دار طويق.

_ السباعي، مصطفى، (٢٠٠٠)**السنة ومكانتها في التشريع الإسـلامي**، ط١،١م، دار الوراق، والمكتب الإسلامي،.

_ السبكي، تاج الدين، (ت٧٧١) **طبقات الشافعية الكبرى**، ١٠ م، تحقيـق محمـود الطنـاحي، بدون.

_ ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، (ت ٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، ط٢، ١م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ .

_ الشوكاني، محمد بن علي(ت ١٢٥٠)،**الفوائد المجموعة فـي الأحاديـث الموضـوعة**، ١م ، (تحقيق عبد الرحمن المعلمي) بدون.

_ ابن أبي شيبة، (ت ٢٣٥هـ) **المصنف**، ط١، ٧م،(تحقيق كمال يوسف الحوت)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ .

_ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣ هـ)، **علوم الحديث** (مع التقييد والإيضاح)، ط٣، مجلد، دار الحديث، بيروت ١٩٨٩م.

_ الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٨٢)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقـيح الأنظـار**، ط١، ٢مجلد، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) دار إحياء التراث، بيروت ١٩٩٨م.

_ ابن طاهر المقدسي ، **أطراف الغرائب والأفراد**، (تحقيق محمود حسن نصـار)، دار الكتـب العلمية، بيروت.

_ الطبراني، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط**، ط بدون،١٠م، (طارق بن عوض الله الحسيني)، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ .

_ الطبراني، سليمان بن أحمد، (ت ٣٦٠ هـ)، **المعجم الكبير**، ط٢، ٢٥م، (حمدي بـن عبـد المجيد السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٩٨٣م .

_ الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد،(ت٣٢٠) **مشكل الآثار**،١٦م، (تحقيق شعيب الأرناؤوط) دار الرسالة، بيروت، ١٩٩٤.

_ ابن أبي عاصم، عمرو الضحاك (ت ٢٨٧ هـ)، **السنة**، ١ط،٢م، (تحقيق محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الاسلامي ، بيروت،١٤٠٠ هـ .

_ ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣ هـ)، **الاستيعاب**، ١ط،٤م، (تحقيق علي محمد البيجاوي)، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ .

_ ابن عبد البر، **التمهيد**،٢٢م، (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي-محمد عبد الكبير البكري)، وزارة عموم الأوقاف ، المغرب، ١٣٨٧هـ .

_ ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن، **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، ١م، (تحقيق وصي الله عباس) دار الراية، الرياض ١٩٨٩.

_ ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥) **الكامل في ضعفاء الرجال**، ٨م، ط٣، (تحقيق سهيل الزكار) دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.

_ ابن عساكر، (ت ٥٧١ هـ)، **تاريخ دمشق**، بدون ط،٧٠م، (تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري)، دار الفكر ، بيروت، ١٩٩٥ م.

_ العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر (ت ٣٢٢)، **الضعفاء** ، ط١، ٤م،(تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي)، دار المكتبة العلمية ، بيروت، ١٤٠٤هـ .

_ العكايلة، سلطان، (٢٠٠١) **نقد الحديث بالعرض على المعلومات والوقائع التاريخية**، ط١، دار الفتح، عمان.

_ العلائي، صلاح الدين بن خليل (ت ٧٦١ هـ) **جامع التحصيل**، ط٣، مجلد واحد، (تحقيق حمدي السلفي) عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٧م.

_ العوني، حاتم بن عارف، (١٤٢١) **إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين**، ١م، ط١، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

_ أبو غدة، (١٩٩٣)**تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي**، ط١، دار البشائر بيروت،.

_ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب،**القاموس المحيط**، ط٦، ١م، (إشراف محمد نعيم العرقسوسي) مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨.

_ ابن القطان، **بيان الوهم والإيهام**، ط١، دراسة الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ١٩٩٧.

_ ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت٧٥١)**التعليقات على سنن أبي داود** المطبوع مع مختصر سنن أبي داود، ٨م، (تحقيق حامد الفقي) دار المعرفة، بيروت.

_ الكاندهلوي، محمد زكريا، **الأبواب والتراجم**، المكتبة الخليلية، الهند.

_ الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري (ت ٣٩٨ هـ)، **رجال صحيح البخاري**، ١ط،٢م، (تحقيق عبد الله الليثي)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

_ الكوثري، محمد زاهد(١٣٧١)، **المقالات**، ١م. مطبعة الأنوار بالقاهرة.

_ اللحياني، يوسف بن هاشم، (٢٠٠٢) **الخبر الثابت قواعد ثبوته مع أصول في علم الجرح والتعديل وعلل الأحاديث**، ط١، دار الوطن، الرياض.

_ اللكنوي، محمد عبد الحي،(١٣٠٣) **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، ١م، ط٦، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة) دار البشائر، بيروت،٢٠٠٠.

_ ابن ماجه، محمد بن يزيد، **السنن**، ١م، ط١، دار السلام، الرياض،١٩٩٩.

_ ابن ماكولا، علي بن هبة الله (ت ٤٧٥ هـ)، **الإكمال**، ١ط،٧م، (تحقيق بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ

_ مالك بن أنس (ت١٧٩ هـ) **الموطأ**، ٢مجلد، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) دار الكتب العلمية، بيروت.

_ المباركفوري، عبد السلام، (١٩٨٧) **سيرة الإمام البخاري**،ط٢/م١، الجامعة السلفية الهند.

_ محمد سعيد حوى، (١٩٩٦) **منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة)، جامعة بغداد.

_ محمد عبيد، (١٩٩٩) **تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير**، ٣م، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.

_ ابن المديني، علي بن عبد الله(ت٢٣٤) ، **العلل**، ١م، ط١، (تحقيق حسام محمد بوقريص) دار غراس، الكويت،٢٠٠٢.

_ المروزي، محمد بن نصر (ت ٢٩٤ هـ)، **تعظيم قدر الصلاة**، ١ط،٢م، (تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي)، مكتبة الدار ، المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ .

_ المزي، أبو الحجاج يوسف، **تهذيب الكمال**، ٨م، ط١، (تحقيق بشار عواد معروف) مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨.

_ المليباري، حمزة بن عبد الله، (٢٠٠١) **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، ١م، ط٢، دار ابن حزم،.

_ المليباري، (١٩٩٧) **عبقرية الإمام مسلم**، ١م، ط١، دار ابن حزم.

_ المليباري، (٢٠٠٣) **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**، ١م، ط١، دار ابن حزم،.

_ موسى الحارث همام سعيد، (١٩٩٥)**منهج الإمام البخاري في التاريخ الصغير**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير) الجامعة الأردنية،

_ النسائي، أحمد بن شعيب،(٣٠٣) **المجتبى (السنن الصغرى)**، ام، ط١، دار السلام ، الرياض، ١٩٩٩

_ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، **الحلية**، ٤ط،١٠م،دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

_ ابن نقطة، محمد بن عبد الغني البغدادي (ت ٦٢٩ هـ)، **تكملة الإكمال**، ١ط،٥م، (تحقيق عبد القيوم عبد ريب النبي)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠ هـ

_النووي، يحيى بن شرف(٦٧٦) **تهذيب الأسماء واللغات**، ٣م، مصور عن طبعة الإدار المنيرية، دار الكتب العلمية.

_الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ)، **مجمع الزوائد**، ط بدون،١٠م، دار الريان ، القاهرة بيروت، ١٤٠٧هـ .

_ أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى، (ت ٣٠٧ هـ)، **المسند**، ط١٣،١م، (تحقيق حسين سليم أسد)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤م

Bukhari's Methodology of Hadith Criticism in the Mirror of His Book *al-Tarikh al-Awsat*

by

Ahmad Abdul Jabbar Snobar

Supervisor

Professor Doctor Yasser Shimali

Abstract

This paper has sought to highlight the methodology of Imam Bukhari in his *al-Tarikh al-Awsat*, particularly his methodology of hadith criticism. The purpose behind this is to make clear the concise, terse comments that Imam Bukhari makes after the hadiths; to explain these through a study of the errors in hadith transmission, and their reasons; and, finally, to summarise his critical methodology in weakening particular hadiths.

For this, the hadiths of the work were sourced; the narrators introduced; and then the words of Imam Bukhari in *al-Tarikh al-Awsat* were compared to his words in other books, and also to the words of other eminent scholars in other works, in order that Imam Bukhari's methodology of hadith criticism and its means become clearly apparent.

Through the study of the hadiths, it was found that Imam Bukhari dealt with both aspects of transmission: the chain of transmission, and the text. Each of these was devoted a section. However, the main focus was on the criticism of the chain of transmission: it was considered in terms of being contiguous or broken; in terms of contradicting other chains of transmission; in terms of the state of its transmitters; and then the means of uncovering the errors therein.

As for the text of the hadiths, these were studied through comparing whether they contradicted established matters, historical facts, or the state of affairs lived by the Companions (Allah be pleased with them).

The results of the study were various. Among these was a confirmation of the mastery of Imam Bukhari in this science, a proof of which is that the scholars who came after him generally accepted his conclusions, and relied heavily from his knowledge and understanding in the science of hadith criticism. Imam Bukhari's deep precision in matters of determining whether chains of transmission are contiguous or broken also became clear, as well his precise usage of subtly different terminology to describe subtly different types of broken chains. It also became clear that issue of reliable narrators' additions contradicting other transmissions returns to surrounding evidentiary details (*qara'in*), and does not have a blanket ruling—unlike what is mentioned in some works of hadith methodology. It also became clear that one of Imam Bukhari's means of uncovering errors is to consider whether a hadith opposes others (*al-mukhalafa*), or whether it alone establishes some mater (*al-tafarrud*)—and each of these states is considered with surrounding evidentiary details. It was also found that his criticism of the chain of transmission occurs in hand with criticism of the text itself, and he may criticize a text for contradicting established realities, historical facts, or the state of the Companions (Allah be pleased with them).

This study reached certain conclusions, among of which are: the importance of completing the process of studying the methodology of Imam Bukhari through his works; the need to re-edit *al-Tarikh al-Awsat* in a way that better serves the purpose of the work, and makes manifest its points of benefit; and the need to critically evaluate the issues related to narrators hearing from each other (*masa'il al-sama`*), given the importance of this in critical judgements on hadiths.